

The Jammu & Kashmir  
University Library,  
Srinagar.

1. Overdue charge of one *anna* per-day will be charged for each volume kept after the due date.
2. Borrowers will be held responsible for any damage done to the book while in their possession.



THE JAMMU & KASHMIR UNIVERSITY  
LIBRARY.

DATE LOANED

Class No. \_\_\_\_\_ Book No. \_\_\_\_\_

Vol. \_\_\_\_\_ Copy \_\_\_\_\_

Accession No. \_\_\_\_\_

--	--	--	--

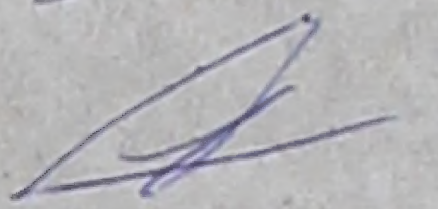
6/1  
1



شرح مانع -

کتاب حدیث

۱۶ - ۲۹۷



ع

۲۹۷، ۱۶۲

۹۱۶ ۵۵



امین کینچی جامع مسجد اہلی







قال الشيخ عبد الحق المصنف في مدارج النبوة وقال ابو السحق ان صاحب الهداية اذا ذكر خاصة تصرفه يقول قال لعبد الضعيف عفا عنه الا ان بعض الناس  
بعد فاته قد من سره غير هذه العبارة الى قال رضي الله عنه انتهى انما لم يذكر نفسه بصيغة المتكلم تحزنا عن توهيم الثانية وهذا من الصادات المستمرة لسادات الفقهاء  
والمحدثين رحمهم الله تعالى ومنها انه يؤخر دليله الذي هو المختار عند كذا في النهاية في آخر كتابه باب القاض في العناية في باب البيع الفاسد في فتح القدير في  
كتاب تصرف في نتائج الافكار من عادة المصنف المستمرة ان يؤخر القوي عند كذا لادلة على الاقوال المختلفة لتليق المؤخر بمنزلة الجواب عن المقدم وان كان قد مر القوي  
في الاكثر عند نقل الاقوال ومنها انه اذا قال مشايخنا يريد به علماء ما وراء النهر من بخاري وسمرقند كذا في العناية ونقل في فضل النهر عن العلامة قاسم ان المراد  
بالمشايخ في الاصطلاح من لم يدرك الامام ومنها انما قال في ديارنا يريد بالمدن التي رآه النهر كذا يفهم من فتح القدير ومنها انه يعبر عن الآية التي كرها فيما قبل  
بما تلونا وعن الدليل العقلي الذي كره فيما قبل بما ذكرنا وما بينا وعن الحديث الذي كره فيما قبل بما ذكرنا كذا في نتائج الافكار في كشف المهرز والاسرار وقيل يقول  
اشارة اليه لما ذكرنا كذا يفهم من فتح القدير في كتاب التصرف فرما يقول لما بينا مشييرا الى الكتاب السنة والمعقول كذا يفهم من الكفاية في باب ما يوجب القصاص  
وما لا يوجب وفي مفتاح السعادة ان يقول لما ذكرنا فيما هو اعم ويعبر عن قول الصحابي رضي الله عنه بالافق وقد لا يفهم بين الخبر والتركيب في مفتاح السعادة  
ومنها انه يجعل كثيرا تارة النص ليدل على استقلال عقلا على اصل المسألة افادة للفائدة تين كذا في نتائج الافكار ومنها انه يعبر عن الدليل العقلي بالفقه  
ويقول والفقه فيه كذا كذا في مفتاح السعادة ومنها انه يذكر دليل كذا الدليل العقلي بعد العقلي كذا في نتائج الافكار ومنها ان المصنف اذ  
يقول بعد ذكر دليل على مدعي وهذا ان الحق ويريد به ذكر دليل الى بعد ان ذكر دليل ايا ومنها انه حيث ذكر اصل ايراد الميسر للامام في عبد الله محمد بن  
الحسن الشيباني في الحنفية كذا في شرح مولا ناهيد الدين رح وقال في كشف الظنون الاصل الذي كان يستصحب الامام ابو يوسف معه هو المؤلف المعروف بالميسر  
الذي هو اصل لشيئا في الذي استعمل منه الجامع الصغير وهو من ولاية الامام في حنيفة نفسه وهو اصل لفقه ومنها انه حيث يذكر لفظ المختصر يريد به  
مختصر القدير وحيث يذكر لفظ الكتاب يريد به مختصر القدير رى ايضا كذا في كشف الظنون وشرح مولا ناهيد الدين الان اكثر لشرح والحسين حررا في بعض  
المواضع ذيل لفظ الكتاب بتفسيره في بعضها بتفسيره مختصر القدير وفي بعضها بتفسيره المتن ومنها انه يذكر لفظ قال اذا كانت  
المسألة مسألة القدير رى او الجامع الصغير او كانت مذكورة في البداية كذا في غاية البيان وفيها في فصل حكام الحنفية انما يقول لفظ قال اذا كانت المسألة مذكورة  
في البداية مستند للفعل انما الى الامام محمد او الى القدير وقال القاض في حنيفة الهداية في الحقيقة شرح الجامع الصغير للامام محمد القدير رى في مفتاح  
السعادة ين كر لفظ قال في اول كل مسألة اذا كانت مسألة القدير رى او الجامع الصغير وكانت مذكورة في البداية وان كانت مذكورة في غير هذا كذا في كذا  
قال صاحب العناية وغيره اقول هذا بحسب الغالب الا في كتاب الهداية في اوائل كتابه اقول ان قال له على او قبل الحق وقال في نتائج الافكار ان هذا القول  
قول الامام محمد في الميسر وليس هذه المسألة في الجامع الصغير فتأمل ومنها انه اذا قال هذا الحديث محمول على المعنى القدر في يريد به انه حمله على هذا المعنى الحديث  
واذا قال فحمل يريد به انه يحمل على هذا المعنى ولم يحمل اهل الحديث كذا في مفتاح السعادة ومنها انه لا يذكر الفاء في جواب انما اعطاه على ظهر المعنى كذا في  
مفتاح السعادة والعبد الضعيف طالع كثير من النسخ المطبوعة والقديمة الصحيحة بالقلم فوجد فيها هذا التزام بل قد ياتي بها وقد لا ياتي ومنها انه اذا قال  
عند فلان يريد به انه مذهب واذا قال عن فلان يريد به انه رواية عن فلان كذا في مفتاح السعادة وقال العيني في شرح الهداية كلمة عن تستعمل في غير ظاهر الرواية و  
قال ابن الجمار ان كلمة عند تدل على المذهب ومنها انه يشقط الواو في ان الوصلية كذا اقول قال صاحب الهداية في آخر فصل كالة الرجلين وانما المراد مختصرا  
في ما له ان كان ناذرا الحق وفروحه في نتائج الافكار بقوله اي وان كان نافذا الحق والعبد الضعيف ما وجد هذا التزام في النسخ الصحيحة ومنها انه اذا تحقق  
نوع في الفتنة بين عبارة القدير في عبارة الجامع الصغير يصح بلفظ الجامع الصغير كذا في مفتاح السعادة ومنها ان لفظ قالوا انما يستعمل فيما في اختلاف  
اذ حكم الاجماع يعلم بجرع اللفظ على اطلاقه بدونه كذا في النهاية في آخر كتاب الفصيح ومنها ان يستعمل السوال لمقدم ولا يصح السوال الجواب يقول فان قيل كذا  
قلنا كذا او امثاله الا في مواضع عديدة ومنها في احوال الاستثناء من كتاب الاقرار حيث قال فان قال قائل لا اعطاء الحق فنقول قد يكون الحق ومنها في اول كتاب  
الحج ومنها في آخر كتاب الاضحية ومنها في كتاب الرهن في احوال الرهن الذي يوضع على يد العدل ومنها انه اذا اورد النظر في مسألة ثم اورد ان يشير  
ليشير الى النظر باسم الاشارة الذي يستعمل للبعد ويشير الى تلك المسألة التي اورد لها النظر بالذي يستعمل للتقريب كذا في مفتاح السعادة ومنها  
انه اذا قال والخروج كذا يريد به يخرج نفسه وينسب تخريج غيره الى صاحبه كذا في الفتاوى الخيرية للعلامة الخطيب خير الدين بن الخطيب تلج الدين  
الياس اده هكلاية في ذكر بعض المسامحات التي وقعت في النصف الاخير من الهداية منها ما قال في المسائل المنذورة من كتاب البيوع لقوله عليه السلام  
في ذلك الحديث فاعلمهم ان لهم والسلمين وعليهم ما على المسلمين انتهى هذه الاشارة وقعت سهوا من قلم الناسخ قال لزيلى لما عرفت  
الحديث الذي اشار اليه المصنف ولم يتقدم في هذا الموضع الا حديث معاذ وهو في كتاب الزكوة وحديث بريدة وهو في كتاب السير وليس فيهما  
ذلك انتهى ومنها ما قال في كتاب الكفالة في آخر فصل لضمان والشافعية في الحق الثاني بالاول وابو يوسف في فيما يروى عنه الحق الاول والثاني  
انتهى في الكفاية تبعا لما في النهاية هذا ليس بصحيح بل الصحيح عكسه وهو ان يقال والشافعية في الحق الاول والثاني وابو يوسف في فيما يروى عنه الحق  
الثاني بالاول انتهى وفي العناية فمن الشارحين من حمل على الروايتين عن كل واحد منهما ومنها من حمل على الخلط من الناسخ ولعله اظهر انتم  
وفي فتح القدير ان هذا سهو من الكاتب ومنها ما قال في كتاب القسم في باب دعوى الخلط في القسم والاستحقاق فيها في فصل بيان الاستحقاق  
وهكذا ذكر في الاسرار هذا من المسامحات فان وضع المسألة في الاسرار في استحقاق بعض شائع وهذه الكلام في استحقاق بعض بعينه كذا  
في الكفاية ومنها ما قال في كتاب الذبايح فادامى الحلقوم مجرى الحلف والماء والمرى مجرى النفس هذا ليس بجيد والحق عكسه فان الحلقوم

لزين الدين  
الشيخ محمد بن  
الحسن الشيباني  
ترادة الروي المتوفي  
سنة ثلث عشر وتسع  
مائة كذا قيل ١٢ منه  
١٢ فتح الرأ على  
صيغة المعرف على  
تاويل فم ناد سمعنا  
وفقلنا قد قال بعض  
بضم الرأ والتخفيف  
على صيغة مالم يسم  
فاعله على معنى التقى  
البيتا سماعة ادلجاة  
او رواية ادخوها اي  
نقل البيت لو كان في  
اخرا لهاء فلا يفرق  
الاعلى صيغة للمعرف  
وهذا هو الظاهر من  
حيث العريضة والمعنى  
١٢ منه شيبان  
نام قبيلة ابيست ١٢  
كذا اللغات  
قال عبد الغفور اللاوي  
في حاشيته على الهداية  
الظاهر من لفظ الكتاب  
اذ اطلق هو القدير  
انتهى ١٢ منه  
وقال صاحب الهداية  
في كتاب الحد في باب  
الوطي الذي يوجب  
الحد والذي لا يوجب  
قال لوطي الموجب  
الحديث في القول  
ليس مختصا بالقدير  
ولكن الجامع الصغير  
قاسم الفعل الى نفسه  
١٢ منه

هداية







في هذا الباب فانه لا علم لهم بالسيرة فبلغ ذلك محمداً فصف بعد ذلك السيرة الكبرى فلما نظروا في الاوزاعى فقال لولا ما ضمنه من الاحاديث لقلت انه يضع العلم من نفسه ثم امر محمد أن يكتب هذا الكتاب في سنتين دفتران يحمل الى الخليفة فاجبه وعده من مفاخر ايامه هو آخر مصنفاته في الفقه بعد انصرافه من العراق وهذا المروية عنه ابو حفص وكثير ذكر اسم ابى يوسف في شئ منه لانه صنفه بعد ما استحكمت الفقه بينه ما وكلما احتاج الى رواية عنه قال اخبرني الثقة وهذا كله من كشف الظنون وقال الخطاوى ان كل تاليف لمحمد وصف بالصغير فهو من وائيه عن ابى يوسف عن الامام وما وصف بالكبير فمر ايتيه عن الامام بلا واسطة ههنا في ترجمة بعض المذكورين في النصف الاخير من الهداية على حسب ما تيسر من صفاتهم وحوالهم وقد التزمت في ذكر عنواناتهم ما عثرون به صاحبها من علم او كنية او لقب او نسبة وأحررها على ترتيب حروف الهجاء تسهيلاً على الطلاب في المسير للصفا

**حرف الالف** **ابو أسيد** بضم او له كذا قال بن حجر هو مالك بن ربيعة بن المبدن بفتح الموحدة والمهملة بعد ما نون هو صفا في ساعدى شهد به او غيرها مات سنة ثلثين كذا في التقريب وقال الواقدي سنة ثلث وخمسين وقال المدائني مات سنة ستين قيل هو آخر من مات من البدرين **ابو بكر** هو عبد الله بن ابي قحافة عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب التيمي كان خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصهره وثاني اثنين اذ هما في الغار ورفيقه في الحضر والسفر أمه أم الخير سلمى بنت صخر بن عامر أسلم بواه وكان طلقاً بالعتيق ورمى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه قال ان الله هو الذي سمي ابا بكر عتيقاً على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت عائشة رضي الله عنه سلمى أبو بكر عتيق الله من النار قال الذهبي قال عروة اسلم وله اربعون الف دينار ورمى ابو نعيم في الحلية بسنده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا له فقال اللهم اجعل ابا بكرى في درجتي يوم القيمة فادعى الله اليه ان الله قد استجاب لك تولى الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم سنتين وشيئاً وكان قليل الاعتقاد بالرواية توفي يوم الاثنين في الجهادى الاولى وقال العارف الشعرا في الثاني والعشرين من الجهادى الاخرة سنة ثلث عشرة من الهجرة وهو ابن ثلث وستين سنة وصلى عليه عمر بن الخطاب ودفن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجرة ابنته عائشة رضي الله تعالى عنهم وتنعوا فاقبل له من مفرق في القارحيا ومفرق في الثرى في مضجع خير مضجع **ابو بكر محمد بن الفضل** كثر اى فقيه من الاجلة قال في غاية البيان الكمرى بضم الكاف تخفيفا لليم بعد ها الالف بعد ها الراء المكسورة وفي آخرها ياء ساكنة اسم قرية بجندارى **ابو جعفر** هو البخاري الهندي انى كان بارعاً في الفقه شيخ زمانه يقال له ابو حنيفة الاصغر توفي بجندارى سنة اثنين وستين وثلاث مائة كذا قال الامام الباقى **ابو حنيفة** هو النعمان بن ثابت بن زوطى بضم الزاء المعجمة وفتح الطاء المهملة وقيل بفتحين كذا في تعاليق الانوار على الدر المختار ابن ماه الامام الفقيه الكوفي وجد زوطى من اهل كابل قيل من اهل بابل قيل من اهل الشام وقيل من اهل ترمذ وهو الذي مسه الرق فاعتق مولاه من بني تيم الله وولد ثابت على الاسلام وقيل له النعمان بن ثابت بن النعمان بن المزيان من ابناء فارس من الاحرار وما وقع عليه والنعمان بن المزيان ابوناث هو الذي اهدى الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه الف الف زوج في يوم مهران فقال على مهر جونا كل يوم كذا قال الخطيب في تاريخه وذهب ثابت الى علي بن ابي طالب هو صغير فدعاه بالبركة فيه وفي ذريته وتقل في مفتاح السعادة ان ثابتاً توفي وتزوج امراة مالا مالا مخرجها الصادق وكان الامام صغيراً وتربى في حجر الامام جعفر الصادق وهذه منقبة عظيمة وقال ابن خلكان اهدى الامام اربعة من الصحابة وهم انس بن مالك بالبصرة وعبد الله بن ابي ذؤيب بالكوفة وسهل بن سعد الساعدي بالمدينة وابو الطفيل عامر بن واثلة بكتولم يلق احد منهم ولا اخذ عنه وقال ابن حجر انه روى عن ابن ابي اوفى حديثاً واحداً وذكر الخطيب في تاريخ بغداد انه روى انس بن مالك رضي الله عنه وقال ابن حجر قد صح كما قال الذهبي انه رايه وهو صغير في رواية قال رأيت مراراً وكان يخضب بالحمر وجاء من طريق انه روى عنهم احاديث ثلثة وثلاث العيني سماعة جماعة من الصحابة وروى عليه الشيخ الحافظ قاسم الحنفي وقيل له ادركه بالسنة نحو عشرين صحابياً وان لم يلق كلهم وقال الخوارزمي في مسند الامم اتفق العلماء على انه روى عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة او سبعة او ثمانية على اختلاف الروايات وتقل على لقارى في شرح شرح النخبة عن الشحاوى ان المعتمد انه لا رواية للامام عن احد من الصحابة لصغره في زمن ادركه اياهم وكان هو اهدى ابايد اور عاتقياً كثيراً الخشوع كثير الصمت دائم التضرع الى الله تعالى صاحب الكرامات وقد عُدَّ مشايخه ببلغ اربعة آلاف شيخ كذا في مفتاح السعادة وذكر الخطيب في تاريخه وغيره ان ابا حنيفة راي في المنام كأنه ينزل قاهر رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجمع عظامه الى صدره فبعث من سأل محمد بن سيرين فقال ابن سيرين صاحب هذه الرواية يا ثور علم الم يسبقه اليه احد قبله قال الشافعي قيل لما لك هل رأيت ابا حنيفة فقال نعم رأيت رجلاً لو كلمك في هذه السارية ان يجعلها ذهباً لتمام محجة وروى حرطه ابن يحيى عن الشافعي انه قال من اراد ان يتبحر في الفقه فهو عيال على ابي حنيفة ورمى الربيع عن الشافعي للناس عيال في الفقه على ابي حنيفة روى ابي حنيفة عن الشافعي رحمه يقول من اراد ان يعرف الفقه فيلزم ابا حنيفة واصحابه كذا في تعاليق الانوار وقال يحيى بن معين الفقه فقه ابي حنيفة على هذا ادركت الناس وقال ابن المبارك قلت لسفيان الثوري يا عبد الله ما بعد ابا حنيفة عن القينة ما سمعته يغتاب عدوا له قط فقال هو عقل من ان يسلط على حسناته ما يذمها ورمى انه حجر خمساً وخمسين حجة وانه صلى صلاة الفجر بوضوء العشاء اربعين سنة وكان غالباً يقرأ جميع القرآن في الليل في ركعة واحدة وكان يسمع بكاءه في الليل حتى يرحم جيرانه وقال الشعرا في الطبقات قال عبد الله بن المبارك بلغنا عن ابي حنيفة رحمه انه صلى الصلوات الخمس اربعين سنة بوضوء واحد وكان نومه جالساً بين الخطبة بين الظهر والعصر وفي الشتاء ينأى عن الخطبة من اول الليل وقال الحسن بن عمار لما تولى غسل ابي حنيفة رحمه الله وغفر له لم تفرط منذ ثلاثين سنة ولم تنوَسد يمينك في الليل منذ اربعين سنة قال ابن خلكان فمثل هذا الامام لا يشك في دينه ولا في ورعه وتحفظه وبعض من العلماء السابقين الذين لهم تقصيص بالوزن الطعن على الائمة كالتحبيب طعن على ابي حنيفة والامام احمد وكان الجوزي فانه تابع الخطيب في الطعن على ابي حنيفة وقال سبطه ليس لعجب من الخطيب

فخرية

١٥ بنو ساعدى كروى  
است از خراج ١٢ من  
١٥ واما لقي بلي بكر  
١٥ ابتكاره بالفضائل  
الدينية العلمية العملية  
ولم يعلم ان النبي صلى  
الله عليه واله وسلم  
كناه بذلك ادعية  
كذا قال محمد الزرقاني  
في شرح المواهب اللدنية  
١٥ اي محمد بن  
احمد ١٢ نسبه  
١٥ لي وذهند وان يفتح  
الدال كسر الهاء وضم  
الدال الثانية علة بـ  
١٥ منه هو ابى  
محمد عبد الله بن علي  
اليميني ١٢ انبار  
بالكسرة سنة بـ  
شهر ربيع الثاني ١٢  
١٥ اي ابو بكر احمد  
ابن علي ١٢ هو  
القاضي شمس الدين  
ابو العباس احمد بن  
محمد بن ابراهيم بن  
ابى بكر بن خلكان الشافعي  
١٢ اي محمد بن  
محمد ١٢ هو الشيخ  
الامام شمس الدين محمد  
ابن عبد الرحمن السعدي  
المصري ١٢ ثور  
يد لقبيله الميت از  
مصر ١٢ فتنى الارب  
١٥ اي الحافظ ابو



فانه طعن في جماعة من العلماء انما العجب من الجدل كيف سلك اسلوبه وكما في تعليم فانه لم يذكر ابا حنيفة في الحلية وذكر من دونه علما وهذا قال ابن حجر في بعض سائله ان الطعن ان كان من غير اقران الامام فهو مقلد لما قاله او كتبه اعداؤه وان كان من اقرانه فلا يعتد به لان قول اقران بعضهم في بعض غير مقبول كما صرح به الذهبي قال ولا سيما اذ اوضح انه لعداؤه المذهب اذ احمدا لا ينبغي منه الامن عصمه الله تعالى قال لتاج السبكي ينبغي لك ان تسلك سبيل ارباب مع الائمة الماضية فاياك ان تصغ الى ما اتفق بين ابي حنيفة وسفيان الثوري وقال لغزالي اما ابو حنيفة فلقد كان ايضا عبدا زاهدا عارفا بالله تعالى خائفا منه مريدا وجه الله تعالى بعلمه والعجب من مقلدي الامام الشافعي كيف يطعنون اما ما كان يتادب معه الامام الشافعي هل هذا الاطعن اما مذهب قال الشعراني في الميزان لو انصف المقلدون للامام مالك والشافعي لم يضعف احد منهم قول من اقوال ابي حنيفة رحمه الله ان سمعوا مدح ائمتهم له ولو لم يكن من الخوئية برفعة مقامه الاكون الامام الشافعي ترك القنوت في الصبح لما صلي عند قبر الامام ابي حنيفة رحمه الله كان فيه كفاية في لزوم ادب مقلديه معه وقد انكشف لبعض اصحاب الكشف كلام الشعراني وغيره ان مذهب الامام ابي حنيفة اخرا المذهب انقطا عما هو اول المذهب المدة وما في الدخلة المختار من انه يحكم بمذهب عيسى عليه السلام فهو امر لا دليل عليه قال الحافظ السيوطي ان ما يقال ان عيسى يحكم بمذهب المذهب لا دابة باطل لا اصل له وكيف يظن نبي انه يقلد مجتهدا بل لا يحكم بالاجتهاد او ما كان يعلمه قبل من شريعته بالوحى او ما تعلمه منها وهو في السماء او انه يفتخر في القرآن فيفهم منه واتفق معه على القارى قال انه امر لا اصل له ولا منع من ان ينزل على عيسى عليه السلام وحى فانه ليس دليل قاطع على انه لا ينزل الوحي بعد نبينا صلى الله عليه وسلم نعم انه لا نبي بعد نبينا صلى الله عليه وسلم انتهى ملخصا وكذا من اختراعات الحنفية الجمل ان الخضر عليه السلام تعلم من ابي حنيفة رحمه الله ثلثين سنة في حياته وبعد موته من قبره قال على القارى اما ترى ان الخضر عبد من عباد الله قال تعالى شأنه اتيناه رحمة من عندنا وعلماؤه من لدنا علما وكان قد علم موسى عليه السلام فكيف يكون من جملة تلاميذ ابي حنيفة رحمه الله وكذا من الافتراءات ان الامام المهدي يقلد ابا حنيفة رحمه الله قال على القارى انه مجتهد مطلق لا يجوز له التقليد قال الشيخ ابن العربي ان المهلك بحرم عليه القياس ما يحكم هو الا بها يلقي اليه الملك من عند الله تعالى الذي بعثه الله تعالى ليسد به وعلى كل تقدير فكيف يقلد ابا حنيفة رحمه الله وقد اورد وافي مناقب ابي حنيفة احاديث منها انه عليه الصلوة والسلام قال ان ادم افتخر برجل من امتي اسمه نيمان وكنت ابي حنيفة هو سراج امتي وروى عنه عليه الصلوة والسلام ان سائر الانبياء يفتخرون بي وانا افتخر بابي حنيفة من احبه فقد احبني ومن ابغضه فقد ابغضني كذا اورد في الدخلة المختار ناقلا عن التقدير شرح مقدمة ابي الليث واورق القاضي ابو البقاء بن الضياء المكي في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزوي حديثا اخر لفظه من رواية ابي هريرة في امتي رجل اسمه النيمان وكنت ابي حنيفة هو سراج امتي هو سراج امتي وقال ابن الجوزي ان هذه الاخبار موضوعة واتفق مع الحافظ الذهبي الحافظ السيوطي والحافظ ابن حجر العسقلاني والشيخ قاسم الحنفية وشان ابي حنيفة رحمه الله من ان يشبه له فضل هذه الاحاديث الموضوعة ويكفي في اثبات على درجة الاحاديث الصحيحة منها ما رواه الشيخان عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده على سلمان فقال لو كان الايمان عندك لربنا لباله الجال من شوارحه وقوله من هؤلاء جمع اسم الاشارة والشار الى سلمان وحده على ارادة الجنس يحتمل ان يراد به اهل العجم كلهم وقد كان جد ابي حنيفة من فارس وقال الحافظ السيوطي هذا الحديث الذي رواه الشيخان اصل صحيح يعقد عليه في الاشارة الى ابي حنيفة وقال العلامة الشامي صاحب السيرة تلميذ الحافظ السيوطي ما جزم به شيخنا من ان ابا حنيفة هو المراد من هذا الحديث ظاهر لا شك فيه لانه لم يبلغ من ابناء فارس في العلم مبلغه احد قال الشامي واما سلمان الفارسي فهو وان كان افضل من ابي حنيفة من حيث الصحة لكنه لم يكن في العلم والاجتهاد والشر الدين وقد رتب احكامه كابي حنيفة وقد يوجد في المقبول قال لا يوجد في الفاضل ومنها ما اوردته العلامة ابن حجر المكي من انه عليه الصلوة والسلام قال ترفع زينة الدنيا سنة خمسين مائة وقد قال شمس الائمة الكرمي ان هذا الحديث محمول على ابي حنيفة لانه مات في تلك السنة وقال ابن عبد البر لا تتكلم في ابي حنيفة بسوء ولا تصدق احدا يسئ القول فيه فاني والله ما رأيت افضل ولا اروع ولا افقه منه وكان يزيد بن هبيرة امير العراقيين اراد ان يلى القضاء بالكوفة ايام مروان بن محمد اخر ملوك بني امية فابى عليه فضربه مائة سوط بعشرة ايام كل يوم عشرة اسواط وهو على الامتناع فلما راي ذلك خطه سبيل فنقله ابو جعفر المنصور من الكوفة الى بغداد واراد ان يولي قضاء القضاء فابى فحلف عليه ليفعلن وحلف ابو حنيفة ان لا يفعل فجرى بينهما كلام واستقر الامر على الامتناع فامر به الى الحبس فنقل الامام قال نالا اصلح للقضاء فقال له الامام كيف يحل لك ان تولى قاضيا ممن هو كذا في حكم الخطي ايضا في بعض الروايات ان المنصور جعله قاضيا جبرا وتولى الامام القضاء يومين وبعد اليومين اشتكى الامام ففرض سبعة ايام فماتت وكانت ولادته سنة ثمانين من الهجرة بالكوفة كذا قال ابن حجر قبل سنة احدى وسبعين وقيل سنة احدى وستين وتوفى في رجب قيل في شعبان سنة خمسين ومائة وقيل ثلاث وخمسين ببغداد ادق السجين وقيل انه لم يموت في السجن وقيل انه دفع اليه قدح فيه سم فالتنع وقال لا اعين على قتل نفسي فضرب فيه قهرا وقيل ان ذلك بعشرة المنصور وكان من وصله عليه الحسن بن عمار وحدث من صلى عليه مقدار خمسين الفا وجاء المنصور فصلة على قبره وكان الناس يصلون على قبره الى عشرين يوما كذا في مفتاح السعادة وقد فن في بغداد وقبره هناك يزار وصح ان الامام الحسن بالموت سجد فمات هو ساجدا رضي الله عنه عن تابعيه ابو حفص الكبير هو احمد بن حفص اخذ عن محمد بن الحسن ووفاته سنة سبع وعشرين كذا قال ابن الجوزي انه صاحب كنيسة بخاري كان في زمن محمد بن اسمعيل البخاري صاحب الصيحه كذا قيل وابنه عبد الله معروف بابي حفص المصغير ابو حازم بالخاء المعجمة كذا في المغرب اسمه عبد الحميد بن عبد العزيز كان قاضيا حنفيا اصلا من البصرة وسكن بغداد كان ثقة ورعا عالما بفنون علم الحساب الفرائض حاذقا في عمل المحاضر والسجلات وقد كان اخذ العلم عن هلال بن يحيى البصري وولى قضاء الكوفة وغيرها توفي في الجاهدي الاولى سنة اثنين وتسعين ومائتين كذا قال في غاية البيان ابو سليمان هو موسى بن سليمان الجوزجاني اخذ الفقه عن محمد بن الحسن عرض

السبكي يضم قرية  
من غري مصر كذا قيل  
١٢ اي حجة السلا  
الامام ابو حامد  
هو جلال الدين  
عبد الرحمن والسيوطي  
يضم السنين ويقال  
اسيوطي يضم الهيرة  
وفي القاموس يقال  
سيوط واسيوط بضم  
في تمام نية بالمعبد كذا  
قال سليمان الجمل  
١٢ منه  
هكذا في بعض الكتب  
وسماة الداهية وغيره  
محمد بن احمد وكناه بابي  
عبد الله ١٢ منه







هو شيخ أبي حنيفة روى عنه أبو اسحق الشيباني وهو روى عن ابن عمر وغيره ابن سماعة هو أبو عبد الله محمد بن سماعة بن عبد الله بن هلال من كبار أصحاب محمد  
 أبي يوسف كان من العابدين يصل في كل يوم مائة ركعة كذا في نتائج الأفكار كان حافظاً ثقة توفي سنة ثلث وثلثين ومائتين كان قاضياً للمأمون ببغداد قلم  
 ينزل قاضياً إلى أن ضعف بصره فعزل له كتاب أدب القاضي وكتاب المحاضر والسجلات كذا في مفتاح السعادة ابن شبرمة هو عبد الله بن شبرمة  
 الكوفي فقيه أهل الكوفة وقاضيه من بعده في التابعين روى عن أنس بن مالك كذا قال لعيني وكذا سنة اثنين وسبعين من الهجرة كان عفيفاً  
 عارفاً عاقلاً شاعراً جواداً مات سنة أربع وأربعين ومائة كذا قال لأما الليثي ابن عباس هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي ابن  
 عم رسول الله صلى الله عليه وسلم دالة سول الله صلى الله عليه وسلم بالفهم في القرآن فكان يسمى البحر والبحر لسهة علمه روى عنه أنه قال قبض النبي  
 صلى الله عليه وسلم وأنا ابن ثلاث عشرة سنة وروى عنه أنه قال أنا ابن خمس عشرة سنة وقد كان ابن عمر يقول ابن عباس أعلم من محمد بما أنزل على محمد  
 مات بالطائف سنة ثمان وستين وقيل سنة تسع وستين وقيل سبعين وصلى عليه محمد بن الحنفية وقال ليوميات رباني هذه الأمة وكان هو كثير  
 الرواية وفقيهاً من العبادة ابن عمر هو عبد الله ابن عمر بن الخطاب يكنى أبا عبد الرحمن أسلم قديماً وهو صغير ما جرمع أبوه إلى المدينة واستصغر يوماً  
 وهو ابن أربع عشرة سنة ثم شهد الخندق والمشاهد بعد ما قالت أم المؤمنين حفصة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ابن عبد الله رجل  
 صالح وقال مالك أفتي الناس سنتين سنة وكان هو أحد المكثرين من الصحابة وأحد من العبادة وشديد التمسك بأثر النبي صلى الله عليه وسلم  
 مات في مكة سنة ثلث سبعين وهو ابن أربع وثمانين سنة وقيل سنة أربع وسبعين وقد دفن بذي طوى في مقبرة المهاجرين كذا قال ابن خلكان وروى  
 أن عبد الملك لما أرسل إلى الحجج أن لا يخالف ابن عمر شق عليه ذلك فأمر رجلاً معه حربة يقال لها كانت مسهومة فلما دفع الناس من عرفة لصق ذلك الرجل  
 به فأمر الحربة على قدره فمض منها أياماً ومات رضي الله عنه قال نافع ما مات ابن عمر حتى اعتق ألفاً من أمة أو ما زاد ابن مسعود هو عبد الله بن  
 مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي يكنى أبا عبد الرحمن أسلم بمكة قديماً وشهد بدر والمشاهد كلها وكان صاحب عقل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وعصاه ومن كبار العلماء وأمره عمر على الكوفة قال البخاري مات بالمدينة قبل عثمان وقيل مات سنة اثنين وثلثين وقيل سنة ثلث وثلثين وقيل مات  
 بالكوفة الأوزاعي هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو والأوزاعي يكنى أبا عمرو وأما أهل الشام كان فقيهاً من كبار التابعين جمع العبادة والورع وكان ثقة  
 مأموناً صديقاً حافظاً أجاب عن ثمانين الف مسألة في الفقه من حفظه وكذا سنة ثمان وثمانين ومات ببغداد سنة ثمان وسبع وخمسين يوماً واحداً  
 لليلتين بقيتا من صفر وقيل في ربيع الأول قبرة في قرية على باب بئر روت يقال لها خنوس هو مدفون في قبلة المسجد الأوزاعي نسبة إلى أوزاع  
 بطن من ذى الكلاع من اليمن وقيل بطن من همدان وقيل لأوزاع اسم قرية مشهورة بدمشق على طريق باب الفرديس إياس بن معاوية بن  
 قرة بن إياس لمزني نسبة إلى مزنية البصري من التابعين ثقة مشهور بالذكاء كذا قال ابن حجر وابن جرير عمرو بن عبد العزيز قضاة البصرة وكان إياس جد  
 أبي بصير كذا في غاية البيان قال ابن خلكان فطنته ضرب المثل وروى أنه سمع يهودياً يقول ما أحق المسلمين يزعمون أن أهل الجنة يأكلون ولا يجدون  
 فقال له إياس فكلما تأكل تجد له قال لأن الله تعالى يجعله غذاء قال فلم تذكر أن الله تعالى يجعل كل يأكل أهل الجنة غذاء فسكت توفي إياس سنة اثنين  
 وعشرين ومائة وقال في العام الذي توفي فيه رأيت في المنام كائناً وبي على فرسين فجرى ما فلفه أسبقه ولم يسبقني وعاش لي ستاً وسبعين سنة و  
 ما ألتفتها فلما كان آخر لياليه قال تدون أية ليلة هذه ليلة استكمل فيها عمري ما فاصبح ميتاً حروف الباء - بريرة على وزن فعيلة مولاة عائشة  
 رضي الله عنها مشهورة عاشت إلى من يزيد بن معاوية وحرف التاء المثناة - تميم بن طرفة بفتح التاء والراء والفاء الطائي الكوفي من التابعين  
 مات سنة أربع وتسعين وقيل سنة خمس وتسعين وقيل غير ذلك وقال ابن سعد كان ثقة قليل الحديث وقال الشافعي تميم بن طرفة مجهول قال النسائي  
 ثقة ونقل عن أبي داود أنه ثقة مأمون حريف الجلم - جابر بن عبد الله الأنصاري صحابي جليل كثير العلم من أهل بيعة الرضوان ومن أهل  
 العقبة عاش أربعاً وتسعين سنة وتوفي بالمدينة المنورة سنة ثمان وسبعين كذا قال لأما الليثي ابن جابر بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف  
 القرظي النوفلي صحابي قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في فداء أسارى بدر ثم أسلم بعد ذلك عام خيبر وقيل يوم الفتح كان عارفاً بالأنساب توفي بالمدينة  
 سنة تسع وخمسين وقال للمدائني سنة ثمان وخمسين جرحل بن زراح بكسر الراء بعد هاء زاء معجمة وأخوه مهمل كذا في التقريب في الإصانة أن أباه  
 خويلد - أمارح نفي جداده وهو صحابي أسلم يكنى أبا عبد الرحمن وقيل غير ذلك قال ابن حبان عدله في أهل البصرة ومات في ولاية معاوية وروى ابن  
 السكن أنه شهد الحديث وروى أنه كان من أهل لصفة وقيل أنه مات في المدينة وفي التقريب أنه مات سنة اثنتين وستين الجرجاني هو الفقيه أبو  
 عبد الله المرشد كذا في نتائج الأفكار وأسمه محمد بن يحيى كذا في مفتاح السعادة والقدرى يروى عن أبي عبد الله الجرجاني الجصاص هو أحمد بن علي  
 الرازي يكنى بابي بكر صاحب التصانيف في الفروع والأصول له شرح مختصر الكرخي وشرح مختصر الطحاوي وغيرهما ثقة على أبي الحسن الكرخي والبيان انتهى بإسناد  
 أصحاب أبي حنيفة ببغداد بعد الشيخ أبي الحسن الكرخي وكانت له سنة خمس وثلاث مائة ومات ببغداد سنة سبعين ثلاث كذا في نتائج الأفكار  
 جويرية بنت الحارث بن أبي ضرار الخزاعية من بني المصطلق أم المؤمنين كان اسمها برة فالنبي صلى الله عليه وسلم غيرها واسمها جويرية  
 لكرامة أن يقول خرج من برة ماتت سنة ست وخمسين كذا قال لأما الليثي وقيل غير ذلك حروف الحاء المهملة - الحاكم الشهيد  
 هو أبو الفضل محمد بن محمد بن أحمد المقتول شهيداً وله مؤلف عزير الوجود ذكر فيه نوادر المذهب سماه بالمنتقى وله كتاب سماه بالكافي جمع فيه  
 ما كتب محمد بن الحسن في المبسوط وجامعه وقد شرحه جماعة من المشايخ منهم شمس الأئمة السرخسي هو المشهور ببسطة السرخسي هو المراد إذا  
 أطلق المبسوط في شروح الهداية وغيرها وما يتلوه بمحنة القتل بمرور من جهة الأثر كذا قال هذا الجزء من أثر الدنيا على الآخرة والعالم متى جنى علمه ترك حقه

له قال الشافعي هو  
 أبو بكر المروزي أحد  
 الأعلام ثقة على محمد  
 ابن الحسن وروى عنه  
 النواردة قال في فتاوى  
 بيهته أن اسمه إبراهيم  
 ثقة عليه الجهم الصغير  
 وعرض عليه للمأمون  
 القضاء فامتنع مات  
 ببغداد سنة إحدى  
 وعشرين ومائتين  
 له مذييل ابن  
 مدونة ابن إياس  
 ابن مضر يدعى  
 استأمن مضر هذا  
 منسوب بوي كذا في  
 منتهى الأرباب  
 له طي برودن  
 سيد يدقبيله أليست  
 ابن طائ منسوب  
 يد أن برخلاف قياس  
 دقياس طي باشد  
 مكنه نسبة إلى نساء  
 من نية بنجر لسان ١٢٣



خفيف عليه ان يلحق بما يسوءه وقيل كان سببه لك انما راى في كتب الامام محمد حكرات وتطويلات حد في المكرات وهذا يفرى في المنام محمد فقال  
لقد فعلت هذا لكتبي فقال ابن القفها كسالى فخذت المكر وكرت المقر فغضب محمد قال قطعك الله كما قطعت كتي فابتلى بالانزال حتى جعلوه  
على راس شجرتين قطع نصفين قال في كشف الظنون انه توفي سنة اربع وثلاثين وثلاث مائة **الحجاج بن منتقل** بن عمرو انصاري صحابي كانت له  
مامومة في راسه ولذا كان يُعِين في البياعات كان رجلا ضعيفا وكان في لسانه ثقل لا يتلفظ باللام بل يقول بدل الراء انقل على القاري في  
شرح النقاية **الحجاج بن يوسف** بن ابي عقيل الثقفي نسبة الى ثقيف هي قبيلة كبيرة مشهورة بالطائف لمير مشهور طالم معروف تابعي ولد سنة خمس  
اربعين او بعد ما ولسا بالطائف توجه الى قتال عبد الله بن الزبير بمكة ورمى الكعبة الى ان قتل عبد الله بن الزبير ولاه عبد الملك بن مروان الحرفين مكة  
ثم ولاه الكوفة وجمع له العراقيين واستمر في الولاية نحو من عشرين سنة كان فصيحاً بليغاً فقيهاً وكان يزعم ان طاعة الخليفة فرض على الناس في كل ما يروى  
وأخرج الترمذي من طريق هشام بن حسان احصينا من قتل الحجاج صبرا فبلغ مائة الف وعشرين الفا وقال عمر بن عبد العزيز لو جاءت كل سنة بخبيثة ما  
وجئنا بالحجاج لغلبناهم وكثره جماعة وقال طائوس عجب من يسميه مؤمنا وبالجملة هو ليس بالعدل ان يروى عنه مات سنة خمس وتسعين في رمضان  
وقيل في شوال وعمره ثلث قيل ربيع وخمسون سنة وروى انه لما جاء موت الحجاج الى الحسن البصري سجد الله شكرًا وقال اللهم انك قد اقمته فاميت عنا  
سنة وكانت وقاته بمدينة واسط التي بناها هو بنفسه انما سماها واسط لانها بين البصرة والكوفة ودفن بها وعفي قبره واجرى عليه الماء كذا قال ابن حنبل  
**الحسن بن علي بن ابي طالب** الهاشمي سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم ورعا نقي من الدنيا ولد للصف من رمضان سنة ثلث وكان اشبه  
الناس به صلى الله عليه وسلم فيما بين الصد الى لرأس كان اخوه الحسين بن علي رضي الله عنه اشبه به صلى الله عليه وسلم من صفة الى قد نه فها  
كالصورة المحمدية وكان ورعاً متواضعاً حليماً جواداً ولما مات علي بايع الناس الحسن فبايعه اربعون الفا ووقع خلاف بينه وبين معاوية فكره الحسن القتال  
وصالح معاوية وبايعه وذلك في ربيع الاول سنة احدى واربعين وكانت مدة خلافته في بيعة من نصف سنة وانما كان ذلك ليمتد ما قال صلى الله عليه وسلم الخليفة  
بعد ثلاثون سنة سقاء السم ورجته جعدة بنت الاشعث بن قيس فكان مرضه الاسهال الكبدى قطع الامعاء مات وهو ابن خمس واربعين سنة  
وكسرو قيل ازيد من ذلك في ربيع الاول قيل في شهر سنة تسع واربعين كذا قال الامام الباقى قيل سنة خمس وتسعين وقيل سنة ست وخمسين ودفن بالقيع  
**الحسن البصري** هو ابو سعيد الحسن بن ابي الحسن يسار البصري من التابعين كان زاهدا ورعا فقيها وآبوه مولى زيد بن ثابت الانصاري رضي الله  
عنه واه مولاة ام المؤمنين ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم رما غابت عنه في حاجة فيبكي فيعطيه ام سلمة ثوبا ثقل به لئلا يجمع امه فدل عليه ثوبا  
فيشربه فيرون ان تلك الحكمة والفصاحة فيه من بركة لبن ام سلمة وكذا لستين نقيتا من خلافة عمر بن الخطاب بالمدينة وتوفي بالبصرة مستهلاً بحب سنة  
عشر ومائة رضي الله عنه عشية الخميس دفن يوم الجمعة وقال جل قبل موت الحسن لابن سيرين انارأت كان طائراً اخذ احسن حصاة بالسجدة  
فقال ان صدقت وبالك مات الحسن فلم يكن الا قليلا حتى مات الحسن ولم يحضر ابن سيرين جنازة لشيء كان بينهما كذا قال ابن حنبل **الحسن بن**  
**زياد اللؤلؤي** قاضي الكوفة صاحب الامام ابي حنيفة رح كان يقول كتبت عن بعض شيوخنا اثني عشر الف حديث وكان راسا في الفقه توفي سنة اربع  
وماثنتين **حفصة بنت عمر** بن الخطاب ام المؤمنين تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم بعد خنيس بن حذافة سنة ثلث ومات سنة خمس واربعين و  
قيل سنة احدى واربعين **حكيم بن حزام** بكسر الحاء المهمل والراء المعجمة ابن خويلد بن اسد بن عبد الغرى القرشي الاسدي المكنى بمكنه ام المؤمنين  
خديجة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ولد هو في جوف الكعبة وروى انه كان يقول لدت قبل الفيل بثلاث عشرة سنة وكان من سادات قریش في الجاهلية  
وكان عالما بالنسب اسلم هو يوم الفتح وله سنون سنة وعاش في الاسلام مستتين ومات وهو ابن مائة وعشرين سنة كذا قال البخاري سنة اربع و  
خمس مائة كذا قال ابراهيم بن المنذر وقيل سنة ثمان وخمسين وقيل سنة ستين وقال اعينى انه ذهب بصره قبل ان يموت وكان موته بالمدينة المنورة كذا  
في نتائج الافكار **حمزة بن عبد المطلب** عبد النبي صلى الله عليه وسلم ورضيعة ارضعته ثمانية ايام ابى لهب للعين مات يوما حذو قبره هناك يزار  
ويتبرك به **حمل بن مالك بن النابتة** الهذلي يكنى ابا نضلة صحابي نزل بالبصرة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة الجنتين وله ذكر في الصحيحين وروى  
ابو موسى في الذبل ان حمل هذا قتل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن حجر ان هذا اعتدى من الوداء فانه كان جاني عهد عمر وروى عنه عمر رضي الله  
عنهم **حرف الخاء المعجمة - خالد بن الوليد** بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم القرشي المخزومي من كبار الصحابة يكنى ابا سليمان اسلم بين  
الحكم يمنية والفتح وشهد بموت يومئذ سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم سيف الله وشهد الفتح وحنينا وقال لواقدي هو اسلم بعد فتح خيبر اول يوم من صفر  
سنة ثمان واستعمل ابو بكر على قتال مل الردة ومسيمة الكذاب ثم توجه الى العراق ثم الى الشام مات بمصر قبل بالمدينة سنة احدى وعشرين وقيل  
سنة اثنين وعشرين **خبيب** هو صحابي جليل وقع في ايدي الكفار في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وصلى الله عليه وسلم اخبر الله عمر رجل نبي صلى الله عليه وسلم  
بموته بانزال آية كانت تتلى في القرآن ثم نسخت **الخصاف** هو ابو بكر احمد بن عمر الشيباني كان محدثا لكنه قل ما روى شيئا الحنفية حاسبا لما بالراى  
مقدما عند المحدثين بالله زاهدا ورعا كان ياكل من صنعتها صنف تصانيف ككتاب الحراج وكتاب الحيل وادب القاضي وادب القواف وغيرها وما قتل  
المحدثي نهبت اراخصا فذهبت بعض كتبهم وكان قد قارب الثمانين مات ببغداد سنة احدى وستين ومائتين كذا في اعلام النبلاء وقال قاضي خان  
ان الخصاف كان كبيرا في العلم **الخليل بن احمد** الفراهيدي الأزدي هو امام اللغة والعروض النحوي كان بارعا في علمه مستنبط علم العروض  
ومخترعه وقيل انه دعا بمكة ان يترق علماء لم يسبق اليه احد فلما رجع من حجة القى عليه علم العروض فاجتمع هو في البصرة مع ابي عمرو وجلس  
في حلقة لكنه لم يباظر معه وما كمل مات سنة سبعين ومائة وقيل في ستين ومائة **خواهر رادة** هو شيخ الوقت فقيه ما وراء النهر اسمه

له شهر احد ودرج ٢  
نقيب بنت ربيعة بن  
الحارث بن عبد المطلب  
توفي زمن عثمان كذا قال  
الذهبي في تجريد الصحا  
ذقال العيني عن دله  
يحيى بن عاصم وقال ابن  
ماكران فنفذ بن عمر  
المادى انصارى وروى  
له نسخة وذكر البخاري  
في تاريخه ان  
منتقل بن عمر عاش مائة  
وثلاثين سنة ١٢ منه  
قال ابن خزم له  
يسلم خالد الابن خبير  
بلا خلاف اقول ليس كما  
قال بل فيه خلاف ففيل  
ها جريد الحديث قيل  
بل كان اسلمه بين  
الحديث وخبير وقيل  
بل كان اسلمه سنة  
خمس  
قيل رسول الله صلى  
الله عليه وسلم من بني  
في بيعة وكانت الحديث  
في القعدة سنة ست  
وخبر بن هاشم سبع  
كذا قال العيني في شرح  
الهداية في فضل الجبل  
الكله والاعمال منه  
هذا على الهداية و  
قتل خبيب في صحيح  
البخاري في مواضع  
وليس فيه انه صلب  
وقصة قتله انه اخذ  
بنو حنينا ووطود باع  
في مكة من بني حارث  
ابن عكر بن نوفل كان  
خبيب قتل الحارث  
يوم بدر فكت عنهم  
اسيرا ثم خرجوا به من  
الحرم لقتل فصار كنفين  
ثم قام اليه عتبة بن  
الحارث فقتله كذا في  
صحيح البخاري وغيره  
منه قال البيهقي  
شرح الهداية كان يروى  
عن عمرو بن الوليد عن  
ابي يوسف القاضي  
قال صاحب الطغلات  
احمد بن عمر بن عيسى

وقيل عن بالهزم ابن مهدي وقيل مهدي بن وهان وروى عن شاذان بن جندب مثل مسند والفقير وغيرهما كان ياكل من كسب يده ولذا اسمه خصافا وكان معاصرا مع الشيخ ابي جعفر احمد بن ابي عمر ان اسنادا الى جعفر  
الطحاوى ١٢ منه ١٢ في شرح العيني على الهداية ١٢ منه ١٢ في هو دجلة ست اذا ذكرها انها رافعيين نامت ١٢ من



محمد بن حسين بن محمد البخاري يكنى بأبي بكر وهو ابن اخت القاضي ابي ثابت محمد بن احمد البخاري ولد القبيحواهر زاده وكان من مجرور العلم توفي ببخارى في  
 الحادي الاول سنة ثلث سبعين اربع مائة كذا في اعلام النبلاء وقيل سنة ثلث وثمانين واربعمائة وله كتاب الذخيرة وغيره **حرف الزاء المعجمة**  
**الزعراني** هو ابو عبد الله الحسن بن احمد الفقيه الحنفي هو الذي تبت الجوامع الصغير للامام محمد والزرعاني ايضا هو ابو علي الحسن بن محمد بن  
 الصباح كان بارعا في الفقه والحديث له من الامام الشافعي حجة تخرجه واحد واة الاقوال القديمة عن الشافعي توفي سلخ شعبان وقيل في رمضان سنة  
 ستين ومائتين وقيل في ربيع الآخر سنة تسع واربعين ومائتين والزرعاني نسبة الى الزعرانية وهي قرية بقرب بغداد والحلة التي ببغداد وتسمى درب  
 الزعراني منسوبة اليه لانه اقام تلك الحلة كذا قال بن خلكان زفر هو ابن الهذيل بن قيس بن سليم من نسل معد بن عدنان فقيه حنفي كان  
 جامع بين العلم والعبادة وكان اولاً من اصحاب الحديث ثم غلب عليه الرأي هو قياس اصحاب ابي حنيفة يقول ابو حنيفة زفرنا قيا سنا وقال حماد بن  
 ابي حنيفة لم يكن بعد ابي يوسف في اصحاب ابي حنيفة مثله فرمونه سنة عشر ومائة وتوفي في شعبان سنة ثمان وخمسين ومائة كذا قال ابن  
 خلكان وقال الدمي اطي في تعاليق الانوار على دار المختار انه كان متوليا لقضاء البصرة ومات فيها الزهري هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن  
 عبد الله بن شهاب القرشي الزهري كان فقيها من التابعين في المدينة راي عشرة من الصحابة وكتب عمر بن عبد العزيز الى افاق عليكم يا بن شهاب  
 فانكم لا تجد من احد العلم بالسنة الماضية منه وكان ابو جده عبد الله بن شهاب شهد مع المشركين بدله او كان ابوه مع مصعب بن الزبير توفي  
 ليلة الثلاثاء لسبع عشرة ليلة خلت من رمضان سنة اربع وعشرين ومائة وقيل ثلث عشرين وقيل خمس وعشرين وهو ابن اثنين وقيل ثلث سبعين  
 ودفن في ضيعته اذ لم يترك خلفه شيئا بداوها واديان وقيل قربان بين الحجاز والشام في موضع هو اخر عمل الحجاز واول عمل فلسطين وقيل انه  
 مات في بيت بضعف في قرية عند القرى المذكورة وقبره على الطريق ليدعوله كل من يمر عليه كذا قال بن خلكان والزهري نسبة الى زهرة بن كلاب بن  
 مرة وهي قبيلة كبيرة من قريش زياد بن ابي مريم الجعفي قال العجلي انه تابعي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات قال الدارقطني زياد بن ابي مريم ثقة و  
 زعم البخاري ان اسم ابي مريم الجراح فزياد بن ابي مريم وزياد بن الجراح رجل واحد تبعه على ذلك ابن حبان في الثقات الاظهر انها اثنان فان زياد بن الجراح  
 رجل من اهل الحجاز من موالى عثمان وكان زياد بن ابي مريم رجلا من اهل الكوفة كذا قال في تهذيب التهذيب زياد بن ارقم صحابي انصاري  
 خزرجي يكنى ابا عمر ويقال يا عامر غر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع عشرة غزوة وقال ابن اسكندر اول مشاهدته الخندق نزول الكوفة وشهيد  
 مع علي كان من خواصه قال خليله مات بالكوفة ايام المختار سنة ست وستين وقال الهيثم بن عدي سنة ثمان وستين واربعة ابن حبان سنة  
 خمس وستين زياد بن ثابت بن الضحاك صحابي انصاري بخاري عدني يكنى ابا سعيد ويقال بوخارجه قد مر النبي صلى الله عليه وسلم المدينة  
 وهو ابن احدى عشر سنة وكان يكتب له الوحي وكان من اصحاب الفتوى قال مسروق كان هو من العلماء الراشدين ويوم مات قال ابو هريرة مات اليوم  
 خير الامة وقال بن عباس الله لقد فن اليوم علم كثير قال يحيى بن كثير توفي سنة خمس اربعين وقيل سنة ثمان واربعين وقيل سنة احدى وخمسين  
 وقيل سنة خمس وخمسين زياد بن عياش هو ابو عياش عدني من التابعين قال بن حجر انه صدق وذكره مالك في الموطأ وقال بن حزم هو مجهول  
 وفي بعض حواشي الهداية ان ابا حنيفة لما دخل بغداد قال في مناظرة وقعت بينه وبين اهل بغداد ان زياد بن عياش ممن لا يقبل حديثه واستحسن هذا  
 الطعن منه اهل الحديث حتى قال بن المبارك كيف يقال ان ابا حنيفة رح لا يعرف الحديث وهو يقول ان زياد بن عياش ممن لا يقبل حديثه قال ابن الجوزي  
 قال ابو حنيفة زياد بن عياش مجهول فان كان هو لم يعرفه فقد عرف ابيه **حرف السين المهملة** سعد بن ابي وقاص اسمه مالك بن هيب  
 ابن عبد مناف بن زهرة بن كلاب هو صحابي زهري يكنى ابا اسحق اسلم قد يادى ابن المسيب عنه ان قال لقد مكثت سبعة ايام واني لثالث الاسلام  
 وقد هاجر قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد بدنه والمشاهد كلها وقد رمى يوم احد الف سهم وكان حجابا لدعواته كان اميرا على الكوفة لعمر وفتح الله  
 على يده القادسية وذكر غير واحد انه توفي بالعقيق وحمل الى المدينة ودفن بالبقيع سنة احدى وخمسين وقيل سنة خمس وخمسين وهو  
 للشهور وهو ابن ثلث وسبعين وقيل اربع وسبعين وهو اخر العشرة المبشرة وفاة سعيد بن جبيل بن هشام الاسدي بالولاء مولى بطن من بني  
 اسد الكوفي من التابعين اخذ العلم عن عبد الله بن عباس سمع منه التفسير واكثر ما رايته عنه كان فقيها عابدا فاضلا ورعا ثقة اما حجة على المسلمين  
 روى انه كان له ديك يقوم من الليل لصياحه فلم يصح ليلة حتى اصبح فلم يستيقظ سعيد فشق عليه فقال له قطع الله صوته فما سمع له صوت بعد  
 وكان ابن عباس فا اناه اهل الكوفة يستفتونه يقول ليس فيكم سعيد بن جبيل وكان هو مع عبد الرحمن بن محمد بن الاشعث بن قيس لما  
 خرج هو على عبد الملك بن مروان فلما قتل عبد الرحمن هرب سعيد وحق بمكة واخذ وبعث به الى الحجاج الظالم الثقفي فقتله ذبحا ببلدة واسط في شعبان  
 سنة خمس وتسعين وهو ابن تسع واربعين سنة ودفن في ظاهري بلدة واسط وقبره بزار وقيل انه في مدية مرضه كان اذ انما راي سعيد بن جبيل اخذ  
 بمجامع توبه ويقول له يا عبد الله فبم قتلتي فيستيقظ مذعورا ويقول مالي ولسعيد بن جبيل كذا قال ابن خلكان سعيد بن المسيب بفتح الياء  
 المثناة التحتية مشددة وقيل بكسر الياء مخزومة نسبة الى مخزوم من اجداده قرشي قال قتادة ما رايته احدا قط اعلم بالحلال والحرام منه كان هو  
 من افقه التابعين واحدا لفقهاء في المدينة ولد لسنتين مغلط من خلافة عمر كذا رواه احمد بن حنبل وكان هو احفظ الناس حكاه عمر واقتضيت قال  
 مالك بلغني ان عبد الله بن عمر كان يرسل الى بن المسيب يسأله عن بعض شان عمر وامره وقال قتادة كان الحسن اذا اشكل عليه شيء كتب الى سعيد بن  
 المسيب كان هو رجلا صالحا ورعا لا يأخذ العطاء وكان له بضاعة يتجر بها وخرج اربعين حجة ومائة التكبيرة الاولى منذ خمسين سنة وصلى  
 الصبح بوضوء العشاء خمسين سنة قال الواقدى مات سنة اربع وتسعين في خلافة الوليد هو ابن خمسة وسبعين سنة وقال ابو نعيم مات

له وهو ايضا سرتب  
 الزبادات كذا في القنا  
 في فصل الضمان ١٢ منه  
 جريزة قورميان  
 دجله دفنات ست  
 وبها من كبار دولها  
 ناديج والنسبة مجرى  
 ١٢ من



سنة ثلث وتسعين وفي التقريب مات بعد التسعين وقد تهاضر الثمانين وقيل انه توفي في سنة خمس مائة كذا قال ابن خلكان سلمان الفارسي ابو عبد الله و  
يقال له سلمان الخير اصله من اصبهان وقيل من غيره واسلم عند قدمه النبي صلى الله عليه وسلم المدينة واول مشاهد الخندق وتقل في البدء المنير العلماء  
اتفقوا على ان سلمان عاش مائتين وخمسين سنة واختلفوا في قيل ثلاث مائة وخمسين وقيل ادر له من عيسى عليه السلام وقال الواقدي مات بعد ان  
في خلافة عثمان وقال ابو عبيد مات سنة سبع وثلثين وقيل مات سنة ثلث وثلثين قال بن حجر هو اشتهر سيلين  
هو اخت مارية القبطية اهدتها المقوقس ملك الاسكندرية اليه صلى الله عليه وسلم فذهب سيلين هو صلى الله عليه وسلم بحسان بن ثابت فولدت له عبد الرحمن  
ابن حسان كذا في تاريخ النبوة **حرف الشين المعجمة - الشافعي** هو محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد بن  
ابن هاشم بن المطلب بن عبد مناف القرشي المطلب الامام المكي من اتباع التابعين وكان السائب صاحب طيبة بنى هاشم يوم يدي فأسروا في نفسه ثم اسلم  
وأبى شافع لقرى رسول الله صلى الله عليه وسلم كان الامام الشافعي علم كتاب الله واثار الصحابة لغويا ادبيا شاعرا فصيحاً عارفاً بالناصح والمنسوخ وقال احمد بن  
حنبل ان الشافعي كالشمس للدين والنيا وكان الشافعي يركب بغلته احمد بن حنبل يمشي خلفه قال الربيع بن سليمان رأيت على باب دار الامام الشافعي سبع  
مائة راحلة لطلب سماع كذا قال لشعرا في وقال صلى الله عليه وسلم لا تسبوا اقرئنا فان عالمها يملأ طباق الارض علماء اوردوا الحافظ السيوطي في تبيين  
الصحيحة كذا قال الخطاوي فحمل بعضهم على الامام الشافعي وبعضهم على بن عباس فانه كان خيرا لامة وترجمان القرآن وقال لعلاء محمد كرم في شرح  
شرح المغبة وضع مامون بن احمد الهروي قال حدثنا احمد بن عبد الله حدثنا عبد الله بن سعد بن الازدي عن فروع يكون في امتي جل يقال له محمد بن ادريس  
يكون اضر على امتي من ابليس يكون في امتي جل يقال له ابو حنيفة هوسا ج امتي ولد الامام الشافعي في اليوم الذي توفي فيه ابو حنيفة سنة خمس مائة  
بمدينة غرة على الاصح وقيل بفسقلان وقيل باليمن ونشأ بمكة ورحل الى الامام مالك حين كان مئة ثلث عشر سنة واخذ منه واقام بمصر اخر عمره و  
توفي هناك سنة اربع ومائتين ودفن بالقرافة الصغرى وقبره يزار بها وقال الامام الليثي مات يوم الجمعة آخر يوم من رجب دفن بعد العصر من يوم  
وقد كنت انا ووالدي العلامة دام ظل شريك السفر في المركب الحامدي حين الرجوع من مكة المعظمة الى الهند مع الشريف السيد عبد الله بن السيد  
عقيل نائب حرم مكة وهو كان رجلا معمر مؤرخا محدثا شافعي فطنا ذكيا قال يوما انه وقع بين الحنفية والشافعية مقالة مزاحا فالحنفية يقولون  
اما لكم كان مخفيا حتى انتقل اما منا والشافعية قالوا لما ظهر امامنا هرب اما لكم فقال الذي العلامة دام ظل هذا تعصب من الطرفين وكلا الامامين  
من معتمدينا والحق انه لما درى امامنا انه يحج قربنا ومثلهما والحاجة للناس ح اليك وكبر السن يقتضيه الرجوع الى المولى الدنيا ليست بدار قرار ذهب  
ونخل الدنيا للشافعي فحسنته كذا قال هذا هو الانصاف شريح هو ابن الحارث بن قيس هو كندى يكنى بابا امية كذا قال الامام الليثي في هو من كبار التابعين  
واستقضاها عمر بن الخطاب على الكوفة فاقام قاضيا خمسا وسبعين سنة لم يتعطل فيها الا ثلث سنين امتنع فيها من القضاء في فتنة ابن الزبير واستعفى  
الحجاج بن يوسف من القضاء فاعفاه ولم يقض بين اثنين حتى مات كان ذافطة واعلم الناس بالقضاء ذاعقل شاعرا توفي سنة سبع وثمانين هو ابن مائة  
سنة وقيل سنة اثنين وثمانين قيل سنة ثمان وسبعين وقيل سنة ثمانين وقيل سنة ست وسبعين وهو ابن مائة وعشرين سنة  
وقيل مائة وثمان سنين كذا قال ابن خلكان شريك بن عبد الله يكنى ابا عبد الله الفخري تولى قضاء الكوفة ايام المهدي ثم عزله موسى الهادي كان فقيها  
فطنا كان مولدا ببخارى سنة خمس وتسعين للمعجزة وتوفي يوم السبت مستهل في القعدة سنة سبع وسبعين ومائة بالكوفة وقيل مات سنة ثمان و  
سبعين ومائة وكان هارون الرشيد بالحيرة فقصده ليصل عليه فوجدهم قد صلوا عليه فرجع كذا قال ابن خلكان **الشعبي** بفتح الشين هو عامر بن شراحيل  
يكنى ابا عمرو كوفي ثقة من التابعين فقيها مولى خمس مائة من الصحابة قال فحول ما رأيت افقه من مات فجاءه بالكوفة بعد مائة سنة اربع وقيل ثلث وقيل  
ست وقيل سبع وقيل خمس له نحو من ثمانين سنة **الشعبي** نسبة الى شعب هو بطن من همدان وقال الجوهري هذه النسبة الى جيل باليمن نزل به حسان بن  
عمرو الجهمي هو وولده ودفن به وهو وشعبين فمن كان بالكوفة منه حقل لهم شعبيون ومن كان منهم بالشام قيل لهم شعبا ليون كذا قال ابن خلكان  
وقال الامام الباقع وشعب في بلاد اليمن مكان معروف بالقرب من صنعاء والله اعلم من اى شعب تلك الشعب شمس الائمة السرخسية وشريح في  
السين والراء المملتين وسكون الحاء المعجمة بلدة مشهورة بخراسان كذا في الانتباه كان شيئا عالما فقيهها خفيا اسمه محمد بن احمد بن سهل يكنى بابي بكر  
كذا في مفتاح السعادة كان صليبا في مذهب ابي حنيفة ولد سنة اربع مائة وقد ابدى سنة عشر واربع مائة مع ابيه للتجارة ومات في الحجاز الاول سنة  
اربع وتسعين واربع مائة وقيل سنة ثلث وثمانين واربع مائة قال في شرح الكافي وكان شيخنا الامام يعني الامام شمس لاية الحلواني يقول الخوفي في اعلام  
النبل ان ابو محمد عبد العزيز بن احمد بن نصر بن صالح البخاري في الحلوان بضم الحاء المملة وسكون اللام ونون بعد الالف اسم بلدة وقد يقال الحلواني  
بالهمزة بدل النون نسبة لبيع الحلوى كذا في مفتاح السعادة وفي اعلام النبلاء ان الحلواني بفتح الحاء وبالمدة في الانباء حلواني بفتح الحاء وسكون  
اللام بعد ما واو والفساكة وفي اخرها النون منسوب الى عمل الحلواني ويقال بالهمز مكان النون وكان الحلواني معددا في المجتهدين كذا في فخر العقب  
وتوفي سنة ثمان وتسعين واربعين واربع مائة بكش وحل الى بخارى ودفن هناك وقيل في تاريخه غير ذلك **حرف الصاد المهملة - صفية**  
ام المؤمنين بنت حجة مات سنة خمس مائة كذا قيل **حرف الطاء المهملة - الطحاوي** هو ابو جعفر احمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الازدي في الطحاوي  
وانتهت اليه رئاسة اصحاب ابي حنيفة بمصر برع في الفقه والحديث وهو ابن اخت ابي ابراهيم اسمعيل بن يحيى المزني صاحب الامام الشافعي  
نسبة الى قرية بنت كلب وهي قبيلة كبيرة مشهورة وكان الطحاوي على مذهب الشافعي يقر على المزني ثم انتقل الى مذهب ابي حنيفة وسئل  
عن وجه الانتقال فقال لا في كذا اى خالي يد يمل النظر في كتب ابي حنيفة فلذلك انتقلت اليه هو صنف كتبها احكام القرآن واختلاف العلماء

له غرة بالقمر شهر  
بلسطين ١٢ من  
فراقة كسمانة كورستان  
مصر ١٢ من  
قاله العيني في شرح  
الهداية ١٢ من  
نوع محرقة قبيلة البيت  
بين ١٢ من  
دقيل سنة ثمان و  
ثمانين واربع مائة  
دكان معاصر التي  
بكر خواهره زاد كذا  
في غاية البيان  
هذا بيان  
لنشأته بخاراه اخي  
يوسف جليل في خيرة  
الغنى حاشية شرح  
البقاية انه منسوب  
الى حيوان بالضم  
اسم بله فانه ظن ان  
نسبة الحلواني بضم  
الحاء كمن ليس بصحيح  
بل هو منسوب الى  
بيع الحاء كذا في ابوة  
بيعه والحلواني يقال  
له حلوان ايضا والحاء  
في نسبة مفتوحة  
على كل فقد يرسوا  
كان قبل البلاء نون  
او همزة ولذا علق  
بذلك في مفتاح  
السعادة والانتباه  
١٢ منه



ومعاني الآثار وكتابتها لشعر طوله تاريخ كبير وغيره لك وتقل ابن خلكان عن أبي سعد السمعاني أن مولد سنة تسع وعشرين ومائتين زاد غيره فقال ليلة  
الاحد لعشر خلون من ربيع الاول توفي سنة احدى وعشرين وثلاث مائة ليلة الخميس استعمل في القعدة بمصر ودفن بالقرافة وقبره مشهور بها ولما فتح  
الطاء والحاء المملكتين وبعد ما الفتحية بصعيد مصر والاردن بفتح الهضرة وسكون الزاء المعجمة وبالذال المهملة قبيلة كبيرة مشهورة من قبائل اليمن كذا قال ابن  
خلكان طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة القرشي التيمي أبو محمد المدني أحد العشرة المبشرة واحدا لسابقين غاب  
عن بدر فضر به رسول الله صلى الله عليه وسلم يسهم وشهدا حلا وما بعد ها وقال قيس بن ابي حازم رأيت يد طلحة شلاء وفي بها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يوم احد سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم طلحة الخير كذا قال لشعرا في فلما التقى القوم يوم الجمل لم يمي مروان طلحة بسهم فاصاب كتيبه فمات منه ذلك يوم  
الجمعة لعشر خلون من جمادى الاخرى سنة ست وثلاثين قال المدائني مات وهو ابن خمس وستين وقيل هو ابن ثلاث وستين وروي ان عبد الملك بن مروان  
يقول لولا ان امير المؤمنين مروان اخبرني انه قتل طلحة ما تركت احدا من ولد طلحة الا قتلت بثمان وقبره بالبصرة مشهور يزاد كذا قال لشعرا في حرف العين  
المهملة - عائشة بنت ابي بكر الصديق ام المؤمنين كانت افقه النساء واجهن الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هو صلى الله عليه وسلم فضل  
عائشة على النساء كفضل النريد على سائر الاطعمة ماتت في المدينة في رمضان سنة سبع ومئتين على الصحيح كذا في التقرير **عبادة بن الصامت**  
انصارى خزرجي مدني صحابي بدرى مشهور مات بالرقة سنة اربع وثلاثين وله اثنان وسبعون وقيل عاش الى خلافة معاوية قال سعيد بن عفير  
كان طوله عشرة اشيا كذا في التقرير عبد الرحمن بن عوف قرشي زهري أحد العشرة المبشرة ولد بعد الفيل بعشر سنين واسلم قدما وهاجر الهجرتين  
وشهد المشاهد كلها وكان اسمه عبد الكعبة فقيرة النبي صلى الله عليه وسلم كان من اغنياء الصحابة وقيل ان كان يقف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ومناقبه شهيرة مات سنة اثنين وثلاثين وقيل سنة ثلاث وثلاثين وقيل احدى وقال بعضهم كان ابن خمس سبعين سنة عبد الله بن جعفر الطيار بن ابي طالب  
هاشمي لما هاجر جعفر بن ابي طالب الى الحبشة حمل امراة اسماء بنت عيسى معه فولدت له هناك عوناً ومحمدا ثم قدم جعفرهم المدينة كان من الصحابة اجود  
قال ابن حبان كان يقال له قطب السجاء مات بمكة سنة ثمانين وقيل غير ذلك وكان يوم توفي النبي صلى الله عليه وسلم ابن عشر سنين عبد الله بن سهل بن  
زيد بن كعب بن عامر بن عدى الانصارى الاوسى الحارثي قتل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم اخرج للتجارة الى خيبر مع اخيه عبد الرحمن بن سهل وبعض  
اقربائه وتفرقوا فاجتمع فوجدوا عبد الله بن سهل قتيلا في قليب من قليب خيبر فجاءوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقصته في القسامة مشهورة عبد الله  
ابن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي السدي امه اسماء بنت ابي بكر هاجرت به امه الى المدينة وهي حامل فولد بعد الهجرة بعشرين شهرا وقيل في السنة الاولى  
وكان اول مولود ولد في الاسلام بالمدينة من قریش كان هو من عبادة الصحابة ويوقع له بالخلافة وكان ممن لم يبايع يزيد فغلب على الحجاز والعراقين اليمن  
ومصر واكثر الشام وكانت لابنه تسع ستين وقتله الحجاج بن يوسف ايام عبد الملك بن مروان في ذي الحجة سنة ثلاث وسبعين في مكة عتابة بن أسيد  
بفتح اوله ابن ابي العيص بكسر الهمزة بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف يكنى ابا عبد الرحمن ويقال ابو محمد هو صحابي مكّي اسلم يوم فتح مكة كذا قال  
الامام الباقعي وكان صالحا خيرا استعمل اليه صلى الله عليه وسلم على مكة حين خروجه الى حنين ولم يزل واليا على مكة حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم  
واقره ابو بكر فلم يزل عليها واليا وتزوج بابنة ابي جهل فولد له منها عبد الرحمن بن عتابة قد ذكر ابو جعفر الطبري عتابة فممن لا يعرف بتاريخ وفاته وقال تاريخه  
انه كان واليا بمكة لعم سنة عشرين وقال الزيلعي في تاريخه لحديث الهذلية انه مات في جمادى الاخرى سنة ثلاث عشرة وقال الواقدي انه مات يوم مات ابو بكر  
لصديق رضي الله تعالى عنهم عثمان بن ابي العاص الثقفي الطائفي صحابي شهير استعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم على الطائف مات في خلافة معاوية  
بالبصرة عثمان بن عفان بن ابي العاص بن امية بن عبد شمس بن عبد مناف الاموي القرشي يكنى ابا عمرو واسلم قدما وتزوج بنتي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم رقية ثم ام كلثوم مرة بعد اخرى لقب بذي النورين وهو احد الخلفاء الاربعة والعشرة المبشرة ولد بعد الفيل لست سنين ولم يشهد بدر الا انه  
كان في خدمة مرضى وجنة رقية بنت النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن مسعود حين بويع عثمان بايعنا خيرا وكان هو اوصل للرحم من هاء الصحابة قائم  
الليل كريم النفس استشهد في المدينة في ذي الحجة بعد عيد الاضحية وقيل ثاني عشر ذي الحجة سنة خمس وثلاثين قتل بالمصريون والمصحف مفتوح بيزيد  
وهو يقرأ فاتح الدوم ووقع على قوله تعالى فسيقضيهم الله وهو السميع العليم وكان مدة خلافته اثني عشر سنة وعمره ثمانون وقيل قد قيل اكثر على  
ابن حاتم بن عبد الله الطائي يكنى ابا طريف ويقال ابو حبيب صحابي شهير متواضع قدم عليه صلى الله عليه وسلم في شعبان سنة سبع وهو من  
المعتمدين حضر فتح المدائن وشهد مع علي الحجاج صفين وغيرها فمات بعد ذلك بالكوفة وقال ابن حاتم السجستاني في كتاب المعمرين قالوا عاش ثمانية وثمانين سنة  
وقيل مائة وعشرين سنة وقال خليفة مات بالكوفة سنة ثمان وستين وقيل سبع وستين عرقية بن اسعد بن كريب بفتح الاول كسر الثاني هو صحابي تميمي قد  
اصيب قتيلا يوم الكلاب يروي عنه الفرزدق الشاعر هو نزل بالبصرة عقيب بن ابي طالب بن عبد المطلب الهاشمي اخو علي اسلم قبل الحديبية وشهد غزوة موت  
وكان اسن من جعفر بعشر سنين وكان جعفر اسن من علي بعشر سنين وكان عالما بشيخ قریش كيا حاضر الجواب مات في خلافة معاوية بعد ما عفي قيل مات في  
اول حكومة يزيد بن معاوية قبل وفاة الحرة علي بن ابي طالب بن هاشم بن عم النبي صلى الله عليه وسلم وزوج ابنته امير المؤمنين الخليفة الرابع وواحد من  
العشرة المبشرة واقه فاطمة بنت اسد بن عاصم وهو اول من اسلم في صغره وشهد بدر واحد او سائر المشاهد وكان بيده لواء رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه سلم في موطن كثيرة ولم يخلف الا في تبوك خلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم على المدينة وقال لمصلحة الله عليه سلم انت مني بمنزلة هارون من  
موسى الا انه لا نبي بعدي قتله عبد الرحمن بن ملجم ليلة الجمعة لثلاث عشر خلوت وقيل بقيت من رمضان سنة اربعين وقيل في اول ليلة من العشر  
الاخر من رمضان وروي عن ابي جعفر ان قبر علي جهل موضعه وقيل قد في قصر الامارة وقيل في رجة الكوفة مات وهو ابن ثلاث وستين على الاصح

له وقال السيوطي  
هو ليس منها بل من  
قبيلة المحطوطه في بكة  
يقرب الى مكة ان قبا  
له طوطي ١٢ منه  
له رطله بفتح ضمت  
مشهور بترانه اشهر  
فبتام ١٢ من  
تقيف كاميير في بكة  
النهوانن ثقفة محرقة  
منسوب بدان ١٢ من  
سجستان بالكر  
وفاته اوله شه ربييت  
بشعر في صر سيشان  
١٢ من



وقيل اقل قيل اكثر **عمر بن ياسين** عامر بن مالك العنسي بالنون ساكنة حملة مولى بن حجر ومصرها بن جليل مشهور من السابقين الاولين بدرى قتل مع علي  
بصفين سنة سبع وثلاثين عمر بن ابي سلمة بن عبد الاسد المخزومي ربيب النبي صلى الله عليه وسلم صحابي صغير امته ام المؤمنين ام سلمة زوج النبي صلى الله  
عليه وسلم تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ام سلمة بعد قعدة بدر في سنة اثنين وكان هو يوم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم من تسعين سنة قال الواقدي  
وقال ابن الجوزي انه كان له من العمر يوم تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث سنين فكانه عليه السلام تزوجها سنة اربع وقال ابن عبد الهادي ان هذا  
بعيد كيف قد قال ابن عبد البر انه ولد في السنة الثانية من الهجرة الى الحبشة ويقوى هذا ما اخرج مسلم في صحيحه عن عمر بن ابي سلمة انه سأل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن القبلة للصائم فقال صلى الله عليه وسلم سل هذه فاجرت امه ام سلمة انه عليه السلام يصنع ذلك فقال عمر يا رسول الله قد غفل الله لك ما تقدم  
من ذنبك وما تأخر فقال صلى الله عليه وسلم ما والله اني لا تفكر الله تعالى وظاهر هذا انه كان كبيراً كذا نقل في نتائج الافكار وآخرة علي بن الجراح ومات سنة  
ثلث وثمانين على الصحيح كذا في التقرىب **عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن ابي العاص بن امية بن عبد شمس القرشي الاموي المدني** ثم ابد مشفى يكنى  
ابا حفص امه ام عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب ذكره ابن حبان في ثقات التابعين قال ابن سعد قالوا ولد سنة ثلث وستين وقيل ولد مقتل الحسين  
سنة احدى وستين كان مؤثقة ما مونا قتيها مجتهد احاطا للقرآن ورعا اما عادلا قال مالك بن انس كان سعيد بن المسيب لا ياتي احدا من الامراء غيره  
ولي امرة المدينة الوليد كان مع سليمان عبد الملك كالوزير وتوفي سليمان في صفر سنة تسع وتسعين واستخلف عمر بن عبد العزيز يوم مات فولى الخلافة بعده  
وعلى من الخلفاء الراشدين ومات له اربعون سنة ختم مات في رجب سنة احدى ومائة ومدة خلافته سنتان ونصف وقال لشعرا في اندر قن بدر سمعان  
من ارض حصن عمر بن حزم بن زيد صحابي انصاري يكنى بالضحالك شهيداً مختدق وخمسة عشر سنة واستعمل النبي صلى الله عليه وسلم على نجران وهو ابن سبعة  
عشر سنة قال خليفة مات سنة احدى او اثنتين وخمسين وقال سعيد بن عفير سنة ثلث وخمسين وقال ابن اسحق سنة اربع وخمسين وقيل توفي في خلافة عمر  
وفي التقرىب انه وهم عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب القرشي العدوي يكنى ابا حفص ام المؤمنين  
كان كثير العلم وافر الفهم ذا همة متواضعا احل الخلفاء الاربعة من العشرة المبشرة كان اسلامه عن صورة للمسلمين شهد بدرا والمشاهد كلها وفتح الله في عمل بلاد  
كثيرة وكان نقش خاتمه كفة بالموت واعطا وولي الخلافة عشر سنين وشهده واستشهد في المدينة المنورة يوم الاربعاء لاربع بقين من ذي الحجة وقيل الثلاث  
سنة ثلث وعشرين وهو ابن ثلث وستين سنة وقيل غير ذلك ودفن مع صاحبه في حجرة عائشة بعد ان استاذنها في حياته ووصيه ان يستاذن ايضا بعد موته  
كذا قال الامام اليافعي **عيسى بن ابيان** من علماء اصول كان قتيها ذا اعتماد قال ابن الملك ان ابن ابيان كان من اصحاب الحديث ثم غلب عليه الرأي تفقه على  
محمد بن الحسن وكان موته سنة احدى وعشرين ومائتين **حرف الفاء - فخر الاسلام هو علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم النخعي البزدي**  
نسبة الى بزدة قلعة حصينة كذا في اعلام النبلاء كان اماما لاصحاب ما وراء النهر درس بسمقند كان من يضرب به المثل في حفظ المذاهب له التصانيف  
الجليلة وآخوه صدر الاسلام محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم وهذا تلميذ الشيخ الامام ابي منصور محمد بن محمد المازندراني السمرقندي يكنى  
فخر الاسلام ابي العسر يكون تصانيفه عسيرة ويكنى اخوه ابي اليسر يكون تصانيفه يسيرة وكذا في حلة دسنة اربع مائة وتوفي بكش في رجب سنة اثنين  
ثمانين واربع مائة **حرف القاف - القادر** هو ابو الحسين احمد بن محمد بن احمد بن جعفر بن حمدان الفقيه الحنفي اتهمته الليثية بالحنفية بالعراق  
كان قد سمع الحديث وروى عنه ابو بكر الخطيب صاحب لتاريخ وصنف في مذهبه مختصرا مشهورا كانت له سنة اثنتين وستين وثلاث مائة وتوفي يوم  
الاثنين الخامس من رجب سنة ثمان وعشرين واربع مائة ببغداد ودفن من يومه بداره في در بابي خلفه نقل الى توبة في شارع المنصور ودفن هناك بجانب  
ابي بكر الخواري الفقيه الحنفي والقدر رضى القاف والدال لهيلة وسكون الواو وبعد هاء حملة وهي جمع قد قال ابن خلكان ولا اعلم سبب لبسها اليها  
بل هكذا ذكره السمعاني في كتابه لا نسبة قيل انه نسبة الى بيع القدر او الى علمها وقيل القدر واسم قرية **حرف الكاف - الكرخي** هو الامام ابو الحسن  
عبيد الله بن الحسين بن دلال كان من ثقات الحنفية وشيخهم له مختصر في الفروع الحنفية شرحه القدرى وغيره توفي سنة اربعين وثلاث مائة  
**حرف الميم - مارية** ام سيدنا ابراهيم ولد النبي صلى الله عليه وسلم كانت قبضية اهدتها له صلى الله عليه وسلم ام القوقس ملك الاسكندرية ومصر  
ماتت سنة السادسة عشر كذا قال الامام اليافعي **مالك بن انس بن مالك بن عامر بن عمرو** اصبح ابو عبد الله المدني الفقيه امام طراز الهجرة راس  
المتقين من كبار اتباع التابعين كذا قال ابن حجر كان هو اذا اراد ان يتحدث توفيا وجلس على صدر فراشه وشرح بحيته وتمكن في جلوسه بوقار وهيبة ثم  
حدث وكان يكره ان يحدث على الطريق او قائما او مستعجلا وكل هذا التعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان لا يركب في المدينة المنورة مع  
ضعفه وكبر سنه ويقول لا اركب في مدينة فيها حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم فونة كانت له سنة خمس وتسعين للهجرة وقيل سنة  
ثلث وتسعين وقيل سنة تسعين وتوفي لعشر مضين من ربيع الاول سنة تسع وسبعين بعد المائة وقيل سنة ثمان وسبعين ومات بالمدينة و  
دفن بالبقيع وتروى الترمذي عن ابي هريرة مرفوعا يوشك ان يضرب الناس كما دال بل يطلبون العلم فلا يجدون احدا اعلم من عالم المدينة قال  
سفيان بن عيينة انه مالك بن انس ومثله عن عبد الرزاق كذا في المشكوة والاصحى بفتح الهمة وسكون الصاد المهملة وفتح الباء الموحدة نسبة  
الى ذي اصبع واسمه الحارث بن عوف وهو من يقرئ بن فطان وهي قبيلة كبيرة باليمن فحمل بن الحسن بن فرقد الشيباني بالولاء الامام  
الفقيه الحنفي وهو ابن خالة الفراء النحوي اللغوي واصله من قرية على باب دمشق في وسط الغوطة اسمها حرسنا وقدم ابوه من الشام  
الى العراق واقام بواسط فولد له بها محمد ونشأ هو بالكوفة وطلب الحديث وحضر مجلس ابي حنيفة سنين ثم تنقحه على ابي يوسف اخذ الحديث  
من الامام مالك وصنف الكتب الكثيرة حتى قيل انه صنف في العلوم الدينية تسع مائة وتسعة وتسعين كتابا وكان هو رحمه الله فضيلا لغويا

له مخروم بن رحي  
است از قريش ١٢ من  
ديريسمان موه  
است بحلب وموضع  
است بحمص ودران  
موضع است قبر عمر بن  
عبد العزيز ١٢ من  
بكر الرواء وبالمثناة  
تحت ١٢ اعلام بسيرة  
النبي عليه السلام ٥٥  
نصف محوكة مخشبه كه  
شهر بيت معرب است  
١٢ من ٥٥ هو تلميز  
الشيخ ابي عبد الله الحنفي  
وهو تلميز ابي بكر الرازي  
وهو تلميز الكرخي كذا  
في غاية البيان ٥٦  
يرى ابن فطان كينصر  
بدر قبائل من كويين  
اول كسي است كبريان  
عرب صفى گفته ١٢ من  
ك حرسنا هي است  
باب دمشق ١٢ من







# فهرس لصلاية

صفحه	مطلب	صفحه	مطلب	صفحه	مطلب	صفحه	مطلب
٢	كتاب البيوع	١٢٠	فصل في الحبس	١٩١	فصل في كيفية اليمين الاستحقة	٢٤٢	كتاب العارية
٨	فصل	١٢٢	باب كتاب القاضى الى القاضي	١٩٣	باب الخالف	٢٤٤	كتاب الهبة
١٣	باب خيار الشرط	١٢٥	فصل آخر	٢٠٠	فصل فيمن لا يكون خصماً	٢٤٣	باب يصح رجوعه في مال يصح
١٩	باب خيار الروية	١٢٤	باب التحكيم	٢٠٢	باب ما يدعيه الرجلون	٢٤٥	فصل
٢٣	باب خيار العيب	١٢٩	مسائل شتى من كتاب القضاء	٢٠٨	فصل في التنازع بالأيدي	٢٤٦	فصل في الصدقة
٣٣	باب البيع الفاسد	١٣٢	فصل في القضاء بالمواريث	٢١٠	باب دعوى النسب	٢٤٤	كتاب الاجارات
٣٦	فصل في احكامه	١٣٦	فصل آخر	٢١٥	كتاب الاقرار	٢٤٨	باب الاجر متى يستحق
٥٠	فصل فيما يكره	١٣٨	كتاب الشهادة	٢١٩	فصل	٢٨١	فصل
٥١	نوع منه	١٣٢	فصل	٢٢٠	باب الاستثناء وما في معناه		باب ما يجوز من الاجارة
٥٢	باب الاقالة	١٣٢	باب من يقبل فمما دونه لا يقبل	٢٢٥	باب اقرار المريض		وما يكون خلافاً فيها
٥٣	باب المراجعة والتولية	١٥٠	باب الاختلاف في الشهادة	٢٢٤	فصل من اقر بغير يمينه لم يثبت له	٢١٥	باب الاجارة الفاسدة
٥٨	فصل	١٥٣	فصل في الشهادة على الارث	٢٢٩	كتاب الصلح	٢٩٢	باب ضمان الاجير
٦١	باب الربوا	١٥٣	باب الشهادة على الشهادة	٢٣١	فصل	٢٩٣	باب الاجارة على احد الشرطين
٤٠	باب الحقوق	١٥٦	فصل	٢٣٣	باب التبرع بالصلح والتوكيل به	٢٩٦	باب اجارة العبد
٤١	باب الاستحقاق	١٥٤	كتاب الرجوع عن الشهادات	٢٣٥	باب الصلح في الدين	٢٩٤	باب الاختلاف
٤٢	فصل في بيع الفضول	١٦١	كتاب الوكالة	٢٣٤	فصل في الدين المشترك	٢٩٨	باب ضم الاجارة
٤٥	باب السلم	١٦٥	باب الوكالة بالبيع والشراء	٢٣٠	فصل في التخارج	٣٠١	مسائل متنوعة
٨٥	مسائل متنوعة	انضاً	فصل في الشراء	٢٣١	كتاب المضاربة	٣٠٢	كتاب المكاتب
٨٨	كتاب الصرف	١٤١	فصل في التوكيل بشراء فضل العبد	٢٣٦	باب المضارب يضارب	٣٠٣	فصل في الكتابة الفاسدة
٩٥	كتاب الكفالة	١٤٢	فصل في البيع	٢٣٩	فصل	٣٠٤	باب ما يجوز للمكاتب ان يفعل
١٠٨	فصل في الضمان	١٤٦	فصل	٢٤٠	فصل في العزل القسمة	٣٠٩	فصل
١١٠	باب كفالة الرجلين	١٤٤	باب الوكالة بالخصم والقبض	٢٥١	فصل فيما يفعل المضارب	٣١٢	فصل
١١٣	باب كفالة العبد عنه	١٨٣	باب عزل الوكيل	٢٥٣	فصل آخر	٣١٥	باب من يكتتب عن العبد
١١٣	كتاب الحوالة	١٨٥	كتاب الدعوى	٢٥٦	فصل في الاختلاف	٣١٦	باب كتابة العبد المشترك
١١٣	كتاب ادب القاضي	١٨٤	باب اليمين	٢٥٤	كتاب الوديعة	٣٢٠	باب بيع المكاتب وحرره ومواليه



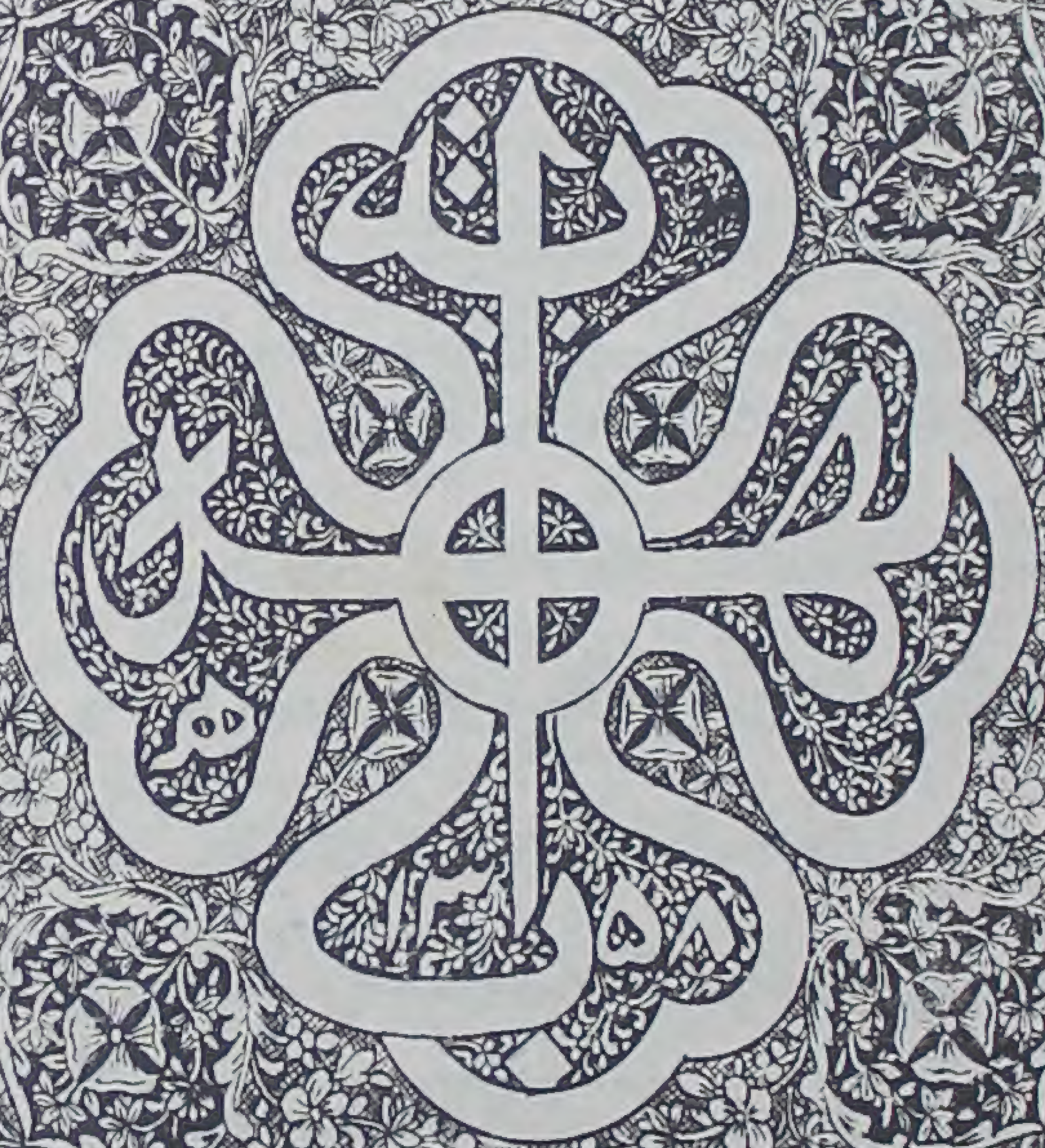
صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة
٣٢٢	كتاب الولاء	٣٩٤	فصل فيما يقسم	٢٨٥	كتاب الصيد	٥٩٢
٣٢٩	فصل في ولاء الموالاة		وما لا يقسم	٢٨٧	فصل في الجوارح	٦٠١
٣٣٠	كتاب الأكرام	٢٠٠	فصل في كيفية القسمة	٢٩٣	فصل في الرعي	٦٠٩
٣٣٢	فصل	٢٠٣	باب دعوى الغلط في	٥٠٠	كتاب الرهن	٦١٣
٣٣٦	كتاب الحجر		القسمة والاستحقاق فيها	٥٠٨	باب ما يجوز ارتكاده الأرتقان	٦١٢
٣٣٤	باب الحجر المفساد	٢٠٢	فصل		به وما لا يجوز	
٣٣١	فصل في حد البلوغ	٢٠٦	فصل في المهادنة	٥١٩	فصل	٦١٨
٣٣٢	باب الحجر بسبب الدين	٢٠٨	كتاب المزارعة	٥٢١	باب الرهن الذي يوضع على اليد	٦٢٩
٣٣٥	كتاب المأذون	٢١٥	كتاب المساقاة		باب التصرف في الرهن الجنائي	٦٣٨
٣٥٥	فصل	٢١٨	كتاب الذبائح	٥٢٥	عليه وجنائته على غيره	
٣٥٦	كتاب الغصب	٢٢٢	فصل فيما يحل كله ولا يحل	٥٣٩	فصل	
٣٦٠	فصل فيما يتغير بفعل الغاصب	٢٢٤	كتاب الأضحية	٥٣٣	كتاب الجنائيات	
٣٦٢	فصل	٢٣٦	كتاب الكراهية	٥٣٦	باب ما يوجب القصاص ما لا يوجب	٦٣٧
٣٦٨	فصل في غصبه لا يتقوم		فصل في الأكل والشرب	٥٥١	فصل	٦٥٧
٣٦٣	كتاب الشفعة	٢٣٩	فصل في اللبس	٥٥٣	باب القصاص في هادون النفس	٦٥٤
٣٦٤	باب طلب الشفعة	٢٣٢	فصل في الوطئ والنظر المس	٥٥٥	فصل	٦٥١
	والخصومة فيها	٢٣٨	فصل في الاستبراء وغيره	٥٥٨	فصل	٦٥٣
٣٨١	فصل في الاختلاف	٢٥٢	فصل في البيع	٥٦٣	باب الشهادة في القتل	٦٤٤
٣٨٢	فصل فيما يؤخذ بالمشفوع	٢٥٤	مسائل متفرقة	٥٦٦	باب في اعتبار حالة القتل	
٣٨٢	فصل	٢٥١	كتاب أحياء الموات	٥٦٤	كتاب الديات	٦٤٢
٣٨٧	باب ما تجب فيه	٢٥٨	فصول في مسائل الشرب	٥٤٠	فصل في هادون النفس	٦٤٥
	الشفعة وما لا تجب		فصل في المياه	٥٤٢	فصل في الشجاع	٦٨٣
٣٩٠	باب ما تبطل به الشفعة	٢٤١	فصل في كرى الأثمار	٥٤٦	فصل	٦٨٥
٣٩٢	فصل	٢٤٢	فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه	٥٤٢	فصل في الجنين	
	مسائل متفرقة	٢٤٦	كتاب الأشربة	٥٨٥	باب ما يحل الرجل في الطريق	
٣٩٣	كتاب القسمة	٢٨٢	فصل في طبخ العصير	٥٩٠	فصل في الحائض المائل	٦٨٨





السلامة شارة الله نثبت  
الله بحب مني وأهلي من

نحو من غنا كفايته منه البناء إليه ليقا على أن سفر الجليلين الأخيرين لشهر الهداية



نست

إمّاين كميني جامع مسجد هلي

قسم کے قرآن مجید و کتب مذہبی دہی اہل محمد کے تہذیبی و علمی  
موسسہ و ادارہ کے آؤد و تارکی و غیرہ کے لئے کلامت  
و غیرہ کے آؤد و تارکی و غیرہ کے لئے کلامت



سواركان يا ايها الذين آمنوا  
لما خيرا ركبوا في الفرج  
والقبول حتى لا يبيع  
عن الايمان ولا  
عن النعمة ولا  
عن الشكر

من الايام والتبول « شقايه لطيفه  
الطهارة من تصانيف مولانا  
افضل الله في قارئه



هو أقوى من الع

**قوله** لان البيع التواهي لان البيع انشاء  
 وتصرف شرعي كامل لا يكون كك فهو عرف بالبيع  
 فالبيع يعرف بابا البيع فانه انشاء  
 اجاباتكم يكون عاين على البيع لا محالة واما  
 شرحه فانك الكلام في البيع بشرط ان يلقى  
 ان كل ما يكون كك فهو عرف بالبيع الا ان  
 الا ما لا يشترط ان يكون الا ان الموضوع لا يخبر  
**قوله** والموضوع ان اراد بالموضوع  
 لفظ المسمى اذا اطلق عليه بعد فادرجه للاعرض  
 عليه ان لا يثبت ثم ان الى ذلك هو ان يقال  
 يمكن استعمال لفظ المسمى في الاتيم  
 الدليل دور

[illegible]

**قوله** قدّم حيث قال في بيان  
 انكاح ما تضمنه ان قوله زوجي توكيد  
 بانكاح والواحد تولى طري انكاح فان  
 الوكيل في انكاح سفيرو معبر التنازع  
 في الحقوق دون التضييع لارج الحقوق اليه  
 بخلاف البيع لانه مبني على جعت الحقوق اليه  
**قوله** ضمت آية البيان ان انكاح  
 لا يختص في لفظ بيت واشترت كل  
 ما دل على ذلك فيقتضى اى الشئ  
 بذكر انكاح ضمت او اعطيت اى  
 قال اشترت منك بذكر انكاح  
 فقال ضمت

[illegible]

تجب سجدة واحدة  
 اجلس ساقدا واحدة سجدة واحدة  
 بنزلة ساقدا واحدة سجدة واحدة  
 ونيل الراد المتفرقات الساقدا والآتات  
 وبالراد اجلس امام كان فيه يدبر  
**صلوة** قوله والكتاب آتوهم ان  
 ما بعد فقد بعث عبد يفتا  
 كيتب باليد في كتابه  
 منك باليد في كتابه  
 عجله ذلك شربته اوقال قيلت  
 في البيع بينوا والسر ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 ثم امر بالتبليغ كان يبلغ الشرايع  
 او سلم امر بالتبليغ كان يبلغ الشرايع  
 بارقة بالكتاب وتارة بالخطاب فلو لم يكن  
 الكتاب بالخطاب لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم  
**صلوة** امره بالخطاب

ابعد لفظاً ليس كانت العصاة واحدة في جميع قبائل اجدادها وان هي لكل واحد منها ثمة على

[illegible]

فأما هل  
أن يدل على إظهار البيع ولو  
اقتصر بقصد البيع والألفاظ وإن شئت بزيادة  
التفصيل في هذا العام فأنجى إلى شرح العمدة  
إلى استاذي نور الله محمد عبد المحي  
بطشان العمدة ١٢  
على قوله خلاف الكراج فإنه لو قال  
روني فقال زدوكم فيقتد الكراج و  
الفرق أن الكراج لا يخلص تقديم الخطبة و  
الخطبة وما لا بد على أن المراد إلى البيع  
يقتضي جعل قوله اسعوا قد لا سعيًا وتخي  
استقيا باطلًا وذا لا يدل على  
الوجود لا حاجة ١٣

[illegible]

وهو الملك  
لكن حق البيع لا ينحصر في ذلك  
فان حق التمليك ثبت للمشتري بما يوجب البائع  
وهو حق المشتري فلا يكون الرجوع خالفاً عن  
ويعتبر حق الغير فاجاب الى ما جاء في المتن  
ابطال حق الغير لان الملك كان للمالك حقيقة لم يبايع  
بفعله الحكم وهو الملك لان شرطه هو ما يوجب  
وقد اتفق التمليك للمشتري ان شرطه هو ما يوجب  
البائع لا يمنع الحقيقة لكونها تؤدي من الحق  
لا حال ولا يتيقن بما اذا دفع الزكوة الى  
المساكين قبل التحول فان الزكاة لا تقدر على  
الاسترداد لتعلق حق التقدير بالمدة لان  
حقيقة الملك التي من الزكاة  
فصل الحق على انقضاء

هو انك رسول الله يقول اياك بعث  
يهدى فلان الغائب بالفتح ودم فلان  
يا فلان قل لا فريب الرسول فابره وما  
قال فقال الشترى في مجلسه ذلك شترى  
وقال فقلت ثم البيع بينهما ان الرسول  
يبيع ويغير كل كلمة اليه فاذا اقص  
الواجب يعتقد ان كل قوله ليس  
الواجب ليس ببيع اذ اوجب البيع في  
شئ فقال العن وقال في الكفاية اذا اوجب  
البيع في شيان او ثلثة او اربعة او  
في اقل من ذلك اوجب البيع في كل

۲۰۱۱

مطلوبان برای ایستادگی و سرانداران برای حفظ امنیت و بازگشت به جایگاه و اقامت

عن الصادق عليه السلام  
الادب من ان لا تستشار من ليس  
فيك العبد من ذراية و

فمن الملائكة "عليه السلام" الذين هم في الغيب الصفقة ثم في الميزان

الذي انضمت اليه الجياد بالقبول من  
فان من العاد ان الذي يترك الذي يترك  
فان من العاد ان الذي يترك الذي يترك

الحمد لله الذي جعل في كتابه  
الذي لا يزول ولا يغير

فان كانتم لعفة واحدة فليس  
ذلك ان كانت تنفرد فذلك



**حديث المنبايعان**  
 بالخيار ما لم ينفذ ، فإ  
 متفق عليه من حديث  
 ابن عمر وهذا اللفظ  
 للنسائي وفي الصحيحين  
 البيهقي كل واحد منهما  
 بالخيار على صاحبه ما  
 لم يتفرقا إلا بيع الخيار  
 وأخرجاه من حديث  
 حكيم بن حزام مر فعه  
 البيهقي بالخيار ما لم  
 يتفرقا فإن صدقا وبينا  
 بورك لهما في بيعهما  
 وإن كذبا وكتما حقت  
 بركة بيعهما وللتلوة  
 من طريق عمر وابن  
 شبيب عن أبيه عن جد  
 عبد الله بن عمر وابن  
 العاص أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 قال المنبايعان بالخيار  
 ما لم يتفرقا إلا أن يكون  
 صفقة خيار ولا يحل  
 له أن يفارق صاحبه  
 خشية أن يستقبله  
 للنسائي وابن ماجه عن  
 مسلم بن فضال بالخيار  
 ما لم يتفرقا وكذا في داود  
 وابن ماجه عن أبي بردة  
 مر فعه البيهقي بالخيار ما  
 لم يتفرقا وفي رواية أبي  
 داود قصة فيه قضى  
 بذلك رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم **حديث**  
**ان النبي صلى الله عليه**  
**وسلم انتزى من بهوى**  
**الى اجل ومهنة وعمر**  
 متفق عليه من حديث  
 عائشة وسمي البهوى  
 البهوى المذكور من  
 حديث جابر قال رعن  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 مر على عبد الله السحمر

القيام قبلت كان  
 ينبغي ان ينفذ لان المخرج  
 اقوى من الدلالة قلت ان  
 رجحان المخرج على الدلالة انما  
 يكون عند المعاينة وذلك  
 انما يكون قبل ان تثبت الحكم  
 بالدلالة وبهنا تثبت حكم الدلالة  
 وبه التماس العقد بمجيب  
 القيام الذي هو دليل  
 الاعراض فكم يعمل بعد ذلك  
 صحيح القبول فان انقضت  
 لما تحق الاجازة  
 على قوله وانه ذلك  
 العاقل الاعراض  
 لا خيار

عنه القائل السيد مير جان الحيدر آبادی ۱۲  
 مقصود فلا تمضیت  
 ان کل من العاقدین  
 بعدام العقدان یرد  
 صاحب الم تمیزت  
 بالابدان ۱۲ - ۱۱ - ۱۰  
 عنایہ



فمن كان في غيب واحد  
فمن كان في بعض البعض  
فمن كان في بعض البعض  
فمن كان في بعض البعض

عن أبي بصير عن فضالة عن  
عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه قال: «الرجل إذا خلع ثوبه  
فلم يجد فيه عرقاً لم ينجس به»

بجادة بن الصامت  
العلى السعدي وشيخ الرواسم  
قال الذيب بالذيب والفتنة  
والبر بالبر والتشهير بالتم  
بالتهم واللع باللع مثلاً  
يمايد فاذا اخف هذه الاصناف  
كف شتم اذا كان  
كف شتم

مجلس  
مجلس



لا انزى القرآن في قوله من الباقى لان ازالته  
بما لا يجوز لان كان هو مما ولى كل ازالته

و هو الذي قد  
 التفتن ذلك انما يكون  
 قد البسج قتنا زعان ١٣  
 كان بعد الاخران من  
 الحبيب

كذا في الغاية ١٢  
 حال المشتري لا يضر على ازالة  
 الراس او يبيد الفير ان كان هو  
 ازالها ما يبيد المايح ان كان هو  
 البعج بالرقم لا يجوز لان  
 البعج بالرقم لا يجوز لان  
 البعج بالرقم لا يجوز لان  
 البعج بالرقم لا يجوز لان

[illegible]



لأن البيع وقع على مقدار معين القدر ليس بوصف من اشترى ثوبا على أنه عشرة أذرع بعشرة  
 أو أرضا على أنها مائة ذراع فوجدها أقل فالمشتري بالخيار أن شاء أخذها بجملة الثمن  
 وإن شاء ترك لأن الذراع وصف في الثوب لا ترى أنه عبارة عن الطول العرض الوصف  
 لا يقابل شيء من الثمن كما طرأ الحيوان فلهذا يأخذ بكل الثمن بخلاف الفصل الأول لأن المقدار  
 يقابل الثمن فلهذا يأخذ بمجتمعه لأنه يتخلف لغوات الوصف لمذكور لا تغير المعقوف عليه فيجوز الضم  
 وأن وجدها أكثر من الذراع الذي سماه فهو للمشتري لا خيار للبائع لأن نصفه فكان بمنزلة  
 ما إذا باعه معيبا فإذا هو سليم ووقال بعثتها على أنها مائة ذراع بمائة درهم كل راع بدرهم  
 فوجدها ناقصة فالمشتري بالخيار أن شاء أخذها بمجتمعه من الثمن إن شاء ترك لأن الوصف  
 وإن كان تابعا لكم صار أصلا بإفرادكم بذكر الثمن فنزل كل راع بمنزلة ثوب هذا لأنه لو أخذ  
 بكل الثمن لم يكن أخذ كل راع بدرهم وإن وجدها زائدة فهو بالخيار أن شاء أخذ الجميع كل راع  
 بدرهم وإن شاء فصح البيع لأنه إن حصل له الزيادة في البيع تلتزم زيادة الثمن فكان تفعايشونه  
 ضرر فتيخير وانما يلزمه الزيادة لما بينا أنه صار أصلا ولو أخذ بالقل لم يكن أخذ بالمشرط ومن  
 اشترى عشرة أذرع من مائة ذراع من أراوحامٍ فالبيع فاسد عند أبي حنيفة وقال هو جائز وإن  
 اشترى عشرة أسهم من مائة سهم جز في قولهم جميعا هما أن عشرة أذرع من مائة ذراع عشر الدار فاشتب  
 عشرة أسهم لأن الذراع اسم لما يذرع به استعمل ما جمل الذراع وهو المعتبر دون المشاع ذلك  
 غير معلوم بخلاف السهم لا فرق عند أبي حنيفة بين ما إذا علم جملة الذراع عن أوله يعلم هو صحيح  
 خلافا لما يقوله الخصم فيبقاء الجملة ولو اشترى عدلا على أنه عشرة أذرع فإذا هو تسعة أو أحد عشر  
 على كسر الهمزة ويكون ثانياً باربعين كبريت ستون درهم فميات الفغات

قوله ان البيع وقع على مقدار معين القدر ليس بوصف من اشترى ثوبا على أنه عشرة أذرع بعشرة  
 أو أرضا على أنها مائة ذراع فوجدها أقل فالمشتري بالخيار أن شاء أخذها بجملة الثمن  
 وإن شاء ترك لأن الذراع وصف في الثوب لا ترى أنه عبارة عن الطول العرض الوصف  
 لا يقابل شيء من الثمن كما طرأ الحيوان فلهذا يأخذ بكل الثمن بخلاف الفصل الأول لأن المقدار  
 يقابل الثمن فلهذا يأخذ بمجتمعه لأنه يتخلف لغوات الوصف لمذكور لا تغير المعقوف عليه فيجوز الضم  
 وأن وجدها أكثر من الذراع الذي سماه فهو للمشتري لا خيار للبائع لأن نصفه فكان بمنزلة  
 ما إذا باعه معيبا فإذا هو سليم ووقال بعثتها على أنها مائة ذراع بمائة درهم كل راع بدرهم  
 فوجدها ناقصة فالمشتري بالخيار أن شاء أخذها بمجتمعه من الثمن إن شاء ترك لأن الوصف  
 وإن كان تابعا لكم صار أصلا بإفرادكم بذكر الثمن فنزل كل راع بمنزلة ثوب هذا لأنه لو أخذ  
 بكل الثمن لم يكن أخذ كل راع بدرهم وإن وجدها زائدة فهو بالخيار أن شاء أخذ الجميع كل راع  
 بدرهم وإن شاء فصح البيع لأنه إن حصل له الزيادة في البيع تلتزم زيادة الثمن فكان تفعايشونه  
 ضرر فتيخير وانما يلزمه الزيادة لما بينا أنه صار أصلا ولو أخذ بالقل لم يكن أخذ بالمشرط ومن  
 اشترى عشرة أذرع من مائة ذراع من أراوحامٍ فالبيع فاسد عند أبي حنيفة وقال هو جائز وإن  
 اشترى عشرة أسهم من مائة سهم جز في قولهم جميعا هما أن عشرة أذرع من مائة ذراع عشر الدار فاشتب  
 عشرة أسهم لأن الذراع اسم لما يذرع به استعمل ما جمل الذراع وهو المعتبر دون المشاع ذلك  
 غير معلوم بخلاف السهم لا فرق عند أبي حنيفة بين ما إذا علم جملة الذراع عن أوله يعلم هو صحيح  
 خلافا لما يقوله الخصم فيبقاء الجملة ولو اشترى عدلا على أنه عشرة أذرع فإذا هو تسعة أو أحد عشر  
 على كسر الهمزة ويكون ثانياً باربعين كبريت ستون درهم فميات الفغات

قوله ان البيع وقع على مقدار معين القدر ليس بوصف من اشترى ثوبا على أنه عشرة أذرع بعشرة  
 أو أرضا على أنها مائة ذراع فوجدها أقل فالمشتري بالخيار أن شاء أخذها بجملة الثمن  
 وإن شاء ترك لأن الذراع وصف في الثوب لا ترى أنه عبارة عن الطول العرض الوصف  
 لا يقابل شيء من الثمن كما طرأ الحيوان فلهذا يأخذ بكل الثمن بخلاف الفصل الأول لأن المقدار  
 يقابل الثمن فلهذا يأخذ بمجتمعه لأنه يتخلف لغوات الوصف لمذكور لا تغير المعقوف عليه فيجوز الضم  
 وأن وجدها أكثر من الذراع الذي سماه فهو للمشتري لا خيار للبائع لأن نصفه فكان بمنزلة  
 ما إذا باعه معيبا فإذا هو سليم ووقال بعثتها على أنها مائة ذراع بمائة درهم كل راع بدرهم  
 فوجدها ناقصة فالمشتري بالخيار أن شاء أخذها بمجتمعه من الثمن إن شاء ترك لأن الوصف  
 وإن كان تابعا لكم صار أصلا بإفرادكم بذكر الثمن فنزل كل راع بمنزلة ثوب هذا لأنه لو أخذ  
 بكل الثمن لم يكن أخذ كل راع بدرهم وإن وجدها زائدة فهو بالخيار أن شاء أخذ الجميع كل راع  
 بدرهم وإن شاء فصح البيع لأنه إن حصل له الزيادة في البيع تلتزم زيادة الثمن فكان تفعايشونه  
 ضرر فتيخير وانما يلزمه الزيادة لما بينا أنه صار أصلا ولو أخذ بالقل لم يكن أخذ بالمشرط ومن  
 اشترى عشرة أذرع من مائة ذراع من أراوحامٍ فالبيع فاسد عند أبي حنيفة وقال هو جائز وإن  
 اشترى عشرة أسهم من مائة سهم جز في قولهم جميعا هما أن عشرة أذرع من مائة ذراع عشر الدار فاشتب  
 عشرة أسهم لأن الذراع اسم لما يذرع به استعمل ما جمل الذراع وهو المعتبر دون المشاع ذلك  
 غير معلوم بخلاف السهم لا فرق عند أبي حنيفة بين ما إذا علم جملة الذراع عن أوله يعلم هو صحيح  
 خلافا لما يقوله الخصم فيبقاء الجملة ولو اشترى عدلا على أنه عشرة أذرع فإذا هو تسعة أو أحد عشر  
 على كسر الهمزة ويكون ثانياً باربعين كبريت ستون درهم فميات الفغات













قوله في البيع... قوله في الميراث... قوله في النكاح... قوله في الطلاق... قوله في الوصية... قوله في الزكاة... قوله في الجهاد... قوله في العتق... قوله في النكاح... قوله في الطلاق... قوله في الوصية... قوله في الزكاة... قوله في الجهاد... قوله في العتق...

والان يشترط المبتاع ولان الاتصال ان كان خلفه فهو للقطع لا للبقاء فصا كان زرع وقال  
للبائع اقطعها وسلم المبيع وكذا اذا كان فيها زرع لان ملك المشتري مشغول بملك البائع فكان عليه  
تفريع تسليمه كما اذا كان فيه متاع وقال لشافعي يترك حتى يظهر صلاح الثمر ويستخلص الزرع كان  
الواجب انما هو التسليم المعتاد وفي العادة ان لا يقطع كذلك وصار كما اذا انقضت مدة الاجارة وفيه  
زرع قلنا هناك التسليم واجب ايضا حتى يترك باجور تسليم العوض كتسليم المعوض لا فرق بين ما اذا  
كان الثمر حال القيمة او لم يكن في الصحيح ويكون في الحالين للبائع لان بيعه يجوز في صحيح الروايتين على  
ما بين فلا يدخل في بيع الشجر من غير فكره اما اذا بيعت الارض قد بذل فيها صاحبها ولم يثبت بعد له ثمر  
فيه لانه مودع فيها كالمحتاج ولو بذل لم تصلح قيمة فقد قيل لا يدخل فيه وقد قيل لا خلاف في ذلك  
على الاختلاف في جواز بيعه قبل ان ينال للمشافر والمناجل لا يدخل في زرع والثمر من كمال الحقوق والروافق  
لا تملكها ليسا منها ولو قال بكل قليل كثير هو له فيها ومنها من حقوقها او قال من مراقفها لم يدخل  
فيها قلنا وان لم يقل من حقوقها او من مراقفها مخرجا ما التمر المجزؤ والزرع المحصول لا يدخل الا  
بالصريح به نبعذلة المتاع قال من باع ثمرة لم يبد صلاحها او قد بدا جاز البيع لانه من مقومها ما لم يكن  
متفعلا في الحال وفي الثاني وقد قيل لا يجوز قبل ان يبد صلاحها والاول اصح وعلى المشتري قطعها في  
الحال تقريرا لملك البائع وهذا اذا اشتراها مطلقا او بشرط القطع وان شرط تركها على النخيل فسد البيع كونه  
شرطا لا يقتضيه العقد هو شغل ملك الغير هو صفقة في صفقة وهو عارة او اجارة في بيع كذا بيع  
الزرع بشرط الترك لما قلنا وكذا اذا تناهى عظم اعتدالي حنيفة وابي يوسف لما قلنا واستحسنه محمد للفا  
بخلاف ما اذا لم يتناه عظمها لانه شرط فيها بخلاف المعدوم هو الذي يزيد بمعنى من الارض والشجر

قوله في البيع... قوله في الميراث... قوله في النكاح... قوله في الطلاق... قوله في الوصية... قوله في الزكاة... قوله في الجهاد... قوله في العتق... قوله في النكاح... قوله في الطلاق... قوله في الوصية... قوله في الزكاة... قوله في الجهاد... قوله في العتق...

قوله في البيع... قوله في الميراث... قوله في النكاح... قوله في الطلاق... قوله في الوصية... قوله في الزكاة... قوله في الجهاد... قوله في العتق... قوله في النكاح... قوله في الطلاق... قوله في الوصية... قوله في الزكاة... قوله في الجهاد... قوله في العتق...

قوله في البيع... قوله في الميراث... قوله في النكاح... قوله في الطلاق... قوله في الوصية... قوله في الزكاة... قوله في الجهاد... قوله في العتق... قوله في النكاح... قوله في الطلاق... قوله في الوصية... قوله في الزكاة... قوله في الجهاد... قوله في العتق...



۱۱  
 قوله ولو اشتري ابدا بواشري  
 الاخرى لم يتناه فطهرها ولم يشترط القطع  
 والاشري تركه كما هو ۱۲  
 قوله تصدق بما زادوا في تصدقهم قبل  
 من قبته ۱۳  
 فقصروا العمل بانها لان  
 هذا في حاله كتحفير اللون والاعظم و  
 الثمار اذا عادت بهذه العفلا ۱۴  
 من كل ما يباع فيها ومن اشج من  
 يشترى اللون من التمر والطعم من  
 الكوكب فليكن فيها ۱۵  
 والقصير ۱۶  
 وان اشتري ابدا بواشري  
 انما لو اشري الثمار قبل القطع  
 فقت ادرك

وكانت أشتراها مطلقاً وتركها باذن البائع طالب الفضل أن تركها بغير اذن تصدق بما زاد في ذاته  
الحصول بحجة محظورة وأن تركها بعد اتناهي عظمها بالتصدق بشئ لأن هذا تغير حاله لا تحقق  
زيادة وأن اشتراها مطلقاً وتركها على النخيل قد استاجر النخيل في وقت لا يدرك طالب الفضل  
لأن الاجارة باطلة لعدم التعارف والحاجة فيقال اذن معتبر بخلافه اذا اشترى الزرع واستاجر  
الارض الى ان يدرك تركه حيث لا يطيب له الفضل لان الاجارة فاسدة للجهالة فأورثت خبثاً ولو اشتراها  
مطلقاً فأثرت ثم اخربا لقبض فسد البيع لانه لا يمكن تسليم المبيع لتعدد التمييز ولو أثرت بعد القبض  
اشترى كان فيه للاختلاف والقبول قول المشتري في مقدار ولا كنه في يد وكذا في البادنجان البطيخ والخلاص ان  
يشترى لاصول يحصل لزيادة على ملكه قال لا يجوز ان يبيع ثمرة ويستثنى منها اربطاً معلومة خلافاً لما لا  
لأن الباقي بعد الاستثناء محمول بخلافه اذا باع واستثنى نخلاً معيناً لأن الباقي معلوم بالمشاهدة قال وقالوا  
هذا زيادة الحسن وهو قول الطحاوي ما على ظاهر الرواية ينبغي ان يجوز لان الاصل ان ما يجوز ايراد العقد عليه  
بافتراده يجوز استثناءه من العقد بيع قفيز من صبرة جائز فكذا استثناءه بخلاف استثناء الحمل  
طراف الحيوان لانه لا يجوز بيعه فكذا استثناءه ويجوز بيع الحنطة في سنبليها والباقي في قشره وكذا الارز  
السليم وقال الشافعي لا يجوز بيع الباقي الا خضر وكذا الجوز واللوز والفستق في قشره الا اوله عند اوله  
بيع السنبلة قولان عندنا يجوز ذلك كله ان المعقود عليه مستور كالا منفعت فيه فاشبهت بالصفة  
ذا بيع بجنس قلنا ما روي عن النبي عليه السلام انه لم يبيع النخل حتى يرهى وعن بيع السنبلة حتى يبيض  
يلمن المعاهة ولا يوجب منفعة به فيجوز بيعه في سنبلة كالشعير الجامع كونه كالا متقرباً بخلاف ثلث الصناعات  
ويجوز بيعه بجنس لا حتم الاربوا حته لو باعه بخلاف جنس جاز وفي مسائل التناوب ابيع بجنس  
المستأجر في زمان

حدثنا ابن عمر بن عبد الله عن  
بيع النخل حتى يزره  
وعن بيع السبيل حتى  
يبيض ويأمن الحاجة  
صلى الله عليه وسلم والرافعة من  
حديث ابن عمر بن عبد الله  
نما دهمي الباب والملة  
وفي الباب عن انس  
بلغني لاهي عن بيع  
النار حتى يسد و  
صلحها وعن بيع  
النخل حتى يزره  
متفق عليه والرافعة  
الا السائي عن انس  
مضى عن بيع العنب  
حتى يسود وعن  
بيع الحب حتى يشتد  
وصحه ابن جابر  
والحاكم ١٢ ١٣ ١٤

[illegible][illegible]







[illegible][illegible][illegible]

ما شرط علیہ الحیاہ ما ریغہ ایام فابطلہ رسول اللہ صلی  
اسرافطی ۱۲ ۱۲ ۱۲

وہر خستہ سال ع ۱۲۵۴ ق م  
دعویٰ  
اللاذی اذا اجازوا الاستسقاء من قبله ولا یجوز کثیر سنہ فی لوی ذکر الکثیر سنہا  
فی صیدیه و بازرس در انبار فی الشش ما از علیہ



[illegible]

عالمه المظفر المحمدي بن الحسن الفاي راجع المثلثات واتباعه  
عليه السلام

في القاسم ذلك قلنا اجراء تصرفات المسلمين على ما هو الاقبح بالهم من الغفلة دون القاسم **السالك قوله** لازم اى ثابت تمام الرضى من حتى لا يمكن البائع من الصفح **عيني**



لا إلى مالك ولا محمد لأبنيك الشرع ولا في حنفية من أنه لما لم يخرج الثمن عن ملكه فلو قلنا بأنه يدخل  
المبيع في ملكه لا يجمع البدلان في ملكه لا يجل أحد حكم للمعاوضة ولا أصل في الشرع لأن المصلحة  
تقتضى المساواة ولأن الخيار شرع نظر المشتري ليتروى فيقف على المصلحة ولو ثبت للملك به باعت  
عليه من غير اختياره بان كان قريبه فيفوت النظر قال في ملك في يده ملك بالثمن كذا إذا دخل  
بجلا وإذا كان الخيار للبائع ووجه الفرق أنه إذا دخل عيب يمنع الرد والهلاك لا يفسد عزمه  
عيب في ملكه والعقل قلنا به فيلزمه الثمن بخلاف ما تقدم لأن بدخول عيب يمنع الرد حكما  
الخيار للبائع في ملكه والعقد موقوف قال من شترى امرأة علم أنه بالخيار ثلثة أيام لم يفسد  
النكاح لأنه لم يملكها ماله من الخيار وان وطه قال إن يرد لها أن الوطى بحكم النكاح إلا إذا كانت  
بكر لأن الوطى ينقصها وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يفسد النكاح لأنه ملكها وان طهها لم يرد لها  
لأن طهها ملك البكر فيمنع الرد وان كانت ثيبا ولهذه المسألة اخوات كلها تبني على وقوع الملك  
للمشتري بشرط الخيار وعدم منعهما عن المشرى على المشتري إذا كان قريباً في ثلثة أيام الخيار ومنها  
عقده إذا كان المشتري حلفان ملكت عبداً فهو حر بخلاف ما إذا قال ان اشتريته أنه يصير كالمشتري  
للعق بعد شراء فيسقط الخيار ومنها ان حيض المشترة في المدة لا يجزئ به الاستبراء عند  
وعندهما يجزئ ولو رد بحكم الخيار إلى البائع لا يجزئ عليه استبراء عند وعندهما يجزئ الرد بعد  
القبض ومنها إذا ولدت المشترة في المدة بالنكاح لا تصير ولداً له عند خلافها ومنها إذا قبض  
المشتري المبيع بأذن البائع ثم أودعه عند البائع فهل في يده في المدة هلكت من مال البائع أو ارتفاع القبض  
بالرد بعد الملك عنده وعندهما من مال المشتري لصحة البيع باعتبار قيام الملك منها لو كان المشتري



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين

۱۰۰	۱۰۱
-----	-----







**قوله** لا يفسد الباع في العقد فاسد الوجهين اما الجحالة للمبيع او الجحالة الثمن قال من اشترى ثوبين  
على ان يأخذ لهما شاء بعشرة وهو بالخيار ثلاثة ايام فهو جائز وكذلك الثلثة فان كانت اربعة  
اثواب فالبيع فاسد القياس ان يفسد البيع في الكل لجحالة المبيع هو قول فرو الشافعي وجهه  
الاستحسان ان شرع الخيار للحاجة الى رفع الغبن ليختار ما هو الارفق والاوفق والحاجة الى هذا النوع  
من البيع متحققة لان يحتاج الى اختيار من يشق به أو اختيار من يشتريه لأجله ولا يمكن للبائع  
من الحمل لئلا يبيع فكان في معنى أوجبه الشرع غير ان هذه الحاجة تندفع بالثالث لو جود الجيد الوسط  
والردى فيها والجحالة لا تفضي الى المنازعة في الثالث لتعيين من له الخيار وكذا في الرابع الا ان الحاجة  
اليها غير متحققة والرخصة بثبوتهما كالحاجة وكون الجحالة غير مفضية الى المنازعة فلا تنبت بأحد  
قل يشترط ان يكون في هذا العقد خيار الشرط مع خيار التعيين وهو المذكور في الجامع الصغير  
وقيل لا يشترط وهو المذكور في الجامع الكبير فيكون ذكره على هذا الاعتبار وفاقا لا شرطاً واذا لم يذكر  
خيار الشرط لابد من توقيت خيار التعيين بالثلث عنده وبمدة معلومة ايتهما كانت عند هاتين ذكر في  
بعض النسخ اشتري ثوبين في بعضها اشتري احد الثوبين هو الصحيح لان المبيع في الحقيقة احد  
والاخرامان والاول تجوز واستعارة ولو هلك احدهما او تعيب لنفم البيع فيه بمنتهى تعيين الآخر الامانة  
لامتناع الرد بالتعيب ولو هلك جميعاً معا يلزمه نصف ثمن كل واحد منهما الشيوع البيع والامانة  
فيها ولو كان فيه خيار الشرط لم ان يدعهما جميعاً ولو مات من له الخيار فلوارثه ان يراد احداهما ان الباقي  
خيار التعيين للاختلاف ولهذا لا يتوقف في حق الوارث فاذا خيار الشرط لا يورث وقد ذكرناه من  
قبل من اشترى اراد ان يبيع بالخيار فبيعت دار اخرى الى جنبها فاخذها بالشفعة فهو رضاء  
**قوله** لا يفسد الباع في العقد فاسد الوجهين اما الجحالة للمبيع او الجحالة الثمن قال من اشترى ثوبين  
على ان يأخذ لهما شاء بعشرة وهو بالخيار ثلاثة ايام فهو جائز وكذلك الثلثة فان كانت اربعة  
اثواب فالبيع فاسد القياس ان يفسد البيع في الكل لجحالة المبيع هو قول فرو الشافعي وجهه  
الاستحسان ان شرع الخيار للحاجة الى رفع الغبن ليختار ما هو الارفق والاوفق والحاجة الى هذا النوع  
من البيع متحققة لان يحتاج الى اختيار من يشق به أو اختيار من يشتريه لأجله ولا يمكن للبائع  
من الحمل لئلا يبيع فكان في معنى أوجبه الشرع غير ان هذه الحاجة تندفع بالثالث لو جود الجيد الوسط  
والردى فيها والجحالة لا تفضي الى المنازعة في الثالث لتعيين من له الخيار وكذا في الرابع الا ان الحاجة  
اليها غير متحققة والرخصة بثبوتهما كالحاجة وكون الجحالة غير مفضية الى المنازعة فلا تنبت بأحد  
قل يشترط ان يكون في هذا العقد خيار الشرط مع خيار التعيين وهو المذكور في الجامع الصغير  
وقيل لا يشترط وهو المذكور في الجامع الكبير فيكون ذكره على هذا الاعتبار وفاقا لا شرطاً واذا لم يذكر  
خيار الشرط لابد من توقيت خيار التعيين بالثلث عنده وبمدة معلومة ايتهما كانت عند هاتين ذكر في  
بعض النسخ اشتري ثوبين في بعضها اشتري احد الثوبين هو الصحيح لان المبيع في الحقيقة احد  
والاخرامان والاول تجوز واستعارة ولو هلك احدهما او تعيب لنفم البيع فيه بمنتهى تعيين الآخر الامانة  
لامتناع الرد بالتعيب ولو هلك جميعاً معا يلزمه نصف ثمن كل واحد منهما الشيوع البيع والامانة  
فيها ولو كان فيه خيار الشرط لم ان يدعهما جميعاً ولو مات من له الخيار فلوارثه ان يراد احداهما ان الباقي  
خيار التعيين للاختلاف ولهذا لا يتوقف في حق الوارث فاذا خيار الشرط لا يورث وقد ذكرناه من  
قبل من اشترى اراد ان يبيع بالخيار فبيعت دار اخرى الى جنبها فاخذها بالشفعة فهو رضاء

باب في قوله  
وذكرنا مسوئله الام فادعنا في قول  
بأنه في قوله الام فادعنا في قول  
البيع وبطلان التقياس في جواز العقد بحاله  
بطلان الاتقان بوضع السنه وشرطها  
مع خيار فان شرط ذلك في خيار الشرط  
الايام الثلاثة اوده احد باختيار التعمين كان له  
ذلك اذا مضت الايام الثلاثة على خيار  
الشرط فلا يكاد ردها ونفي خيار التعمين  
في ردها فان اتات الشرط في الايام  
الثلاثة على خيار الشرط و  
ينفي خيار



لأن طلب الشفعة يدل على اختياره الملك فيها لأنه ما ثبت إلا لدفع ضرر الجوار ذلك بالاستدانة  
 فيضمن في ذلك سقوط الخيار سابقا عليه فيثبت الملك من وقت الشراء فيتبين أن الحواريان  
 ثابتا وهذا التقرير يحتاج إليه لمد هب في حنيفة خاصة قال إذا اشترى الرجلان  
 غلاما على أنهما بالخيار فمضى أحدهما فليس للأخر أن يردده عند أبي حنيفة رده وقال لا يردده  
 وعلى هذا الخلاف خيار العيب خيار الروية هما أن اثبات الخيار لهما اثبات لكل واحد منهما لا يسقط  
 باسقاط صاحبه لما فيه من إبطال حقه وله أن المبيع خرج عن ملكه غير معيب بعيب الشركة  
 فلورده أحد هارده معيبة فيه الزام ضرر رائد وليس من ضرورة اثبات الخيار لهما الضمان  
 برده أحدهما التصور اجتماعهما على الرق قال من باع عبدا علم أنه خباز أو كاتب كان بخلافه فاشترى  
 بالخيار أن شاء أخذه بجميع الثمن أن شاء تركه لأن هذا وصف مرغوب فيه فيستحق في العقد  
 بالشروط ثم فواته يوجب التخيير لأنه ما رضى عنه وذهب هذا يرجع إلى اختلاف النوع لقلة التفاوت في الأغراض  
 فلا يفسد العقد بعد بمثل ذلك وصف الكورة والأوثنة في الحيوانات قصار كفوات صف السلامة  
 وآخذ أخذه بجميع الثمن لأن الوصف لا يقابلها شيء من الثمن لكونها تابعة في العقد على ما عرف

### باب خيار الرؤية

ومن اشترى شيئا لم يره فالبيع جائز وله الخيار إذا رآه أن شاء أخذه بجميع الثمن أن شاء  
 رده وقال الشافعي لا يصح العقد أصلا لأن المبيع مجهول فلهما قولهما من اشترى شيئا  
 لم يره فله الخيار إذا رآه وكان الجهالة بعدم الرؤية لا تقضي إلى المناذعة لانه  
 لو لم يوافق رده قصار كجهالة الوصف في المعايين المشار إليه

أول من اشترى شيئا لم يره فالبيع جائز وله الخيار إذا رآه أن شاء أخذه بجميع الثمن أن شاء رده وقال الشافعي لا يصح العقد أصلا لأن المبيع مجهول فلهما قولهما من اشترى شيئا لم يره فله الخيار إذا رآه وكان الجهالة بعدم الرؤية لا تقضي إلى المناذعة لانه لو لم يوافق رده قصار كجهالة الوصف في المعايين المشار إليه

لأن طلب الشفعة يدل على اختياره الملك فيها لأنه ما ثبت إلا لدفع ضرر الجوار ذلك بالاستدانة  
 فيضمن في ذلك سقوط الخيار سابقا عليه فيثبت الملك من وقت الشراء فيتبين أن الحواريان  
 ثابتا وهذا التقرير يحتاج إليه لمد هب في حنيفة خاصة قال إذا اشترى الرجلان  
 غلاما على أنهما بالخيار فمضى أحدهما فليس للأخر أن يردده عند أبي حنيفة رده وقال لا يردده  
 وعلى هذا الخلاف خيار العيب خيار الروية هما أن اثبات الخيار لهما اثبات لكل واحد منهما لا يسقط  
 باسقاط صاحبه لما فيه من إبطال حقه وله أن المبيع خرج عن ملكه غير معيب بعيب الشركة  
 فلورده أحد هارده معيبة فيه الزام ضرر رائد وليس من ضرورة اثبات الخيار لهما الضمان  
 برده أحدهما التصور اجتماعهما على الرق قال من باع عبدا علم أنه خباز أو كاتب كان بخلافه فاشترى  
 بالخيار أن شاء أخذه بجميع الثمن أن شاء تركه لأن هذا وصف مرغوب فيه فيستحق في العقد  
 بالشروط ثم فواته يوجب التخيير لأنه ما رضى عنه وذهب هذا يرجع إلى اختلاف النوع لقلة التفاوت في الأغراض  
 فلا يفسد العقد بعد بمثل ذلك وصف الكورة والأوثنة في الحيوانات قصار كفوات صف السلامة  
 وآخذ أخذه بجميع الثمن لأن الوصف لا يقابلها شيء من الثمن لكونها تابعة في العقد على ما عرف

أول من اشترى شيئا لم يره فالبيع جائز وله الخيار إذا رآه أن شاء أخذه بجميع الثمن أن شاء رده وقال الشافعي لا يصح العقد أصلا لأن المبيع مجهول فلهما قولهما من اشترى شيئا لم يره فله الخيار إذا رآه وكان الجهالة بعدم الرؤية لا تقضي إلى المناذعة لانه لو لم يوافق رده قصار كجهالة الوصف في المعايين المشار إليه

أول من اشترى شيئا لم يره فالبيع جائز وله الخيار إذا رآه أن شاء أخذه بجميع الثمن أن شاء رده وقال الشافعي لا يصح العقد أصلا لأن المبيع مجهول فلهما قولهما من اشترى شيئا لم يره فله الخيار إذا رآه وكان الجهالة بعدم الرؤية لا تقضي إلى المناذعة لانه لو لم يوافق رده قصار كجهالة الوصف في المعايين المشار إليه



[illegible]



٢١  
قوله مخبنة يكون لها في الدنيا  
ما في الدنيا كماله ثم تفرق الصفة قبل  
التمام لانها لا تفرق الصفة في الآحاد  
قوله من في القبيل لانه يختلف  
على الجاني كماله فلا يكون بدو البعض من  
الاشكال فلا يعرف كماله بوجه بعضه فقلنا  
تفاوتت جوانب ثوب واحد في الاستدلال  
بالبعض على البعض كذا قال الزبيدي في شرح  
الجميع ان المسألة معروضة في ثوب  
لا يتفاوت ظاهره وباطنه في مخالفة  
من يتظاهره وباطنه  
قوله لا تشتري الثوب الذي  
الكل مالاً مستقلاً قصد  
بالبعض ثوباً

فحينئذ يكون له الخيار وإن كان يتفاوت أحادها كالثياب الدواب <sup>بدر</sup> من روية كل واحد منها <sup>بدر</sup>

والجوز والبَيض من هذا القبيل فيما ذكره الكرخي وكان ينبغي ان يكون مثل الخط والشعر

لكنها متقاربة اذا ثبت هذا فنقول لنظر الى جهة الصدارة كان الاندفاع من صفاء البقية لا يركبها

فيلكى: برونه البعض من الباقى  
الاصل ١٢  
في الجمل ١٣  
بالنموج وكذا النظر الى ظاهر الثوب ما علمه بقية الا اذا كان في الحلية امكن مقصود كرضه

العلم الوجه المقصد في الامور محمد الكافي في الامور

نقش در کتاب جامع  
استاد آری سماه هفت  
نقش در کتاب جامع  
استاد آری سماه هفت

وكانت بطنهم رطبة القوام والاول والروى عن ابي يوسف وفي شاة اللحم بدن الجبين  
 لانها مقصورة في الدواب ١٢ في سورة الحجر الفصل ١٢  
 انما من استمسك بحبل الله المتين

قصص وهو المحمد يعرف به في شاة القنية لا بد من روية الضرع وفيما يطعمه لا بد من الذوق لكن  
بالكسر رواية ١٥

لک هو المعرف المقصود قال ان رای سخن الدار فلاحیاری ان لم یشاهد بیوتها وکذا لک اذا  
 ای قصه ای مانی ای خیار ورجه ای حجتاها

الى خارج الدار رأى اشجار البستان من خارج وعند فرة لا يد من مخول اخل البيوت

الأصح أن جواب الكتاب على وفاق عادتهم في الابنية فإن ورهم لم تكن متفاوتة يومئذ

أما اليوم فلا بد من الدخول في الخلل لهذا التفاوت في النظر إلى الظاهر كما يقع العلم بالدخل قبل

نظر الوكيل كنظر المشتري حتى لا يروى الامن عبه ولا يكرن نظر الرسول كنظر المشتري وهذا عند

حقيقة و قالوا يا سيدي ان هذا قد علمنا ان هذا الذي في الكتاب  
 الله الخاضع

[illegible]

الخيار به جمع هاء له ثوب بالقبض من اسفاط حيا دق بملك امر بكون وصا رخييار  
 اوكيل ١٢ عله عط  
 وهو اسفاط واخيار ١٣ عط

نیب شرط الاستقاط فصل وله ان القبض عان تام وهو ان يقبضه هو براه و ناقص هو

[illegible][illegible][illegible]







قوله فان اختلفا ان قال  
 المشتري قد تغير قال البائع ولم يتغير  
 قوله لان التغير حادث  
 كل منهما فاشترى او تباع  
 من غير ان يكون سبب التغير حادث  
 لاننا لو كان سبب التغير حادث  
 لم يكن سبب التغير حادث  
 لاننا لو كان سبب التغير حادث  
 لم يكن سبب التغير حادث

متغير فلا خيار لان تلك الروية لم تقع معلومة باوصافه فكانه لم يره وان اختلفا في التغير فالقول

قول لبائع ان التغير حادث وسبب لزوم ظاهره اذا بعدت المدة على ما قالوا لان الظاهر شاهد

للمشتري بخلافه اذا اختلفا في الروية لانها امر حادث المشتري ينكره فيكون القول قول قال من

اشترى على ان ياتي له بغيره فباع منه ثوبا او ذهبه وسلم له لم يرد شيئا منها الا من عيب وكذلك

خيار الشرط لانه تعدل الرمي فيما خرج عن ملكه وفي رد الباقي تفريق الصفقة قبل التام لان خيار

الروية والشرط يمنعان تمامها بخلاف خيار العيب لان الصفقة تتم مع خيار العيب بعد القبض ان

كانت لا تتم قبله وفيه ضع المسألة فلو عاد اليه بسبب هو فصح فهو على خيار الروية كما ذكره في كلامه

السرخسي وعن ابي يوسف انه لا يعود بعد سقوط خيار الشرط وعليه اعتد القدر

### باب خيار العيب

واذا اطلع المشتري على عيب في المبيع فهو بالخيار ان شاء اخذ بجميع الثمن ان شاء رده لان

مطلق العقد يقتضيه صفا السلامة فعند فواته يتخير كيدا يتضرر بلزوم ما لا يرضى به وليس له

ان يمسكه ويأخذ النقصان لان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن في فسخ العقد ولا له عرض

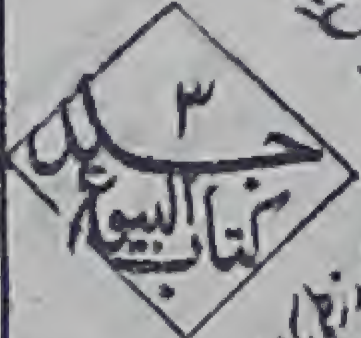
بزواله عن ملكه باقل من المسمى فيتضرر به ودفع الضرر عن المشتري ممكن بالرد بدون

تضرره والمراد به عيب كان عند البائع ولم يره المشتري عند البيع ولا عند القبض فان ذلك

رضايه قال كل او جب نقصان الثمن في عادة التجار فهو عيب لان التضرر بنقصان

المالية وذلك بانتقصان القيمة والمرجع في معرفته عرفا هله والاتفاق والبول في الفلش

والشرقة في الصغير عيب بالمبلغ فاذا ابلغ فليس لك بعيب حتى يعاوده بعد البليغ



اشترى ثوبا او ذهبه وسلم له لم يرد شيئا منها الا من عيب وكذلك خيار الشرط لانه تعدل الرمي فيما خرج عن ملكه وفي رد الباقي تفريق الصفقة قبل التام لان خيار الروية والشرط يمنعان تمامها بخلاف خيار العيب لان الصفقة تتم مع خيار العيب بعد القبض ان كانت لا تتم قبله وفيه ضع المسألة فلو عاد اليه بسبب هو فصح فهو على خيار الروية كما ذكره في كلامه السرخسي وعن ابي يوسف انه لا يعود بعد سقوط خيار الشرط وعليه اعتد القدر

اشترى ثوبا او ذهبه وسلم له لم يرد شيئا منها الا من عيب وكذلك خيار الشرط لانه تعدل الرمي فيما خرج عن ملكه وفي رد الباقي تفريق الصفقة قبل التام لان خيار الروية والشرط يمنعان تمامها بخلاف خيار العيب لان الصفقة تتم مع خيار العيب بعد القبض ان كانت لا تتم قبله وفيه ضع المسألة فلو عاد اليه بسبب هو فصح فهو على خيار الروية كما ذكره في كلامه السرخسي وعن ابي يوسف انه لا يعود بعد سقوط خيار الشرط وعليه اعتد القدر



من القاصص  
فقد ليس بباقي ولا  
أبقت فمترج إلى القاصص  
والأولى الأولى وهي قوت  
منزل سوله وأقوى على  
الرجوع إليه فمترج  
نات كانت لأقوت منزل  
سوله وأقوى على الرجوع  
فليس يجب أن  
الكافية  
في الإيضاح والسرقة  
والبول في الغرض في  
حالة الضمير قبل  
بكال وظهره وشرط  
أحد ليس يجب لا نقل  
ما يغفل يغفل ذلك

فوعيب ادم صغير  
كذلك االباق  
قوله والسرقة  
وان كانت اقل من عشرة  
دراهم عيب لان السرقة بها  
كانت عيبا لان افسان  
لا يمين من السارق على  
مال غيره حتى بذل الغنة  
العشرة وما دونها سادو العيب  
في السرقة لا تختلف من ان  
يكون من المولى او من غيره  
لا في الاكولات فان سرق  
ما ياكل الاكل من المولى  
لا يعيد عيابه من غير المولى  
بعض عيبا بسترته  
ياكل لا ياكل

[illegible]

باب اول  
لا یجوز عبادہ فی غیر  
الکونین غیر من  
سئلہ اولہ کفایت  
یعلوہ ای یجادو ذلک  
بعد البی کوغ فیہ  
البلغ ثم یبیغ فیجادوہ  
فیہ بشری  
مل سئلہ اولہ من  
یعلوہ عواد یا کسر  
بزرگشن بادل کار  
ومرہ بعد خست  
خواستن چنیہ  
را۱۲ من



ومعناه اذا ظهرت عند البائع في صغره ثم حدثت عند المشتري في صغره فلان يردده لانه عين  
 ذلك ان حدثت بعد بلوغه لم يردده لانه غيره وهذا لان سبب هذه الاشياء يختلف بالصغر والكبر  
 فالقول في لفظ شخ الصغر لضعف المثلثة وبعدها لكبر ليدل في البا طح الا باق في الصغر كالعيب  
 والسرقة لقلة المبالاة فيهما بعدا لكبر كخبر في البا طح المراد من الصغير من يعقل فاما الذي يعقل  
 فهو ضال لا ابق فلا يتحقق عيبا قال الجنون في الصغر عيبا بد ومعناه اذا جن في الصغر في يد  
 البائع ثم عاوده في يد المشتري فيه او في الكبر يردده لانه عين الاول ان السبب في الحالين متحد  
 فساد العقل ليس بمعناه انه لا يشترط المعاودة في يد المشتري لان الله تعالى قادر على ان يثبته ان كان  
 قل ما يزول فلا بد من المعاودة للرد قال الجحر والذفر عيب في الجارية لان المقصود قد يكون استفر  
 واما بخلافه به ليس بعيب في الغلام لان المقصود هو الاستعمال لا يخلان به الا ان يكون من اء  
 لان الداء عيب بالزنا وولاد الزنا عيب في الجارية دون الغلام لانه يخل بالمقصود في الجارية وهو  
 الاستفرش طالع الولد لا يخل بالمقصود في الغلام هو الاستعمال الا ان يكون الزنا عادة له على ما  
 قالوا لان اتباعه يخل بالخدمة قال الكفر عيب فيها لان طبع المسلم يتفرع عن محبة ولا يمتنع صراحة بعض  
 الكفارات فختل لرغبة فلو اشتراه على كافر فوجهه مسلما لا يردده لانه زوال لعيبه الشائع يردده  
 لان الكافر يستعمل فيما لا يستعمل فيه المسلم فوات الشرط بمنزلة العيب قال فلو كانت الجارية بالغة لم يخر  
 او هي مستحاضة فهو عيب لان ارتفاع الدم واستمراره علامة الداء ويعتبر في الارتفاع اقصى غاية البلوغ وهو  
 سبع عشرة سنة فيها عند بي حنيفة رة ويعرف لك يقول لامة فتد اذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض  
 وبعده هو الصحيح قال اذا حدث عند المشتري عيب طلع على عيب كان عند البائع فله ان يرجع بالنقصان ولا يبيع  
 اي ينعقد ١٢

قوله في لفظ شخ الصغر لضعف المثلثة وبعدها لكبر ليدل في البا طح الا باق في الصغر كالعيب  
 والسرقة لقلة المبالاة فيهما بعدا لكبر كخبر في البا طح المراد من الصغير من يعقل فاما الذي يعقل  
 فهو ضال لا ابق فلا يتحقق عيبا قال الجنون في الصغر عيبا بد ومعناه اذا جن في الصغر في يد  
 البائع ثم عاوده في يد المشتري فيه او في الكبر يردده لانه عين الاول ان السبب في الحالين متحد  
 فساد العقل ليس بمعناه انه لا يشترط المعاودة في يد المشتري لان الله تعالى قادر على ان يثبته ان كان  
 قل ما يزول فلا بد من المعاودة للرد قال الجحر والذفر عيب في الجارية لان المقصود قد يكون استفر  
 واما بخلافه به ليس بعيب في الغلام لان المقصود هو الاستعمال لا يخلان به الا ان يكون من اء  
 لان الداء عيب بالزنا وولاد الزنا عيب في الجارية دون الغلام لانه يخل بالمقصود في الجارية وهو  
 الاستفرش طالع الولد لا يخل بالمقصود في الغلام هو الاستعمال الا ان يكون الزنا عادة له على ما  
 قالوا لان اتباعه يخل بالخدمة قال الكفر عيب فيها لان طبع المسلم يتفرع عن محبة ولا يمتنع صراحة بعض  
 الكفارات فختل لرغبة فلو اشتراه على كافر فوجهه مسلما لا يردده لانه زوال لعيبه الشائع يردده  
 لان الكافر يستعمل فيما لا يستعمل فيه المسلم فوات الشرط بمنزلة العيب قال فلو كانت الجارية بالغة لم يخر  
 او هي مستحاضة فهو عيب لان ارتفاع الدم واستمراره علامة الداء ويعتبر في الارتفاع اقصى غاية البلوغ وهو  
 سبع عشرة سنة فيها عند بي حنيفة رة ويعرف لك يقول لامة فتد اذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض  
 وبعده هو الصحيح قال اذا حدث عند المشتري عيب طلع على عيب كان عند البائع فله ان يرجع بالنقصان ولا يبيع  
 اي ينعقد ١٢

قوله في لفظ شخ الصغر لضعف المثلثة وبعدها لكبر ليدل في البا طح الا باق في الصغر كالعيب  
 والسرقة لقلة المبالاة فيهما بعدا لكبر كخبر في البا طح المراد من الصغير من يعقل فاما الذي يعقل  
 فهو ضال لا ابق فلا يتحقق عيبا قال الجنون في الصغر عيبا بد ومعناه اذا جن في الصغر في يد  
 البائع ثم عاوده في يد المشتري فيه او في الكبر يردده لانه عين الاول ان السبب في الحالين متحد  
 فساد العقل ليس بمعناه انه لا يشترط المعاودة في يد المشتري لان الله تعالى قادر على ان يثبته ان كان  
 قل ما يزول فلا بد من المعاودة للرد قال الجحر والذفر عيب في الجارية لان المقصود قد يكون استفر  
 واما بخلافه به ليس بعيب في الغلام لان المقصود هو الاستعمال لا يخلان به الا ان يكون من اء  
 لان الداء عيب بالزنا وولاد الزنا عيب في الجارية دون الغلام لانه يخل بالمقصود في الجارية وهو  
 الاستفرش طالع الولد لا يخل بالمقصود في الغلام هو الاستعمال الا ان يكون الزنا عادة له على ما  
 قالوا لان اتباعه يخل بالخدمة قال الكفر عيب فيها لان طبع المسلم يتفرع عن محبة ولا يمتنع صراحة بعض  
 الكفارات فختل لرغبة فلو اشتراه على كافر فوجهه مسلما لا يردده لانه زوال لعيبه الشائع يردده  
 لان الكافر يستعمل فيما لا يستعمل فيه المسلم فوات الشرط بمنزلة العيب قال فلو كانت الجارية بالغة لم يخر  
 او هي مستحاضة فهو عيب لان ارتفاع الدم واستمراره علامة الداء ويعتبر في الارتفاع اقصى غاية البلوغ وهو  
 سبع عشرة سنة فيها عند بي حنيفة رة ويعرف لك يقول لامة فتد اذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض  
 وبعده هو الصحيح قال اذا حدث عند المشتري عيب طلع على عيب كان عند البائع فله ان يرجع بالنقصان ولا يبيع  
 اي ينعقد ١٢

قوله في لفظ شخ الصغر لضعف المثلثة وبعدها لكبر ليدل في البا طح الا باق في الصغر كالعيب  
 والسرقة لقلة المبالاة فيهما بعدا لكبر كخبر في البا طح المراد من الصغير من يعقل فاما الذي يعقل  
 فهو ضال لا ابق فلا يتحقق عيبا قال الجنون في الصغر عيبا بد ومعناه اذا جن في الصغر في يد  
 البائع ثم عاوده في يد المشتري فيه او في الكبر يردده لانه عين الاول ان السبب في الحالين متحد  
 فساد العقل ليس بمعناه انه لا يشترط المعاودة في يد المشتري لان الله تعالى قادر على ان يثبته ان كان  
 قل ما يزول فلا بد من المعاودة للرد قال الجحر والذفر عيب في الجارية لان المقصود قد يكون استفر  
 واما بخلافه به ليس بعيب في الغلام لان المقصود هو الاستعمال لا يخلان به الا ان يكون من اء  
 لان الداء عيب بالزنا وولاد الزنا عيب في الجارية دون الغلام لانه يخل بالمقصود في الجارية وهو  
 الاستفرش طالع الولد لا يخل بالمقصود في الغلام هو الاستعمال الا ان يكون الزنا عادة له على ما  
 قالوا لان اتباعه يخل بالخدمة قال الكفر عيب فيها لان طبع المسلم يتفرع عن محبة ولا يمتنع صراحة بعض  
 الكفارات فختل لرغبة فلو اشتراه على كافر فوجهه مسلما لا يردده لانه زوال لعيبه الشائع يردده  
 لان الكافر يستعمل فيما لا يستعمل فيه المسلم فوات الشرط بمنزلة العيب قال فلو كانت الجارية بالغة لم يخر  
 او هي مستحاضة فهو عيب لان ارتفاع الدم واستمراره علامة الداء ويعتبر في الارتفاع اقصى غاية البلوغ وهو  
 سبع عشرة سنة فيها عند بي حنيفة رة ويعرف لك يقول لامة فتد اذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض  
 وبعده هو الصحيح قال اذا حدث عند المشتري عيب طلع على عيب كان عند البائع فله ان يرجع بالنقصان ولا يبيع  
 اي ينعقد ١٢







قوله لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون...

كحسب المبدل عن أبي حنيفة... قول لا بد انما يكون...

العبد وكان طعاما فاكله لم يرجع بشئ... قول لا بد انما يكون...

انه يرجع لان قتل الولي... قول لا بد انما يكون...

الظاهر ان القتل لا يوجد... قول لا بد انما يكون...

عوضا بخلافه لا عتاق... قول لا بد انما يكون...

الخلاف عنه ما يرجع... قول لا بد انما يكون...

صنع في البيع ما يقصد... قول لا بد انما يكون...

في البيع فاشبه البيع... قول لا بد انما يكون...

فان اكل بعض الطعام... قول لا بد انما يكون...

انه يرجع بنقصان... قول لا بد انما يكون...

او قتل او خيالا وجوزا... قول لا بد انما يكون...

بالطاهر ولا يعتبر... قول لا بد انما يكون...

لان الكسر عي حادث... قول لا بد انما يكون...

الكسر بتسليط قلنا... قول لا بد انما يكون...

وجد البعوض فاسدا... قول لا بد انما يكون...

كالواحد لا اثنين... قول لا بد انما يكون...

بين الكسر عي... قول لا بد انما يكون...

قوله لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون...

قوله لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون...

قوله لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون...

قوله لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون...

قوله لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون...

قوله لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون...

قوله لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون...

قوله لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون...

قوله لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون...

قوله لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون...

قوله لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون...

قوله لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون...

قوله لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون...

قوله لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون...

قوله لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون...

قوله لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون...

قوله لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون...

قوله لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون...

قوله لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون...

قوله لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون...

قوله لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون...

قوله لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون...

قوله لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون...

قوله لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون...

قوله لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون...

قوله لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون...

قوله لا بد انما يكون... قول لا بد انما يكون...











[illegible]

۱۹ قولہ فاشد قبل ان یصل الی شری عیدین ولم یقیمہما ان شاد اخذہما والی شاد رجبہما حین وجدا فی العیدین لایر واحد ہما ۱۱ مل



[illegible]



[illegible]

عند تغذسده وصار كما اذا اشترى جارية حاملًا فماتت في يدها بالولادة فانه يرجع بفضل  
ما بين قيمتها حاملًا الى غير حامل له ان سبب العيوب في يد البائع والوجوب بفضل الى الوجود فيكون  
الوجود مضافا الى السبب السابق وصار كما اذا اقبل المصوب وقطع بعد الرد بجناية وجبت في  
يد المصوب كما ذكر من المسألة منوعة ولو مرق في يد البائع ثم في يد المشتري فمقتطع بها عندهما  
يرجع بالنقصان كما ذكرنا وعند لا يرد به ن رضا البائع للعيب الحادث ويرجع برجع الثمن  
وان قبله البائع فثلثة الارباع لان اليد من الادبي نصف وقد تلفت بالجنايتين في احدهما  
الرجوع فيتنصف وتود اولته الايدي ثم قطع في يد الاخير رجوع الباعة بعضهم على بعض  
عنده كما في الاستحقاق وعندهما يرجع الاخير على بائعه ولا يرجع بائعه على بائعه لانه منزلة  
العيب قوله في الكتاب لم يعلم المشتري يفيد على مذهبه ان العلم بالعيب رضاه  
ولا يفيد على قوله في الصحيح لان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع قال من باع عبدا  
وشروط البراءة من كل عيب فليس ان يرد به عيب ان لم يسم العيوب بعد ها وقال لشافعي  
لا يصح البراءة بناء على مذهبه ان البراءة عن الحقوق المجهولة لا يصح فهو يقول ان في البراءة  
معنى التملك حتى يرد بالرد وتملك المجهول لا يصح ولنا ان الجهالة في الاسقاط لا تنفص  
الى المنازعة وان كان في ضمنه التملك لعدم الحاجة الى التسليم فلا يكون مفسدة ويدخل  
في هذه البراءة العيب الموجه والحادث قبل قبض في قول ابى يوسف رة وقال محمد رة  
لا يدخل فيها الحادث هو قول فرقة لان البراءة تتناول الثابت ولا ابى يوسف رة ان الغرض  
الزام العقد باسقاط حقه عن صفة السلامة وذلك بالبراءة عن الوجود والحادث

[illegible][illegible][illegible]



[illegible][illegible]



ووجهه قيمة الثوب من الخمر وكذا اذا باع الخمر بالثوب لا يعتد بغيره من الثوب بالخمر لكونه مقايضة

قال بيع امر الولد المدبر والمكاتب فاسد ومعهناه باطل لان استحقاق العتق قد ثبت لام الولد

لقوله اعنتها ولدها وسبب الحرية انعقد في حق المدبر في الحال لبطلان الاهلية بعد الموت

والمكاتب استحق يدا على نفسه لزمت في حق المولى ولو ثبت الملك بالبيع لبطلان ذلك كله فلا يجوز

وكورضى المكاتب بالبيع ففدية وايتان والاظهر الجواز والمدبر المطلق دون المقيّد في المطلق

خلاف الشافعي وقد ذكرناه في العتاق قال ان مات امر الولد والمدبر في يد المشتري فلا ضمان

عليه عنه ابي حنيفة رة وقال عليه قيمة ما وهب راية عنه هما انه مقبوض بجهة البيع فيكون

مضمونا عليه كسائر الاموال هذا لان المدبر امر الولد يدخلان تحت البيع حتى يملك ما يضم اليهما

في البيع بخلاف المكاتب لا نه في يد نفسه فلا يتحقق في حقه القبض هذا لضمان بالقبض لان جهة

البيع انما تلحق بحقيقته في محل يقبل حقيقة وهما لا يقبلان حقيقة البيع فصار للمكاتب

ليس خولهما في البيع في حق نفسه ما وانما ذلك ليثبت حكم البيع فيما ضم اليهما فصار كمال المشتري

لا يدخل في حكم عقد بانفراذه وانما يثبت حكم الدخول فيما ضم اليه كذا هذا قال لا يجوز بيع السمك

قبل ان يصطاد لانه باع ما لا يملكه ولا في خطيرة اذا كان لا يؤخذ الا بصيده لانه غير مقدور التسليم

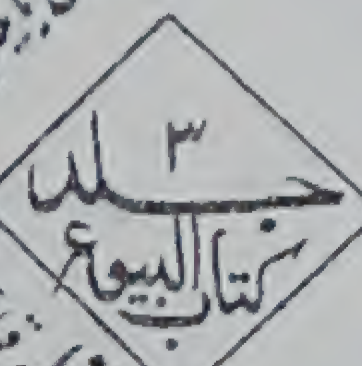
ومعهناه اذا اخذه ثم القاه فيها ولو كان يؤخذ من غير حيلة جاز الا اذا اجتمعت فيها بانفسها ولو لم يبد

عليها المدخل لعدم الملك قال لا يبيع الطير في الهواء لانه غير مملوك قبل اخذ كذا الوارد مزيدا

لانه غير مقدور التسليم لا يبيع الخمر لا ينتج لغير النبي عن بيع الخمر وجل حيلة لان فيه غررا

قال لا اللبن في لصع الغرر قصاه انتفاع ولا يمينان في كيفية الخمر بما يزداد في غلظ البيع بغير

هذا البيت اعنتها ولدها  
تقدم في العتق حلا بئ  
تتمى عن بيع الحبل حبل  
الحبل لم اسره بهذا اللفظ  
ولكن سادى عبد الرزاق  
باسناد صحيح عن ابن عمر  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم انه نهى عن بيع المصا  
والملأ فيه وحبل الحبل  
والمضامين ما في اصلا  
الابل والملا في ما في  
بطونها وحبل الحبل  
ولد ولد هذه الناقة  
وفي الصحيحين عن  
ابن عمر النهى عن بيع  
حبل الحبل واخرجه  
الطبراني والبرازين  
حدثنا ابن عباس وفي  
اسناد ضعيف وسادى  
اسحق والبرازين ابي  
هريرة نحوه وفيصالح  
ابن ابي الاخير وهو  
ضعيف والمروفي عن  
سعيد بن المسيب مؤلف  
اخرجه مالك في الموطا  
عن الزهري عند قوله  
ابن ماجه عن ابي سعيد  
ان النبي صلى الله عليه  
وسلم نهى عن بيع  
الانعام حتى تفتح

















حدثني عن بيع  
المطبخة والمطبخة  
قيل عن ابن عباس  
وفي الباب عن أبي سعيد  
صنف في انشاء  
حدثني عن أبي هريرة  
عن ذلك وفيه تفسيرها  
قوله ولا يجوز بيع  
المراعي ولا اجرتها  
والملد الكلا لا يبرود  
فلا يملكه غنمك الناس  
فيه بالحديثين  
حدثني الناس ثم كلف  
ثلاث وسبعمائة  
تكا في احياء الموات  
حدثني عن بيع  
العبد الابن ابن ما حنة  
واسحق وابو يعلى والبراء  
وابن ابي شيبه والي  
من حديث أبي سعيد  
ضعيف في انشاء حديث  
فيه النهي عن بيع ما في  
الغروج وغير ذلك  
لفظ اسحق وعن بيع العبد  
وهو ابي ١٢ ١٢ ١٢

حدثني عن بيع  
المطبخة والمطبخة  
قيل عن ابن عباس  
وفي الباب عن أبي سعيد  
صنف في انشاء  
حدثني عن أبي هريرة  
عن ذلك وفيه تفسيرها  
قوله ولا يجوز بيع  
المراعي ولا اجرتها  
والملد الكلا لا يبرود  
فلا يملكه غنمك الناس  
فيه بالحديثين  
حدثني الناس ثم كلف  
ثلاث وسبعمائة  
تكا في احياء الموات  
حدثني عن بيع  
العبد الابن ابن ما حنة  
واسحق وابو يعلى والبراء  
وابن ابي شيبه والي  
من حديث أبي سعيد  
ضعيف في انشاء حديث  
فيه النهي عن بيع ما في  
الغروج وغير ذلك  
لفظ اسحق وعن بيع العبد  
وهو ابي ١٢ ١٢ ١٢

كتاب البيع

حدثني عن بيع  
المطبخة والمطبخة  
قيل عن ابن عباس  
وفي الباب عن أبي سعيد  
صنف في انشاء  
حدثني عن أبي هريرة  
عن ذلك وفيه تفسيرها  
قوله ولا يجوز بيع  
المراعي ولا اجرتها  
والملد الكلا لا يبرود  
فلا يملكه غنمك الناس  
فيه بالحديثين  
حدثني الناس ثم كلف  
ثلاث وسبعمائة  
تكا في احياء الموات  
حدثني عن بيع  
العبد الابن ابن ما حنة  
واسحق وابو يعلى والبراء  
وابن ابي شيبه والي  
من حديث أبي سعيد  
ضعيف في انشاء حديث  
فيه النهي عن بيع ما في  
الغروج وغير ذلك  
لفظ اسحق وعن بيع العبد  
وهو ابي ١٢ ١٢ ١٢

والثاني بيع المنابة والثالث لقاء المحرم قد نهى النبي عليه السلام عن بيع الملازمة والمنابة ولان  
فيه تعليقاً بالخطر قال لا يجوز بيع ثوب من ثوبين بجملة المبيع وتو قال على نه بالخيار فان  
ياخذها شاء جاز البيع استحساناً وقدرناه بفرو عقال لا يجوز بيع المراعي ولا اجرتها والمراد  
الكلا ما البيع فلا ورد على اولا يملكه لا يشترط الناس فيه بالحد يث اما الاجارة فلا تعقدت على  
استهلاك عين مباح ولو عقدت على استهلاك عين مملوك بان استاجر قهره ليشرب لبنها لا يجوز  
هذا ولي قال لا يجوز بيع النخل هذا عندنا في حنفية رواية يوسفة وقال محمد يجوز اذا كان مخرماً  
وهو قول الشافعي لانهم حيوان منتفع به حقيقة وشرعاً فيجوز بيعه ان كان لا يؤكل كبغل والحاروها  
انهم من الهوام فلا يبيح بيعهم كالزبد والاشفاغ بل يخرج منهم لا يبيحهم فلا يكون منتفع به قبل الخرج  
حتى لو باع كواره فيها غسل بما فيها من النخل يجوز تباعه كذا ذكره الكرخي ولا يجوز بيع دود القز  
عندنا في حنفية رواية لا يبيح بيعهم من الهوام وعندنا في حنفية رواية لا يبيح بيعهم من الهوام عندنا في حنفية رواية لا يبيح بيعهم من الهوام  
كان لكونه منتفع به لا يجوز بيعه عندنا في حنفية رواية وعندنا في حنفية رواية لا يبيح بيعهم من الهوام  
مع ابي حنيفة رواية كافي ود القز والحكم اذا علم عدلها وامن تسليمها جاز بيعها لانه مال مقدور التسليم  
ولا يبيح بيعه ابقى لانه النبي عليه السلام عنه لانه لا يقدر على تسليمه لانه يبيعه من جله عندنا في حنفية  
بيع ابن مطلق هو ان يكون ابقا في حق المتعاقدين هذا غير ابق في حق المشتري كذا اذا كان عند المشتري اتفه  
الجزء عن التسليم هو مانع ثم لا يصير قابضاً بمجرد العقد اذا كان في يده وكان اشهد عند اخذه لانه امانة عند  
وقبض امانة لا يتوب عن قبض لبيع لو كان لم يشهد به يجب ان يصير قابضاً لانه قبض عصبه لو حال هو عندنا في حنفية  
منه فاعلا يجوز ابقا في حق المتعاقدين لا يقدر على تسليمه لو باع الابن ثم عاد من ابا في لا يتم ذلك

حدثني عن بيع  
المطبخة والمطبخة  
قيل عن ابن عباس  
وفي الباب عن أبي سعيد  
صنف في انشاء  
حدثني عن أبي هريرة  
عن ذلك وفيه تفسيرها  
قوله ولا يجوز بيع  
المراعي ولا اجرتها  
والملد الكلا لا يبرود  
فلا يملكه غنمك الناس  
فيه بالحديثين  
حدثني الناس ثم كلف  
ثلاث وسبعمائة  
تكا في احياء الموات  
حدثني عن بيع  
العبد الابن ابن ما حنة  
واسحق وابو يعلى والبراء  
وابن ابي شيبه والي  
من حديث أبي سعيد  
ضعيف في انشاء حديث  
فيه النهي عن بيع ما في  
الغروج وغير ذلك  
لفظ اسحق وعن بيع العبد  
وهو ابي ١٢ ١٢ ١٢

حدثني عن بيع  
المطبخة والمطبخة  
قيل عن ابن عباس  
وفي الباب عن أبي سعيد  
صنف في انشاء  
حدثني عن أبي هريرة  
عن ذلك وفيه تفسيرها  
قوله ولا يجوز بيع  
المراعي ولا اجرتها  
والملد الكلا لا يبرود  
فلا يملكه غنمك الناس  
فيه بالحديثين  
حدثني الناس ثم كلف  
ثلاث وسبعمائة  
تكا في احياء الموات  
حدثني عن بيع  
العبد الابن ابن ما حنة  
واسحق وابو يعلى والبراء  
وابن ابي شيبه والي  
من حديث أبي سعيد  
ضعيف في انشاء حديث  
فيه النهي عن بيع ما في  
الغروج وغير ذلك  
لفظ اسحق وعن بيع العبد  
وهو ابي ١٢ ١٢ ١٢



الحمد لله الذي جعل العلم نوراً  
والعلماء أئمةً مهتدين  
والسنة النبوية هدىً مستقيماً  
والقرآن الكريم كلاماً مبيناً

العقد لا يقع باطلاً ولا انعكاساً كبيع الطير في الهواء عن أبي حنيفة لأنه لا يقع العقد  
انعكاساً بقيام المال بالبيع والبيع قد ارتفع وهو العجز عن التسليم كما إذا بق بعد البيع وهكذا يروى عن حماد  
قال لا يبيع لبن امرأة في قنجر وقال الشافعي يجوز بيعه لأنه مشروب طاهر ولأنه جزء الأدمى هو مجموع  
أجزائه مكرّم مصون عن الابتذال بالبيع ولا فرق في ظاهر الرواية بين لبن الحرة والامة وعزاي يوسف  
انه يجوز بيع لبن الامة لأنه يجوز ايراد العقد على نفسها فكذلك على جزءها قلنا الرق قد جعل نفسه كافاً  
للبن فلا ريب فيه لانه يختص بمحل يتحقق فيه القدر الذي هو ضد الحيوة في اللبن  
قال لا يجوز بيع شعر الخنزير لانه نجس لعين فلا يجوز بيعه لانه نجس لا يتفاد به الخنزير للضرر  
فان ذلك العمل يتأتى بدونه فيوجد مباح الأصل فلا ضرورة الى البيع ولو وقع في الماء القليل  
افسد عند أبي يوسف وعند حماد لا يفسد لأن اطلاق الانتفاع به دليل طهارة لا يبي يوس  
ان اطلاق الضرورة فلا تظهر في حالة الاستعمال حالة الوقوع تغايرها ولا يجوز بيع شعر الانسان  
ولا الانتفاع به لأن الأدمى مكرّم لا يتبدل فلا يجوز ان يكون شيء من أجزائه مما أمتد لا وقد قال  
عليه السلام لعن الله الواصلة والمستوصلة الحديث وإنما يرخص فيما يتخذ من الوتر في يد في قرون  
النساء ورواه ابن حنبل قال لا يبيع جلود الميت قبل ان تدبغ لانه غير منتفع به قال عليه السلام  
لا تقتنعوا من الميتة بأهاب هو اسم الخنزير المدبوغ على هامر في كتاب الصلوة ولا بأس ببيعها  
والانتفاع بها بعد الدباغ لأنها طهرت بالدباغ وقد ذكرناه في كتاب الصلوة ولا بأس ببيع عظام  
الميتة وعصها وصفوها وقرنها وشعرها ووبرها والانتفاع بذلك كله لأنها طاهرة لا يعلها  
الموت لعدم الحيوة وقد ذكرناه من قبل والقبيل كالخنزير نجس لعين عند حماد

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً  
والعلماء أئمةً مهتدين  
والسنة النبوية هدىً مستقيماً  
والقرآن الكريم كلاماً مبيناً

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً  
والعلماء أئمةً مهتدين  
والسنة النبوية هدىً مستقيماً  
والقرآن الكريم كلاماً مبيناً

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً  
والعلماء أئمةً مهتدين  
والسنة النبوية هدىً مستقيماً  
والقرآن الكريم كلاماً مبيناً

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً  
والعلماء أئمةً مهتدين  
والسنة النبوية هدىً مستقيماً  
والقرآن الكريم كلاماً مبيناً



المستحق عليه  
 في قول محمد بن سنان  
 المأذون جامع ولد من النخل فافانمو  
 من ذلك الأصل تقع النخلة منها  
 في قول محمد بن سنان  
 المستحق عليه  
 في قول محمد بن سنان  
 المأذون جامع ولد من النخل فافانمو  
 من ذلك الأصل تقع النخلة منها

وَعِنْدَ هَآئِلَةِ السِّبَاعِ حَتَّى يَبَاعَ عَظْمُهُ وَيُنْفَعُ بِهِ قَالَ إِنْ كَانَ السِّفْلُ لِرَجُلٍ وَعُلُوهُ لِآخَرِ

فَسَقَطَ أَوْ سَقَطَ الْعُلُو وَحْدَهُ فَبَاعَ صَاحِبُ الْعُلُو عَلَيْهِ لَمْ يَحْزَنْ لَنْ حَقِّ التَّعَلُّ لَيْسَ بِأَلْ كُنَ الْمَالُ مَا

يمكن احرازه والمال هو المحل للبيع بخلاف الشراء جيش يجوز بيعه تبعاً للأرض بتفاهق الرزقيات و

مفرد في رواية وهو اختيار مشايخ بلخ <sup>١٠٠</sup> لا <sup>١٠١</sup> خط من الماء وكذا يضمن بالانلاق <sup>١٠٢</sup> ولي قسط

من الثمن على أن ذكره في كتاب لشرب قال بيع الطريق وهبت سائر وبيع مسيل لما هبت

باب طام المسألة تحتل وجهين بيع رقة الطريق والمسيل وبيع حق المرور والتسييل فإن كان الأول

ففيه الفرق بين المسألين أن الطريقة معلومة لأن له طولا و عرضا معلوما و أما المسأل فجهول

وَبِالْأَسْرَافِ بَيْنَ يَدَيْكَ يَا مَلِكُ الْعَالَمِينَ وَبِالْإِسْرَافِ بَيْنَ يَدَيْكَ يَا مَلِكُ الْعَالَمِينَ

[illegible][illegible]

اعلى السطح فهو نظير حق لتعلق على الارض جهول بحالة محلة لوجوه الفرق بين حوى وروى حوى

على أحد الرأيين أن حق التعلية يتعلق بعين تبة وهو البناء فاشبه المنافع أم حق المرور يتعلق  
 أي رواية الجوز ١٣  
 أي رواية الجوز ١٣  
 مع العلم لا يجوز فكنا ١٤  
 ٢١٤

بعين تيق وهو الارض فاشبه الكيمان قال من باع عارية فاذا هو غلام فلا بيع بينه وبينه بخلاف ما اذا باع

كشافاً ذاهونجة حيث ينعدا لبيع ويتخير والفرق يبتنى على الإصل لذى كراهة فى التناحر <sup>بين المساكين ١٢</sup> <sup>بالفتح ١٢م</sup>

وهو ان الاشارة مع التسمية اذا اجتمعتا في مختلف الجنس يتعلق لعقد بالسمع يطل النوازل

وَقِي مَقْعِدُ الْجَنَسِ بِتَعْلُقِ الْمَشَارِ إِلَى سِنِّ عَقْدِهِ لَوْجُودِهِ وَتَغْيِيرِ أَقْوَاتِ الْوَصْفِ كَمَنْ اشْتَرَى عَبْدًا

على ان يخبان كذا هو كات في مسائلنا الذكروا لاني من بخل دم جنسان للتفاوت في اغراض

الحيوانات جنس واحد للتقارب فيها وهو المعتبر في هذا دون الأصل كالخيل الذي ليس جنس

المتعلق به  
 في قول محمد بن مسعود  
 الا انما يريد جاعلي ذلك في الفعل فافهم  
 فافهم في ذلك الاصل في قول الخلف بن ابي  
 مسعود من باع جارية آتجها سواه  
 قوله تعطيني من الابن التسمية في التعريف  
 من اجل ان الاشياء تعطيني النسبة  
 فانما يقال بانها لا تعطيني النسبة  
 لانها لا تميزه عن غيره من اصل اولاد  
 فكان الخلف في تعريفه يخرج في مقام التعريف  
 الى ما يخرج من قولك متعلقا بهم  
 ومن ثم لا يوافق الا ان الاشياء لا تميز  
 اليه كانت العبرة لا بالاشياء بل  
 اليه كانت النسبة مقتضاها بالاشياء  
 المشار فافهم في قوله للتفاضل في اللغوب  
 فافهم في قوله للتفاضل في اللغوب  
 في قوله للتفاضل في اللغوب  
 في قوله للتفاضل في اللغوب

من العبد  
والورقة وغيره  
ولا يشترط  
من العبد  
والورقة وغيره  
ولا يشترط

التيهون عبقا المشاير فصارح السيرة قضيا المشاير فاذابا كيشا فاذابو نوحو الصد السبع كشد تيجر لفرات الوصف للمغرب فيه ١١ حنليه



قوله قال في عايشة  
لذلك المرأة وقد باعت  
بثمان مائة بئس ما تشترى  
واشترى بثلث مائة بئس ما تشترى  
ابن اسحق ان الله تعالى  
ابطل جهاد مع  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ان لم يفت احد  
حدا ثمان مائة بنصف  
حدا ثمان مائة بنصف  
اسحق عن امراته انها  
دخلت على عائشة في  
وام ولدنا بن ادم  
فقال ام ولدنا بن ادم  
لعائشة اني بعت من  
نريد غلاما ثمان مائة  
درهم واشترى بثمان  
مائة نقدا فقالت ابلغ  
نريد ان قد ابطلت  
جهادك مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الا ان  
نتوب بئس ما تشترى  
وبئس ما تشترى وقال  
عبد الرحمن اخبرنا  
معمر بن الزبير عن ابي  
اسحق عن امراته انها  
دخلت على عائشة في ثوب  
فسأله امراته فقالت يا  
ام المؤمنين كانت لي  
جارية فبعته من ثمان  
ابن اسحق الى العطاء ثم  
ابتعها منه بثمان مائة  
الثمانية وكتبته عليها  
مائة فقالت عائشة بئس  
ما تشترى وبئس ما تشترى  
اخبرني بن اسحق  
ان قد ابطل جهاد مع  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الا ان يتوب اخبر  
الاساقفة ثم البيهقي  
من طريق يونس بن  
ابى اسحق عن امه العاتية  
قالت كنت قاعدا عند  
عائشة فاتها ام مجينة  
فذكر نحوه ومن احاديث  
تحرير العينة ما اخرج  
ابوداود وحسن البزار  
والبويعاء عن ابن عمر  
اذ اتبايع بالعينة و  
اخذتم اذ ناب البقر

قوله قال في عايشة  
لذلك المرأة وقد باعت  
بثمان مائة بئس ما تشترى  
واشترى بثلث مائة بئس ما تشترى  
ابن اسحق ان الله تعالى  
ابطل جهاد مع  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ان لم يفت احد  
حدا ثمان مائة بنصف  
حدا ثمان مائة بنصف  
اسحق عن امراته انها  
دخلت على عائشة في  
وام ولدنا بن ادم  
فقال ام ولدنا بن ادم  
لعائشة اني بعت من  
نريد غلاما ثمان مائة  
درهم واشترى بثمان  
مائة نقدا فقالت ابلغ  
نريد ان قد ابطلت  
جهادك مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الا ان  
نتوب بئس ما تشترى  
وبئس ما تشترى وقال  
عبد الرحمن اخبرنا  
معمر بن الزبير عن ابي  
اسحق عن امراته انها  
دخلت على عائشة في ثوب  
فسأله امراته فقالت يا  
ام المؤمنين كانت لي  
جارية فبعته من ثمان  
ابن اسحق الى العطاء ثم  
ابتعها منه بثمان مائة  
الثمانية وكتبته عليها  
مائة فقالت عائشة بئس  
ما تشترى وبئس ما تشترى  
اخبرني بن اسحق  
ان قد ابطل جهاد مع  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الا ان يتوب اخبر  
الاساقفة ثم البيهقي  
من طريق يونس بن  
ابى اسحق عن امه العاتية  
قالت كنت قاعدا عند  
عائشة فاتها ام مجينة  
فذكر نحوه ومن احاديث  
تحرير العينة ما اخرج  
ابوداود وحسن البزار  
والبويعاء عن ابن عمر  
اذ اتبايع بالعينة و  
اخذتم اذ ناب البقر

قوله قال في عايشة  
لذلك المرأة وقد باعت  
بثمان مائة بئس ما تشترى  
واشترى بثلث مائة بئس ما تشترى  
ابن اسحق ان الله تعالى  
ابطل جهاد مع  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ان لم يفت احد  
حدا ثمان مائة بنصف  
حدا ثمان مائة بنصف  
اسحق عن امراته انها  
دخلت على عائشة في  
وام ولدنا بن ادم  
فقال ام ولدنا بن ادم  
لعائشة اني بعت من  
نريد غلاما ثمان مائة  
درهم واشترى بثمان  
مائة نقدا فقالت ابلغ  
نريد ان قد ابطلت  
جهادك مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الا ان  
نتوب بئس ما تشترى  
وبئس ما تشترى وقال  
عبد الرحمن اخبرنا  
معمر بن الزبير عن ابي  
اسحق عن امراته انها  
دخلت على عائشة في ثوب  
فسأله امراته فقالت يا  
ام المؤمنين كانت لي  
جارية فبعته من ثمان  
ابن اسحق الى العطاء ثم  
ابتعها منه بثمان مائة  
الثمانية وكتبته عليها  
مائة فقالت عائشة بئس  
ما تشترى وبئس ما تشترى  
اخبرني بن اسحق  
ان قد ابطل جهاد مع  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الا ان يتوب اخبر  
الاساقفة ثم البيهقي  
من طريق يونس بن  
ابى اسحق عن امه العاتية  
قالت كنت قاعدا عند  
عائشة فاتها ام مجينة  
فذكر نحوه ومن احاديث  
تحرير العينة ما اخرج  
ابوداود وحسن البزار  
والبويعاء عن ابن عمر  
اذ اتبايع بالعينة و  
اخذتم اذ ناب البقر

والوذاي والتزديني على ما قالوا لجناسان مع اتحاد اصلهما قال من اشترى جارية بالف درهم

حالة او تسيئة فقبضها ثم باعها من البائع بخمس مائة قبل ان ينقذ الثمن لا يجزى البيع الثاني

وقال لشافعي يجوز ان الملك قد تم فيها بالقبض فصل البيع من البائع ومن غيره سواء وصار

كما لو باع بمثل الثمن الاول وبالزيادة او بالعرض لنا قول عائشة رضي الله عنها وقد باعت بثمان مائة

بعد ما اشترت بثمان مائة بئس ما تشترى واشترى بثلث مائة بئس ما تشترى الله تعالى ابطل جهاد مع

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم يفت احد حد ثمان مائة بنصف حد ثمان مائة بنصف

ووقعت المقاصة بقول فضل خمس مائة وذلك بالاعراض بخلاف ما اذا باع بالعرض ان الفضل انما ينظر

عند المجانسة قال من اشترى جارية بخمس مائة ثم باعها واخرى معها من البائع قبل ان ينقذ الثمن

بخمس مائة فالبيع جائز في التي لم يشترها من البائع ويبطل في الاخرى لانه لا بد ان يجعل بعض الثمن

بمقابلة التي لم يشترها منه فيكون مشتريا للآخرى باقل مما باع وهو فاسد عنه ناوكم يوجد هذا المعنى في

صاحبتها ولا يشيع الفساد لانه ضعيف فيكون فاسدا في اعتبار شبهة الربوا او لانه طارئة لا ينظر

بانقسام الثمن او المقاصة فلا ييسر الى غيرها قال من اشترى زينا على ان يزني بظرفه فطرح عنه مكان كل طرف

خمس مائة طاهو فاسدا ان اشترى على ان يطرح عنه وزن الطرف جاز ان الشرط الاول لا يقتضيه العقل

والثاني يقتضيه قال من اشترى سمانا في ريق فرد الطرف وهو عشرة ارطال فقال لبائع الرق غيره

وهو خمسة ارطال لقول قول المشتري ان اعتبار اختلافه في تعيين الرق المقبوض فالقول قول القايض

ضمنا كان وامينا وان اعتبار اختلافه في السمن فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول قول

المشتري لانه ينكر الزيادة قال اذا امر المسلم ببيع خمر او شرأها ففعل ذلك جاز عندنا في حنفية

اي محرم اي حلال

قوله قال في عايشة  
لذلك المرأة وقد باعت  
بثمان مائة بئس ما تشترى  
واشترى بثلث مائة بئس ما تشترى  
ابن اسحق ان الله تعالى  
ابطل جهاد مع  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ان لم يفت احد  
حدا ثمان مائة بنصف  
حدا ثمان مائة بنصف  
اسحق عن امراته انها  
دخلت على عائشة في  
وام ولدنا بن ادم  
فقال ام ولدنا بن ادم  
لعائشة اني بعت من  
نريد غلاما ثمان مائة  
درهم واشترى بثمان  
مائة نقدا فقالت ابلغ  
نريد ان قد ابطلت  
جهادك مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الا ان  
نتوب بئس ما تشترى  
وبئس ما تشترى وقال  
عبد الرحمن اخبرنا  
معمر بن الزبير عن ابي  
اسحق عن امراته انها  
دخلت على عائشة في ثوب  
فسأله امراته فقالت يا  
ام المؤمنين كانت لي  
جارية فبعته من ثمان  
ابن اسحق الى العطاء ثم  
ابتعها منه بثمان مائة  
الثمانية وكتبته عليها  
مائة فقالت عائشة بئس  
ما تشترى وبئس ما تشترى  
اخبرني بن اسحق  
ان قد ابطل جهاد مع  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الا ان يتوب اخبر  
الاساقفة ثم البيهقي  
من طريق يونس بن  
ابى اسحق عن امه العاتية  
قالت كنت قاعدا عند  
عائشة فاتها ام مجينة  
فذكر نحوه ومن احاديث  
تحرير العينة ما اخرج  
ابوداود وحسن البزار  
والبويعاء عن ابن عمر  
اذ اتبايع بالعينة و  
اخذتم اذ ناب البقر

قوله قال في عايشة  
لذلك المرأة وقد باعت  
بثمان مائة بئس ما تشترى  
واشترى بثلث مائة بئس ما تشترى  
ابن اسحق ان الله تعالى  
ابطل جهاد مع  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ان لم يفت احد  
حدا ثمان مائة بنصف  
حدا ثمان مائة بنصف  
اسحق عن امراته انها  
دخلت على عائشة في  
وام ولدنا بن ادم  
فقال ام ولدنا بن ادم  
لعائشة اني بعت من  
نريد غلاما ثمان مائة  
درهم واشترى بثمان  
مائة نقدا فقالت ابلغ  
نريد ان قد ابطلت  
جهادك مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الا ان  
نتوب بئس ما تشترى  
وبئس ما تشترى وقال  
عبد الرحمن اخبرنا  
معمر بن الزبير عن ابي  
اسحق عن امراته انها  
دخلت على عائشة في ثوب  
فسأله امراته فقالت يا  
ام المؤمنين كانت لي  
جارية فبعته من ثمان  
ابن اسحق الى العطاء ثم  
ابتعها منه بثمان مائة  
الثمانية وكتبته عليها  
مائة فقالت عائشة بئس  
ما تشترى وبئس ما تشترى  
اخبرني بن اسحق  
ان قد ابطل جهاد مع  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الا ان يتوب اخبر  
الاساقفة ثم البيهقي  
من طريق يونس بن  
ابى اسحق عن امه العاتية  
قالت كنت قاعدا عند  
عائشة فاتها ام مجينة  
فذكر نحوه ومن احاديث  
تحرير العينة ما اخرج  
ابوداود وحسن البزار  
والبويعاء عن ابن عمر  
اذ اتبايع بالعينة و  
اخذتم اذ ناب البقر

راضين بالزواج ونوكتهم الجهاد سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه منكم حتى ترجعوا الى دينكم واسناد ضعيف وله عند احمد اسناد اخر اجماع واخذ من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب نحوه  
عنده باسناد ضعيف ١٢ ١٣ ١٤







فأسد فلا ينقلب جائز كما إذا تلف بوجه آخر ولا في حذيفة أن شرط العتق من حيث أنه لا يلزم العتق

١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠



ما يصح انفراد المتقدم بالقبول ما هو متبوع به من الجارية لظلمانه فانه يصح فوجب ان يصح استثناءه قلنا اذا قلنا يصح



[illegible]

قوله ولا يجوز البيع  
في الحصاد والديار  
والقطاف ولو كفل  
ليها جاز لان الجهالة  
سبب في وقد اختلف فيها  
نصابة كم اجرة وعند  
اشافيه عن ابن عباس  
وتنبيحوا الى الصطاء ولا  
الى الديار ولا الشفا

[illegible]

في يوم ربه انكاحه فاحسب لنا " عتيا به

من حيث هذا الزام محض ابتداء وتبيين  
 البسج من حيث هذا محض ابتداء وتبيين  
 باعتبار الزام محض ابتداء وتبيين  
 البسج من حيث هذا محض ابتداء وتبيين  
 باعتبار الزام محض ابتداء وتبيين  
 البسج من حيث هذا محض ابتداء وتبيين  
 باعتبار الزام محض ابتداء وتبيين  
 البسج من حيث هذا محض ابتداء وتبيين  
 باعتبار الزام محض ابتداء وتبيين



[illegible]

وَهُوَ عَقْدٌ غَيْرُ عَقْدِ النِّكَاحِ وَقَوْلُهُ فِي الْكِتَابِ ثُمَّ رَاضِيَ أَخْرَجَ وَفَاقًا لَانِ مِنْ لِهَ الْأَجْلِ يُسْتَبَدُّ بِأَسْقَاطِهِ

لا ندخالص حقه قال من جمع بين محرم وعبد أو شاة فكية وميتة بطل البيع فيها وهذا عندنا خيفة

وقال بويوسف وهجره ان سمي لكل واحد منهما جان في العبد الشاة الذكيتة ولن جمع  
 ان قال اشتريتها بالفضل وادع منها كسر مائة

بين عبد محمد بن ابراهيم عبد الله وعبد غير صح البيع في العبد بحصته من الثمن عند علمائنا

الثالثة وقال في قوله فسد فيها وقتها التسمية حامل كالميتة والمكاتب أم الولد كالميتة لا اعتبار  
 البيع أي في الصدور المذكورة  
 بل المسمى  
 في تزويج  
 فإذا لم يذكر

بالفصل الاول في محلية البيع منتفية بالاضافة الى لكل فكلهما ان الفساد بقدر الفساد فلا يتعدك  
يعني البيع من المالك بالفساد في الغايه  
اي المالك الميت والدير حريم العزيمه  
الفساد

الى القن كمن جمع بين الجنبية واخته في النكاح بخلاف ما اذا لم يسمّ ثمن كل واحد منهما <sup>محل</sup>

والأبي حنيفة رحمه الله وهو الفرق بين الفصلين أن الحجر لا يدخل تحت العقد صلاحه ليس في البيع

صفقة واحدة فكان القبول في الحر شرط اللبيع في العبد هذا شرط فاسد بخلاف النكاح لا يبط

بالشرط الفاسد أو ما البيع في هؤلاء موقوف وقد دخلوا تحت العقد لقيام المالمية ولهذا ينبغي عقد في

عبد الغني بإجازته وفي المكاتب برضاه في الأصح وفي المدبر بقبضه القاضي كذا في أم الولد عند

ابي حنيفة وابي يوسف الا ان المال كباستحقاق المبيع وهو اء باستحقاقهم انفسهم

البيع فكان هذا إشارة الى البقاء كما اذا اشترى عبد من مالك لها قبل القبض هذا لا يكون

شرط القبول في غير المبيع ولا بيعاً بالحصة ابتداءً وكذا لا يشترط بيان ثمن كل واحد في

فصل في أحكامه

واذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد بأمر البائع وفي العقد عوضان كل واحد منهما

مال ملك المبيع ولزمته قيمته وقال الشافعي لا يملكه وإن قبضه لأنه محظور

[illegible]

قوله بامرنا يا ابراهيم ان ذكرك اودا لئلا يات اليقين في ما لم يؤمن بغيره فان لم يقين في الجسد فحق في الحقيقة في الله تعالى انما كان الحق هو الحق في الله تعالى انما كان الحق هو الحق في الله تعالى انما كان الحق هو الحق في الله تعالى











وسقط حق الاسترداد لتعلق حق العبد بالثاني ونقض لاول حق الشرع وحق العبد مقدم  
لحاجة لان الاول مشروع باصله دون صفة الثاني مشروع باصله وصفه فلا يعارضه مجرد  
الوصفة ثم حصل بتسليط من جهة البائع بخلاف تصرف المشتري في الدار المشفوعة لان كل واحد  
منها حق العبد يستويان في المشروعية وتاخذ بتسليط من الشفيع قال من اشترى عبدا  
بخر او خنزير فقبضه واعتقه او باعه او هبته سلم فهو جائز وعليه القيمة لما ذكرناه ملكه بالقبض  
فينفذ تصرفاته بالاعتاق قد هلك فتنزه القيمة والبيع والهبة انقطع الاسترداد على ما مر  
والكتابة والرهن نظير البيع لانها لانها لا يعنى حق الاسترداد بعجز المكاتب فلو الرهن  
لزال لما منع وهذا بخلاف الجارة لانها تنفسح بالاعذار ورفع الفساد عدولا عنها تنعقد شيئا  
فشيئا فيكون الرد اعتنا قال ليس للبائع في البيع الفاسد ان يأخذ المبيع حتى يرد الثمن لان  
المبيع مقابل به فيصير محسوبا كالرهن ان مات البائع فالمشتري احق به حتى يستوفي الثمن لا يه  
يقدم عليه في حياته فكذلك على ورثته وعمرائه بعد وفاته كالرهن ثم ان كانت راءم الثمن قائمة يأخذها  
بعينها لانها تنعقد في البيع الفاسد هو الاصح لانه بمنزلة القصد وان كانت مستهلكة اخذها مثلا  
بيئنا قال من باع دارا بيعا فاسدا فبداها المشتري فعليه قيمتها عند راي حنيفة راءه يعقوب  
عنه في الجامع الصغير ثم شك بعد ذلك في لوائيه وقال لا يتفضل لبناء وتزدد الدار والغرس على هذا الاختلاف  
لما ان حق الشفيع اضعف من حق البائع حتى يحتاج فيه الى لقضاء ويبطل بالتأخير بخلاف حق البائع ثم ضعف  
الحقين لا يبطل البناء فاقواها اولي لان البناء والغرس ما يقصده بالدار وقد حصل بتسليط من جهة  
البائع فيقطع حق الاسترداد كالبائع بخلاف حق الشفيع لان له يوجه منه التسليط ولهذا لا يبطل اهبة المشتري

ان نقض الحق في الاول فحق العبد بالثاني ونقض لاول حق الشرع وحق العبد مقدم  
لحاجة لان الاول مشروع باصله دون صفة الثاني مشروع باصله وصفه فلا يعارضه مجرد  
الوصفة ثم حصل بتسليط من جهة البائع بخلاف تصرف المشتري في الدار المشفوعة لان كل واحد  
منها حق العبد يستويان في المشروعية وتاخذ بتسليط من الشفيع قال من اشترى عبدا  
بخر او خنزير فقبضه واعتقه او باعه او هبته سلم فهو جائز وعليه القيمة لما ذكرناه ملكه بالقبض  
فينفذ تصرفاته بالاعتاق قد هلك فتنزه القيمة والبيع والهبة انقطع الاسترداد على ما مر  
والكتابة والرهن نظير البيع لانها لانها لا يعنى حق الاسترداد بعجز المكاتب فلو الرهن  
لزال لما منع وهذا بخلاف الجارة لانها تنفسح بالاعذار ورفع الفساد عدولا عنها تنعقد شيئا  
فشيئا فيكون الرد اعتنا قال ليس للبائع في البيع الفاسد ان يأخذ المبيع حتى يرد الثمن لان  
المبيع مقابل به فيصير محسوبا كالرهن ان مات البائع فالمشتري احق به حتى يستوفي الثمن لا يه  
يقدم عليه في حياته فكذلك على ورثته وعمرائه بعد وفاته كالرهن ثم ان كانت راءم الثمن قائمة يأخذها  
بعينها لانها تنعقد في البيع الفاسد هو الاصح لانه بمنزلة القصد وان كانت مستهلكة اخذها مثلا  
بيئنا قال من باع دارا بيعا فاسدا فبداها المشتري فعليه قيمتها عند راي حنيفة راءه يعقوب  
عنه في الجامع الصغير ثم شك بعد ذلك في لوائيه وقال لا يتفضل لبناء وتزدد الدار والغرس على هذا الاختلاف  
لما ان حق الشفيع اضعف من حق البائع حتى يحتاج فيه الى لقضاء ويبطل بالتأخير بخلاف حق البائع ثم ضعف  
الحقين لا يبطل البناء فاقواها اولي لان البناء والغرس ما يقصده بالدار وقد حصل بتسليط من جهة  
البائع فيقطع حق الاسترداد كالبائع بخلاف حق الشفيع لان له يوجه منه التسليط ولهذا لا يبطل اهبة المشتري

كتاب البيع

في الاسترداد...  
في البيع...  
في الشفيع...  
في الغرس...  
في البناء...  
في الدار...  
في الثمن...  
في الرهن...  
في الكتابة...  
في الجارة...  
في الفساد...  
في الاعذار...  
في القيمة...  
في التسليم...  
في الرد...  
في المبيع...  
في البائع...  
في المشتري...  
في الشفيع...  
في الغرس...  
في البناء...  
في الدار...  
في الثمن...  
في الرهن...  
في الكتابة...  
في الجارة...  
في الفساد...  
في الاعذار...  
في القيمة...  
في التسليم...  
في الرد...  
في المبيع...  
في البائع...  
في المشتري...  
في الشفيع...



طه جو لایستہ آئے تھے حضرت ابن عباس رضی اللہ عنہما کے لایستہ آئے تھے

[illegible]

ملك يعقوب في حفظ  
 شفعة فان حق الشفعة  
 اشترى جارية بيعاً فافا  
 في الثمن والفرق ان  
 نادر لا يتعنان في  
 في الحبل لذي سبب  
 تعلق العقد فيما يتعين  
 تقدير الثمن عند  
 الى شبهة الشبه  
 حرماً لا فقضاء ايا  
 لا اهرطيب له  
 ية ثم استحق بالتص  
 فصل  
 صلى الله عليه وآله  
 تناجشوا قال  
 في ذلك لا يجان  
 كن احدها الى اخ  
 في بيعه  
 في بيعه  
 في بيعه

١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١  
 ٤٩٢  
 ٤٩٣  
 ٤٩٤  
 ٤٩٥  
 ٤٩٦  
 ٤٩٧  
 ٤٩٨  
 ٤٩٩  
 ٥٠٠  
 ٥٠١  
 ٥٠٢  
 ٥٠٣  
 ٥٠٤  
 ٥٠٥  
 ٥٠٦  
 ٥٠٧  
 ٥٠٨  
 ٥٠٩  
 ٥١٠  
 ٥١١  
 ٥١٢  
 ٥١٣  
 ٥١٤  
 ٥١٥  
 ٥١٦  
 ٥١٧  
 ٥١٨  
 ٥١٩  
 ٥٢٠  
 ٥٢١  
 ٥٢٢  
 ٥٢٣  
 ٥٢٤  
 ٥٢٥  
 ٥٢٦  
 ٥٢٧  
 ٥٢٨  
 ٥٢٩  
 ٥٣٠  
 ٥٣١  
 ٥٣٢  
 ٥٣٣  
 ٥٣٤  
 ٥٣٥  
 ٥٣٦  
 ٥٣٧  
 ٥٣٨  
 ٥٣٩  
 ٥٤٠  
 ٥٤١  
 ٥٤٢  
 ٥٤٣  
 ٥٤٤  
 ٥٤٥  
 ٥٤٦  
 ٥٤٧  
 ٥٤٨  
 ٥٤٩  
 ٥٥٠  
 ٥٥١  
 ٥٥٢  
 ٥٥٣  
 ٥٥٤  
 ٥٥٥  
 ٥٥٦  
 ٥٥٧  
 ٥٥٨  
 ٥٥٩  
 ٥٦٠

قوله انما يشاء الله  
عنه على  
وثبوتها على  
بالرجح  
من الخبث  
مكن الخبث  
الزناصل الزنا  
بي حنيفة  
انه يتعلق  
هة  
فنها قال  
شيء  
لا  
لا يتعين  
شراء ليرغب  
على سواها  
مبلغ ثمن  
سأندكره  
في هذا الصفة

عبدی  
شعبۃ الشیخۃ  
الجبیلۃ

1

فان نهي سول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجحش وهو ان يزيد في الثمن لا يريد الشراء ليرغب  
غيره قال عليه السلام لا تناجشوا قال عن السوم على سوم غيره قال لا يستمر الرجل على سوم  
لا يخطب على خطبة اخيه لان في ذلك ما يباحا شاوا ضرارا وهذا اذا تراخى المتعاقدان على مبلغ ثم  
في المساومة اما اذا لم يركن احدهما الى الاخر فهو بيع من يزيد ولا بأس به على ما نذكر  
مسامحة التلاع بما كرمه الله تعالى



ولله ما فاتها النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وفي البيع أخرجه أبو داود والحاكم وعنه جعفر بن محمد عن أبيه عن جده أن أبا سعيد جاء  
 قالت باع ابنه قال أركب بنفسك فإن به وهذا ما سئل حماد بن أنس النبي صلى الله عليه وسلم وهب لعل غلامين أخوين صغيرين ثم

[illegible]

حدثني لا يبيع الحديث  
 البادي متفق عليه عن  
 أبي هريرة وسلم عن جابر  
 والنخاسي عن ابن  
 عمر بلفظهم أن يبيع  
 حاضر لباد ولهما عن  
 ابن عباس مثله في  
 حديث وراوان يكون  
 له سمارا قوله وقد  
 صم ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم باع قدحا  
 وحلما فبين يريدا  
 اصحاب السنن عن  
 انس منهم من اخذوا  
 ومنهم من طوله واخرجوا  
 احمد واسحق وابويطي  
 وابن ابي شيبة وغيرهم  
 حدثني من فرق  
 بين والدته ولدها  
 فرأى الله تعالى بينهما  
 بين احبته يوم القيمة  
 اللزومي والحاكم احمد  
 والدارقطني من حديث  
 ابي ايوب وفي اسناده  
 ضعف واخرج البيهقي  
 في اخر الثبب باسناد  
 اخر عنه فيه انقطاع  
 في الباب عن حريث  
 ابن سليم العنبري  
 عن ابي سعيد مرسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 عن فرق في السبي بين  
 الوالد والولد فقال من  
 فرق بينهم فرق الله  
 بينهم وبين الاحبة البر  
 القيمة اخر جلالا في  
 وفي اسناده الوافدي  
 وعن عمر بن حصين  
 رفعه عن من فرق  
 والدته ولدها اخرج  
 الحاكم وعن ابي موسى  
 قال لعن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم من فرق  
 بين الوالدته ولدها  
 وبين اخيه واخيه و  
 لفظهم ان يفرق اخر  
 الدارقطني وذكر الاختلاف  
 فيه في العلل ثم قال و  
 المحفوظ عن سليمان بن  
 مرساة وعن علي انه  
 فرأى بين جارية و

وله ما فيها النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وروى البيهقي أخرجه أبو داود الحارثي وعنه جعفر بن محمد عن أبيه عن جده أن أبا أسيد جاء بسبي من البحرين فتنظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى امرأته منهن نيك فقال وأنتا ذلك  
فالت باع ابنه قال أركب بنفسك قال به وهذا ما روى حنبل بن إسماعيل في مسنده عن أبيه عن جده أن أبا أسيد جاء بسبي من البحرين فتنظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى امرأته منهن نيك فقال وأنتا ذلك



حديثنا ان النبي صلى الله عليه وسلم في بيته...  
باب الاقالة والتولية  
من قال ناد ما بيعته  
اقال الله تعالى ثقله

هذا الحديث...  
باب الاقالة والتولية  
من قال ناد ما بيعته  
اقال الله تعالى ثقله

قوله...  
قوله...  
قوله...

والاخر لغيره...  
قوله...  
قوله...

باب الاقالة

الاقالة جائزة في البيع...  
قوله...  
قوله...

قوله...  
قوله...







۱۲  
قولی نقلی سلسلہ ایمن  
الصلح لا ملأوا الا شتر  
از زبانہ لاخوڑ

عن أبيه على الوصف الذي كان فيه  
ولأنه كان في ذلك الوقت

مکان شایسته ای نیست که در آنجا  
عاشقان و معشوقان را با هم  
آشنا کند و در آنجا که  
عاشقان و معشوقان را با هم  
آشنا کند و در آنجا که

الاقالة

مكون حواله الثمن بمقتضى

عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب

کون فسخا اذا است

قياس الحنفية اولى على الاتفاق

ان اياك يوسف انما يجعل فرعون

لله  
الذين  
الذين  
الذين

بجملہ بیعالات  
النفقات فان فيها ما  
اطلعه بذوا ولدت بعد  
محبتي

مسودة  
قوله فالا قاله  
امتن قبل التقيض فالا قاله  
المومي

قبض الماداة النقية  
ويذكر في الزيادة النقية  
قبل القبض أيضا  
لمنقول

لَا يَسْتَحِبُّ الْجَمَالَ فِيهِ  
لَا يَسْتَحِبُّ الْبَيْعَ وَذَلِكَ لِأَنَّ

الرفيق لا يتركك أبداً  
الشغيقين ١٢  
١٢

النفق بجوار عند  
النفق بجوار عند  
النفق بجوار عند

[illegible]

قيام الغد لا نرفع  
البسج وقياحه بالبسج الابيض  
تقدحون لثمن لوز اذا  
تقدحون لثمن لوز اذا

الحق في القرض مطلق

شبه ۱۲



[illegible]

٥٥  
له قوله الآخر عن النجاشي إذا نسيت  
الذي ليس النسيء إنما إذا نسيت  
العقيم لان العادة انما كانت في ذوات  
النساء فكان فيه شبهة عدم  
النسب في ذواتهم الجارية في الاول  
عنه قوله وقد روي عن علي بن  
عبد الرزاق في مصنفه من سعيد بن  
الجبين عن علي بن عبد الله قال سئل  
عن عائشة رضي الله عنها ان  
الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال  
لا ينكح المرأة الا بعد ان يمسكها  
فانها اذا نسيت ما كان في ذواتها  
من الحيض لم ينكحها الا بعد ان  
يتمسكها فانه اذا نسيت ما كان في  
ذواتها من الحيض لم ينكحها الا بعد  
ان يتمسكها

[illegible]



---







وان الاجل شبهها بالمبيع الا يرى انه يزداد في الثمن لاجل الاجل الشبهة في هذا ملحقه بالحقيقة  
فصار كأنه اشترى شيئا في باع احدهما رابحة بشئها والا قد اضر على المراجعة يوجب السلامة عن مثل  
هذه الخيانة فاذا ظهرت فتيجر كافي العيب ان استهلكه ثم علم لزومه بالف وماء لان الاجل لا يقابل شئ  
من الثمن قال ان كان له آية ولم يبين رده ان شاء لان الخيانة في التولية مثلها في المراجعة  
لانه بناء على الثمن الاول ان كان استهلكه ثم علم لزومه بالفحالة لما ذكرناه وعن ابي يوسف ر  
انه يرد القيمة ويسترد كل الثمن هو نظيرا اذا استوفى لزوم مكان الجياد وعلم بعد الانفاق  
وسأيتك من بعد ان شاء الله تعالى وقيل يقوم بيمين حال بيمين مؤجل فيرجع بفضل ما  
بينهما ولو لم يكن الاجل شروطا في العقد ولكن منعتهم معتاد قيل لا بد من بيانه لان المعروف كالمشروط  
وقيل يبيعه ولا يبيعه لان الثمن حال قال من ولي شيئا ما قام عليه لم يعلم المشتري بكم  
قام عليه فالبيع فاسد لجهالة الثمن فان اعلم البائع في المجلس فهو بالخيار ان شاء اخذ وان شاء  
تركه لان الفساد لم يتقرر فاذا حصل لعلم في المجلس جعل كابتداء العقد وصار كاخير القبول  
اخر المجلس بعد الافتراق قد تقر فلا يقبل الا صلاح ونظيره بيع الشئ برقي اذا علم في المجلس  
يتخير ان الرضاء لم يتم قبله لعدم العلم فتيجر كافي خيار الرؤية فصل من اشترى شيئا  
ما ينقل محول لم يجز له بيعه حتى يقبضه لانه لم يبيعه مالم يقبض لان فيه غرر انفسخ  
العقد على اعتبار الهلاك ويجوز بيع العقار قبل القبض عند ابي حنيفة وروى ابي يوسف وقال محمل لا يجوز  
رجوعا الى طلاق الحد واعتبارا بالمنقول صار كالاجارة ولها ان كن البيع صد من هله محمل ولا  
غيره في الهلاك في العقار اذ رجع خلا والمنقول غير المنهي عن غرر انفساخ العقد الحد معلول به عملا  
رجوعا الى طلاق الحد واعتبارا بالمنقول صار كالاجارة ولها ان كن البيع صد من هله محمل ولا  
غيره في الهلاك في العقار اذ رجع خلا والمنقول غير المنهي عن غرر انفساخ العقد الحد معلول به عملا



[illegible][illegible]



قوله في البيع  
بعضه فخرجت بعضه  
وقال كونه لا يمكن ان يحل الباقي في  
قوله في البيع  
بعضه فخرجت بعضه  
وقال كونه لا يمكن ان يحل الباقي في

قوله في البيع  
بعضه فخرجت بعضه  
وقال كونه لا يمكن ان يحل الباقي في  
قوله في البيع  
بعضه فخرجت بعضه  
وقال كونه لا يمكن ان يحل الباقي في

قوله في البيع  
بعضه فخرجت بعضه  
وقال كونه لا يمكن ان يحل الباقي في  
قوله في البيع  
بعضه فخرجت بعضه  
وقال كونه لا يمكن ان يحل الباقي في

قوله في البيع  
بعضه فخرجت بعضه  
وقال كونه لا يمكن ان يحل الباقي في  
قوله في البيع  
بعضه فخرجت بعضه  
وقال كونه لا يمكن ان يحل الباقي في

قوله في البيع  
بعضه فخرجت بعضه  
وقال كونه لا يمكن ان يحل الباقي في  
قوله في البيع  
بعضه فخرجت بعضه  
وقال كونه لا يمكن ان يحل الباقي في

قوله في البيع  
بعضه فخرجت بعضه  
وقال كونه لا يمكن ان يحل الباقي في  
قوله في البيع  
بعضه فخرجت بعضه  
وقال كونه لا يمكن ان يحل الباقي في

فلا يمكن اخرج فصار ابتداءا ولنا انها بالحط والزيادة يغتفران العقد من صفته شرع الى وصف  
مشروع وهو كونها راجعا او خاسرا او عدا ولا ولاية للرفع فالولي ان يكون لها ولاية التغيير وصار كما  
اذا اسقط الخيارا وشرطه بعد العقد ثم اذا صح يلحق باصل العقد لان وصف الشيء يقوم به لا  
بنفسه بخلاف حط الكل لا يتبدل صفة لا تغيير لوصفه فلا يلحق به على اعتباره لا التحاق لا تكون  
الزيادة عوضا عن ملكه ويظهر حكمه لا التحاق في التولية والمرابحة حتى يجوز على الكل في الزيادة وبها  
على الباقي في الحط وفي الشفعة حتى يأخذ بما بقي الحط وانما كان للشفيع ان يأخذ بدين الزيادة  
لما في الزيادة من ابطال حقه الثابت فلا ما كان في الزيادة لا تصح بعد هلاك المبيع على ظاهر الزاوية  
لان المبيع لم يبق على حاله يصح الاعتراض عنه والشيء ثبت ثمره يستند بخلاف الحط انه بحال يمكن  
اخراج البديل عما يقابل فيلحق باصل العقد استنادا قال من باع بغير حال ثم اقبله جلا معلوما  
صار مؤجلا لان الثمن حقه فله ان يؤخره تيسيرا على من عليه لا يرى له ملكا باراءة مطلقا فكذا موقفا  
ولو اقبل الى اجل مجهول ان كانت الجملة متفاحشة كعقوب لا يجر لا يجوز ان كانت متقاربة كالحصاد  
والذي لا يسر يجوز لانه بمنزلة الكفالة وقد ذكرناه من قبل قال كل من حال اقبله صلح صرحا ما ذكرنا  
الا القرض فان تأجيله لا يصح لانه اعادة وصلة في ابتداء حتى يصح بلفظ اعادة ولا يملكه من التبرع  
كالوصي الصبر ومعاوضة في الانتهاء فعلى اعتبار ابتداء لا يلزم التأجيل فيه كما في اعادة اذا جبر في  
التبرع وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح لانه يصير بيع الداهم بالداهم نسيئة وهو ربا وهذا بخلافه  
اذا وصان يقرض من ماله الف درهم فلا نال سنة حيث يلزم الورثة من ثلثه ان يقرضوه ولا  
يطالبوه قبل مدة لانه ضية بالتبرع بمنزلة الوصية بالخدمة والسكنى فيلزم حقا للموصي

قوله في البيع  
بعضه فخرجت بعضه  
وقال كونه لا يمكن ان يحل الباقي في  
قوله في البيع  
بعضه فخرجت بعضه  
وقال كونه لا يمكن ان يحل الباقي في

قوله في البيع  
بعضه فخرجت بعضه  
وقال كونه لا يمكن ان يحل الباقي في  
قوله في البيع  
بعضه فخرجت بعضه  
وقال كونه لا يمكن ان يحل الباقي في

قوله في البيع  
بعضه فخرجت بعضه  
وقال كونه لا يمكن ان يحل الباقي في  
قوله في البيع  
بعضه فخرجت بعضه  
وقال كونه لا يمكن ان يحل الباقي في

قوله في البيع  
بعضه فخرجت بعضه  
وقال كونه لا يمكن ان يحل الباقي في  
قوله في البيع  
بعضه فخرجت بعضه  
وقال كونه لا يمكن ان يحل الباقي في

قوله في البيع  
بعضه فخرجت بعضه  
وقال كونه لا يمكن ان يحل الباقي في  
قوله في البيع  
بعضه فخرجت بعضه  
وقال كونه لا يمكن ان يحل الباقي في

قوله في البيع  
بعضه فخرجت بعضه  
وقال كونه لا يمكن ان يحل الباقي في  
قوله في البيع  
بعضه فخرجت بعضه  
وقال كونه لا يمكن ان يحل الباقي في

قوله في البيع  
بعضه فخرجت بعضه  
وقال كونه لا يمكن ان يحل الباقي في  
قوله في البيع  
بعضه فخرجت بعضه  
وقال كونه لا يمكن ان يحل الباقي في

نفيه ٥٩  
حدثنا ابو هريرة عن محمد بن  
ابن سعيد عن ابي سعيد  
الاخذ والمعط فيه سواء  
وراد الا ما اختلفت النية  
ولم يرد كماله هب والفقه  
وقى الصحيحين عن  
سعيد بن المسيب عن  
ابي هريرة وابي سعيد  
ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قدم عليه قنبر  
الحدوث فقبض هذا  
واشترى منه من هذا  
كذلك الميزان وسرو  
الدار فطعن من مرسل  
ابن المسيب لاسباب ال  
في ذهب او فضة او ما  
يخال او ما يوزن او يوزن  
او يشرب وهو في الموطا  
من قول سعيد بن المسيب  
وهو اشد وعند مسلم  
من حديث عمر بن عبد الله  
سروعا الطعام بالطعام  
ضلع بثلث ١٢ ١٣ ١٤



قال الربوا حرم في كل مكيل وموزون اذا بيع بجنسه متفاصلا فالعلة عندنا الكيل مع  
الجنس والوزن مع الجنس قال ايضا يقال لقدع مع الجنس هو اشل الاصل فيه الجنس المشهور  
وهو قوله عليه السلام الخطبة بالخطبة مثلا بمثل يدل بيد الفضل بواو عد الاشياء الستة الخطبة  
والشعير والتمر والملح والذهب الفضة على هذا المثال فيروى بروايتين بالرفع مثل ان نصب  
مثلا ومغناه اول بيع التمر ومغناه الثاني بيع التمر والحكم معلون باجماع القاسين لكن العلة  
عندنا ما ذكرناه وعندنا لشافعي الطعم في المطعومات والثمنية في الاثمان الجنسية شرط والمساواة  
مخلص اصل هو الحر عندنا لا نص على شرطين التقابض والمائلة وكل ذلك يشترط بالغرة والخطر كاشتراط الثمن  
في النكاح فيعمل بعله تناسل اثمار الخطر الغرة وهو الطعم لبقاء الانسان به الثمنية لبقاء الاموال التي  
هي مناط المصالح بما ولا اثر للجنسية في ذلك فجعلناه شرطا والحكم قد يدور مع الشرط ولنا انه واجب  
المائلة شرطا في البيع هو المقصود بسوق تحقيق المعنى البيع اذ هو ينبغي عن لتقابل ذلك بالتقابل ايضا  
واموال الناس عن لتولى وتقييم الفائدة باتصال لتسليمه ثم يلزم عند فوته حرمة الربوا والمائلة بين  
الشباين باعتبار الصق والمعنى والمعياري كسوى لذات الجنسية تسوى لمعنى فيظهر الفضل على ذلك فيتحقق  
الربوا لان الربوا هو الفضل المستحق لاحد المتعاقدين للمعاوضة الخالي عن عوض شرطية لا يعتبر الوصف  
لانه لا يعد تفاوتا عرفا ولا في اعتبار سد باب البائعات لقوله عليه السلام جيدها ورديها سواء والطعم والثمنية  
من اعظم حوائج المنافع السبيل في مثلها الاطلاق بابلغ الوجوه لشدة الاحتياج اليها دون التضييق فيها  
معتبر كما ذكره اذا ثبت هذا نقول ان بيع المكيل والموزون بجنسه مثلا بمثل جاز البيع فيه لوجود شرط الجواز

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

كتاب البيوع  
 حديث رواه عن الخطاب عن ابي عبد الله  
 الصائغ ان لا يسيد الخدي في غير ماله واخرجه  
 اصحاب الصحاح  
 ثم قرئت الصفات واقيم الصفات بالمثل  
 ما عدا ما عدا ما عدا  
 الثاني يجوز ان يقرن بين قولين  
 بالوجوب والنجس وهو مذهبنا فاقرب بان  
 وفقت شهيدنا الى الصفقة فتوكلت ميت  
 على صفقة الشهدا اذا ماتت كان يكون  
 الامم يكون النجس على صفقة المائتة  
 اصحاب الظواهر لا يرون ان القياس  
 يوجب فقط وان حكم الربا على الاستبراء  
 الحكم على الربا

حدیث جیب ہما  
سایہا سوا عمر احمد  
ومعناہ یوخذ من  
اطلاق حدیث ابی سعید  
۱۶۱۲۱۲







قوله وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة  
قوله وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة

وهو المماثلة في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة  
قوله وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة

بوزن وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة  
قوله وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة

التفاوت في الوصف ويجوز بيع الحفنة بالحفنة في التفاح حتين لان المساواة بالمعيار ولم  
قوله وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة

يوجد فلم يتحقق الفضل لهذا كان مضمونا لقيمة عند لا توافقه عند الشافعي العلة هي الطعم ولا  
قوله وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة

مخلص هو المساواة في حجم ومادون نصف الصاع فهو في حكم الحفنة لان لا تقديري في الشرع بما دون  
قوله وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة

وكذا يباع مكلا او موزونا غير مطعوم بجنسه متفاضلا كما يحسن الحديد ويجوز عندنا وجود  
قوله وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة

القد والجنس عندنا يجوز لعدم الطعم الثمنية قال اذا عدم الوصفان الجنس والمضمون  
قوله وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة

اليه حل لتفاضل النساء لعدم العلة المحرمة والاصل فيه الاباحة واذا وجد حرم التفاضل النساء  
قوله وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة

لوجود العلة اذا وجد احداهما وعدم الاخر حل لتفاضل حرم النساء مثل ان يسلم هرويا في هروي  
قوله وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة

او خط في شعير فحرمه ربوا الفضل بالوصفين حرمه النساء باحدهما وقال الشافعي بالجنس انفرادا ويجوز  
قوله وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة

النساء لان بالنقدية وعدمها لا يثبت الاشبهة الفضل حقيقة الفضل غير مانع فيه حتى يبيع الواحد  
قوله وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة

بالاثنين فالشبهة الاولى انهما مال لربوا من جهة نظر الى نقد الجنس والنقدية واجبت فضله  
قوله وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة

في المالبة فتحقق شبهة الربوا وهي مانعة كالحقيقة الا انه اذا سلم النقود في الزعفران ونحوه يجوز  
قوله وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة

ان جمعها الوزن لا فيها لا يتفقان في صفة الوزن فان الزعفران يوزن بالارضاء وهو ممنوع  
قوله وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة

بالتعيين في النقود توزن بالسجلات وهو ممنوع لا يتعين بالتعيين لو باع بالنقود موازنة  
قوله وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة

وقبضها صح التصرف فيما قبل الوزن وفي الزعفران واشباهه لا يجوز فاذا اختلفا فيه صوته  
قوله وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة

ومعنى حكم الجمع ما تقدم من كل جهة فتزال شبهة فيه الى شبهة الشبهة وهي غير معتبرة  
قوله وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة

قوله وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة

قوله وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة  
قوله وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة

قوله وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة  
قوله وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة

قوله وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة  
قوله وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة

قوله وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة  
قوله وان تفاضل في المعيار لا يروى في ما يروى مكان قوله مثلا بمثل كذا في الذهب والفضة



[illegible]



[illegible]

فاني قد ابرؤه بعض ما جعلت  
 اشتغال في ضمان المستعجلات فكيف يجوز  
 بيع العاصم بالاشئين اوجب على التام  
 في ذلك انما هو اصلاح الناس على امداد  
 النفاوت فعمل ذلك في حقهم وهو ضمان  
 العمدان ولما لا يوافق الشريعة في  
 محلهما جميع فتجبر البعده في فيها اشتراط  
 صفوا وكبراه على ما في اشتراط  
 لهذا لا يثبت تجايف غسما كما اذا اشترب  
 ثوبين من خمسة فملك قبل التسليم على  
 البعده كما لا يوجب البعده من  
 قوله لا يثبت التجايف فخر في طلبها انما اذا كانت  
 بغير اكل او شرب او شرب او شرب او شرب  
 فليجب ان لا يكون عرضا او باطلح لا يثبت  
 اذا كان اكل او شرب او شرب او شرب  
 في الخلو من اكل او شرب او شرب او شرب  
 اكل او شرب او شرب او شرب او شرب

حلا بيا نهي عن بيع  
 الكائي بالكائي انتهى و  
 ابن ابي شيبة والبخاري  
 عن ابن عمر نهي رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 ان يباع كائي بكائي يعني  
 دينارا بين خاد الزمار  
 وعن بيع عاجل بأجل  
 وعن بيع الفرس وفسر  
 قتادة وفي اسناد  
 موسى بن عبيدة وهو  
 مزكوق ووقع في رواية  
 الدارقطني موسى بن  
 عقبة وهو غلط واخذ  
 بذلك الحاكم فصرح بالخطا  
 وتعبه البيهقي لكن تابع  
 موسى بن عبيدة عليه  
 ابراهيم بن ابي يحيى آخر  
 عبد الرزاق عنه عن  
 عبد الله بن دينار انه  
 وفي الباب عن ما رفع  
 ابن خزيمة عن ابي طبر  
 في الوسط واسناد  
 مقلوب ١٢ ١٧ ١٢

[illegible]



فاصول في فنون الحسن  
 ادم بسل في كل  
 ن  
 مع غير المقلية والعلمية  
 بالمسوسة فلا يصح للرافعة  
 والهم لينة وذا لا يوجب خلاف  
 الجنس فكذا الذي يفرق مع السوي  
 الا ان مع الحنة المقلية غير  
 المقلية لا يصح في الاصح لعدم  
 السوي بينهما فان المقلية  
 لا يعقل بالداخل في الكيل  
 لا متفاجيح في ثبوتها بالحق  
 اذا ثبتت رتبة الاد

٥١  
 اُقيمت بالبدن  
 التفات متغير لا ينعج  
 بجلالت التفات بين الحكمة  
 والموسوعة لا تفتد ماوية  
 لا يمكن التفرع من وجع الحكمة  
 بالموسوعة يصح لوجود المسو  
 منها خفة علكة التي تفرز  
 كالعلكة من جودها وصلتها  
 اتلج التمدد من غير انقطاع  
 السوت بكسر الهمزة المشددة  
 التي تقع فيها التروبي دارة  
 تقع في الضوء الشان بطعام  
 والله  
 اشارة

مجلس بان باع  
لونا مخضين بان باع  
التيقير بالثقة



[illegible][illegible]







[illegible]















**قوله** فمن يملك قبل تحريكه... **قوله** فمن يملك قبل تحريكه... **قوله** فمن يملك قبل تحريكه...

وقد قيل ولا انعقاد الا بالقدرة الشرعية ولنا انه تصرف تملك قد صد من ماله في محل فوجب القول بانعقاده اذا تصرف فيه للمالك مع تخييره بل فيه نفعه حيث يكف مؤنة طلب المشتري وقرار الثمن غيره وفيه نفع العاقد لصون كلامه عن الالفاء وفيه نفع المشتري فثبت القدر الشرعية تحصيل هذه الوجوه كيف ان الاذن ثابت لالة لان العاقل يأذن في تصرف النافع قال وله الاجازة اذا كان المعقود عليه باقيا وللتعاقدان بحالهما لان الاجازة تصرف في العقد فلا بد من قيام ذلك بقيام العاقدين المعقود عليه اذا جاز للمالك كان الثمن مملوكا له امانة في يده بمنزلة الوكيل لان الاجازة اللاحقة بمنزلة الوكالة السابقة وللفضولي ان يفسخ قبل الاجازة دفعا للحقوق عن نفسه بخلاف الفضولي في النكاح لانهم معبر بحضرة اذا كان الثمن دينافان كان عرضا معيننا انما صح الاجازة اذا كان العرض باقيا ايضا ثم الاجازة اجازة نقل لا اجازة عقد حتى يكون العرض الثمن مملوكا للفضولي عليه مثل لمبيع ان كان مثليا او قيمته ان لم يكن مثليا لانه شراء من جهة الشراء لا يتوقف على الاجازة ولو هلك المالك لا ينفذ بل اجازة الوارث في الفضل لان ائنه توقف على اجازة المورث لنفسه فلا يجوز باجازه غيره ولو اجاز المالك في حياته ولا يعلم حال المبيع جاز البيع في قول بي يوسفه اولا وهو قول محمد لان الاصل بقاءه ثم رجع ابو يوسف وقال لا يصح حتى يعلم قيامه عند الاجازة لان الشك وقع في شرط الاجازة فلا يثبت مع الشك قال من غصب عبة اقباعه واعتقه المشتري ثم اجاز المولى لبيعها فالتق جائز استفسانا وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا يبيح لان لا اعتق بدون الملك قال عليه السلام لا اعتق فيما لا يملك ابن آدم

ان المشتري لا يملك الا بالقدرة الشرعية... **قوله** فمن يملك قبل تحريكه... **قوله** فمن يملك قبل تحريكه...

**قوله** فمن يملك قبل تحريكه... **قوله** فمن يملك قبل تحريكه... **قوله** فمن يملك قبل تحريكه...

باب الاستحقاق... **قوله** فمن يملك قبل تحريكه...

**قوله** فمن يملك قبل تحريكه... **قوله** فمن يملك قبل تحريكه... **قوله** فمن يملك قبل تحريكه...







الدخول في فسخه أحاديث الهداية

**قوله** لما ذكرنا من أن الملكيات لا تكون على ملك موقوف أبداً ولا تستأجر  
 بعد البيع حيث نفذ بيعه لأن بطلان العقد لا ينافي بقاء الملك  
 في البيع حيث نفذ بيعه لأن بطلان العقد لا ينافي بقاء الملك  
 في البيع حيث نفذ بيعه لأن بطلان العقد لا ينافي بقاء الملك

لما ذكرنا أن فيه غرراً لا ينفسخ على اعتبار عدم الإجازة في البيع الأول <sup>أي في البيع الثاني</sup> <sup>أي في البيع الثاني</sup>

الاعتاق عند الإزالة لا يؤثر فيه الفرق قال فان لم يبعه المشتري فمات في يده أو قتل ثم أجاز <sup>أي في الاعتاق</sup>

البيع لم يجز لما ذكرنا أن الإجازة من شرطها قيام المعقود عليه قد فاته بالموت كذا بالقتل <sup>أي بيع الغاصب</sup>

أذ لا يمكن إيجاب البديل للمشتري بالقتل حتى يعد باقياً بقاء البديل كذا لا ملك للمشتري <sup>أي في الاعتاق</sup>

عند لقتل ملكاً يقابل بالبديل فيحقق الفوات بخلاف البيع الصحيح لأن ملك المشتري ثابت فلو كان <sup>أي في الاعتاق</sup>

إيجاب البديل فيكون المبيع قائماً بقيام خلفه قال من باع عبداً غيره بغير إمره وأقام المشتري البينة <sup>أي في الاعتاق</sup>

على إقرار البائع أو رتب العبد أنه لم يأمره بالبيع وأردد البيع لم تقبل بينته للتناقض في الدعوى <sup>أي في الاعتاق</sup>

الاقلام على الشراء إقرار منه بصحة البينة مبنية على صحة الدعوى أن إقرار البائع بذلك عند القضاة <sup>أي في الاعتاق</sup>

بطل لبيع أن طلب المشتري ذلك لأن التناقض يمنع صحة الإقرار فلم يشتري أن يساعده <sup>أي في الاعتاق</sup>

على ذلك فيحقق الاتفاق بينهما فلهذا شرط طلب المشتري قال ضرورة ذكر في الزيادات أن المشتري <sup>أي في الاعتاق</sup>

إذا صدق مدعيه ثم أقام البينة على إقرار البائع أنه للمستحق تقبل وفترقوا <sup>أي في الاعتاق</sup>

أن العبد في هذه المسألة في يد المشتري وفي تلك المسألة في يد غيره وهو المستحق <sup>أي في الاعتاق</sup>

وشرط الرجوع بالثمن أن لا يكون العين سالماً للمشتري قال ومن باع دار الرجل <sup>أي في الاعتاق</sup>

وأدخلها المشتري في بناء لم يضمن البائع عند أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف وأبو حنيفة <sup>أي في الاعتاق</sup>

أولا يضمن البائع وهو قول محمد وهي مسألة غلط العقار وسنبينه في الغصب شاء الله تعالى والله أعلم بالصواب <sup>أي في الاعتاق</sup>

# باب السلم

السلم عقد مشروع بالكتاب وهو أمانة المداينة فقد قال ابن عباس أشهد أن الله تعالى أحل السلف المضمون <sup>أي في الاعتاق</sup>

قوله في السلم <sup>أي في الاعتاق</sup>

قوله في السلم <sup>أي في الاعتاق</sup>

قوله في السلم <sup>أي في الاعتاق</sup>

**قوله** لما ذكرنا من أن الملكيات لا تكون على ملك موقوف أبداً ولا تستأجر  
 بعد البيع حيث نفذ بيعه لأن بطلان العقد لا ينافي بقاء الملك  
 في البيع حيث نفذ بيعه لأن بطلان العقد لا ينافي بقاء الملك  
 في البيع حيث نفذ بيعه لأن بطلان العقد لا ينافي بقاء الملك

**قوله** لما ذكرنا من أن الملكيات لا تكون على ملك موقوف أبداً ولا تستأجر  
 بعد البيع حيث نفذ بيعه لأن بطلان العقد لا ينافي بقاء الملك  
 في البيع حيث نفذ بيعه لأن بطلان العقد لا ينافي بقاء الملك  
 في البيع حيث نفذ بيعه لأن بطلان العقد لا ينافي بقاء الملك

**قوله** لما ذكرنا من أن الملكيات لا تكون على ملك موقوف أبداً ولا تستأجر  
 بعد البيع حيث نفذ بيعه لأن بطلان العقد لا ينافي بقاء الملك  
 في البيع حيث نفذ بيعه لأن بطلان العقد لا ينافي بقاء الملك  
 في البيع حيث نفذ بيعه لأن بطلان العقد لا ينافي بقاء الملك

**باب السلم**  
 حديث ابن عباس  
 أشهد أن الله تعالى قد  
 أحل السلف المضمون  
 إلى أجل وانزل فيه  
 أطول آية في كتابه و  
 تلاها أيها الذين آمنوا  
 إذا نذرتهم الحاكم من  
 طريق أبي حسان عن  
 ابن عباس دون قوله  
 أطول آية في كتابه و  
 أخرجه الشافعي ثم السهفي  
 وهو عند عبد الوارث  
 وابن أبي شيبة وأبو طاهر

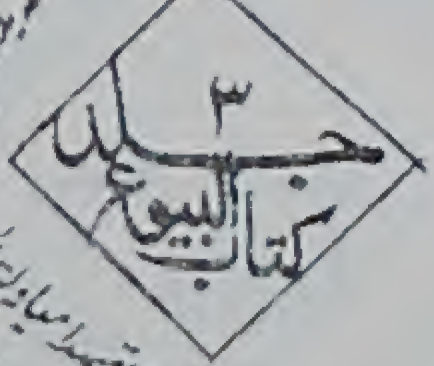
**باب السلم**  
 حديث ابن عباس  
 أشهد أن الله تعالى قد  
 أحل السلف المضمون  
 إلى أجل وانزل فيه  
 أطول آية في كتابه و  
 تلاها أيها الذين آمنوا  
 إذا نذرتهم الحاكم من  
 طريق أبي حسان عن  
 ابن عباس دون قوله  
 أطول آية في كتابه و  
 أخرجه الشافعي ثم السهفي  
 وهو عند عبد الوارث  
 وابن أبي شيبة وأبو طاهر



والذي فيهم من المؤمنين الذين آمنوا اذا اذنت لهم ان يخرجوا من اهل بيوتهم الى اهل بيوتهم  
 والذين فيهم من الكافرين الذين آمنوا اذا اذنت لهم ان يخرجوا من اهل بيوتهم الى اهل بيوتهم  
 والذين فيهم من المؤمنين الذين آمنوا اذا اذنت لهم ان يخرجوا من اهل بيوتهم الى اهل بيوتهم  
 والذين فيهم من الكافرين الذين آمنوا اذا اذنت لهم ان يخرجوا من اهل بيوتهم الى اهل بيوتهم

والذي فيهم من المؤمنين الذين آمنوا اذا اذنت لهم ان يخرجوا من اهل بيوتهم الى اهل بيوتهم  
 والذين فيهم من الكافرين الذين آمنوا اذا اذنت لهم ان يخرجوا من اهل بيوتهم الى اهل بيوتهم  
 والذين فيهم من المؤمنين الذين آمنوا اذا اذنت لهم ان يخرجوا من اهل بيوتهم الى اهل بيوتهم  
 والذين فيهم من الكافرين الذين آمنوا اذا اذنت لهم ان يخرجوا من اهل بيوتهم الى اهل بيوتهم

وانزل فيها اهلها في كتابه وتلا قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا اذنت لهم ان يخرجوا من اهل بيوتهم الى اهل بيوتهم  
 فاكثروا الآية وبالسنة وهو ما روي نه عليه السلام فهي عن بيع ما ليس عند الانسان رخص في  
 السلم القياس ان كان ياباه ولكنها تركناه بما رويناه وجه القياس ان بيع المعد ما ذالمبيع  
 هو المسلم فيه قال هو جائز في المكليات الموزونات لقوله عليه السلام من استلم منكم  
 فليس سلم في كيل معلوم ووزن معلوم الى حل معلوم والمراد بالموزونات غير الموزونين  
 لانها اثبات المسلم فيه لا بد ان يكون مثمنا فلا يصح السلم فيه ما ثقل يكون باطلا  
 وقيل ينعقد ببيع اثنين مؤجل تحصيل المقصود المتعاقدين بحسب الامكان والعبارة في  
 العقود للمعاني والاول صرح ان التصحيح لما يجب في حال وجبا العقد فيه لا يمكن ذلك قال  
 وكذا في المذموعات لانه يمكن ضبطها بنكر الذرع والصفة والصناعة ولا بد منها لارتفاع  
 الجهالة فيتحقق شرط صحة السلم كذا في المعدنات التي لا تتفاوت كالجز والبيض لان  
 العددي المتقارب معلوم مضبوط الوصف مقدور التسليم فيجوز السلم فيه الصغير  
 والكبير سواء باصطلاح الناس على هذا والتفاوت بخلاف البطيخ والرمان لانه يتفاوت  
 احداه تفاوتاً فاحشاً وتفاوت الاحاد في المالية يعرف العددي المتفاوت عن  
 ابي حنيفة انه لا يجوز في بيض النعامة لانه يتفاوت احاده في المالية ثم كما يجوز  
 السلم فيها عداً يجوز كلاً وقال غيره لا يجوز كلاً لانه عددي وليس بمكيل فعنه  
 انه لا يجوز عداً ايضاً للتفاوت ولان المقدار مقرر يعرف بالكيل انما صار  
 معدداً بالاصطلاح فيصير مكيلاً باصطلاحهما وكذا في لفوس عداً وقيل هذا عند



قوله ما روي ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم نهى  
 عن بيع ما ليس عند  
 الانسان وما رخص في  
 السلم كذا هذا الغرض  
 مما حد يثان احدهما  
 لا تنبع ما ليس عندك و  
 قد تقدم ثانياً هذا الوجه  
 في السلم ولما روي هذا المذهب  
 الا ان الفرق في شرح  
 مسلم ذكره ايضاً حلاً  
 من السلم حكمه الحديث  
 فنحقق عليه من حديث  
 ابن عباس قد روي النبي  
 صلى الله عليه وسلم وانما  
 يساقون في القمار للثمن  
 والثلث فقال صلى الله  
 عليه وسلم من سلم في  
 شيء فليس سلم في كيل معلوم  
 ووزن معلوم الى اجل  
 معلوم ١٢ ١٣ ١٤

في التسليم على ما وصف في الدلائل كذا  
 كما يتحقق بالكيل كذا يتحقق بالوزن كذا  
 في السلم كذا يتحقق بالكيل كذا يتحقق بالوزن كذا  
 في السلم كذا يتحقق بالكيل كذا يتحقق بالوزن كذا



فاعلم يا علي ان الله تعالى لما خلق آدم  
 من طينة واحدة فصاحه وخلق من  
 الهامة فانك ترى عبيد متقنين في  
 الاوصاف المذكورة من اجساد الفناء الاخر الغيبين  
 ومع ذلك يسلمون في مساوين في الاوصاف  
 ويكفون في رباتهم في ثمن اصحاب زيادة  
 المذكورة ومع ذلك ينفذ قول الله تعالى  
 فاعلم يا علي ان الله تعالى لما خلق  
 الخ فاعلم يا علي ان الله تعالى لما خلق  
 انما يصنع بالآلة ولا يتفاوت في الماتية الا  
 فليلا ولا يعتبر بذلك القدر ولا يجوز  
 الله تعالى وذلك يكون على ما يريد تعالى  
 فقد كان على ما يريد الله تعالى  
 في الاتقان عيني الله  
 الى هو الاصل المنشأ الذي

[illegible][illegible]

حتى يهلك ولا يبي داود وابن قاجة عن ابن عمهم قال اسلم جل في مثل قبل ان يطلع فلم يطلع ذلك العام فاختصما الى النبع صلى الله عليه وسلم فقال امروا دعليه ولا تسلموا في مثل حتى يبيد وصلاحه في اسناده مجهول والطبراني في الاوسط ومسنده الثامنيين من حديث ابى هريرة في التنازع بينه ولا تسلموا في ثمرة حتى يامن عليها صاحبها العاهة ويعلم انه ما اخرج البغاسي عن ابن ابي اوفى قال كنا نضيب غناهر على عهد...



**قوله** لا يجوز في بيع ما لا يملك من ثمنه الا ان يملكه في وقت البيع  
**قوله** لا يجوز في بيع ما لا يملك من ثمنه الا ان يملكه في وقت البيع  
**قوله** لا يجوز في بيع ما لا يملك من ثمنه الا ان يملكه في وقت البيع

الا في حينه و زمان معلوما و ضرر معلوما لا يقطع في زمان الشتاء حتى لو كان في بلد لا يقطع  
 يجوز مطلقا و انما يجوز زمانا و اعدا الماذكر و عن ابي حنيفة انه لا يجوز في كمال الكبار منها و هي التي  
 تقطع اعتبارا بالسلم في اللحم عند قوله لا خير في السلم في اللحم عند ابي حنيفة و قال اذا وصف من  
 اللحم موضوعا معلوما بصفة معلومة جاز لانهم موزون مضبوط الوصف لهذا ايضا بالمثل يجوز  
 استقراره و زمانا و يجري فيه ربا و الفضل بخلاف لحم الطيور لا نه لا يمكن وصف موضع منه و له  
 انه مجهول للتفاوت في قلة العظم و كثرة او في بنيه و هزاله على اختلاف فصول السنة و هذه الجملة  
 مفصلة الى المنازعة و في فلول العظم لا يجوز على الوجه الثاني فهو لا يصح و التضمن بالمثل فهو  
 وكذا الاستقرار بعد التسليم فمثل عدل من القيمة لان القبض يعين فيعرف مثل القبض  
 في وقتها الوصف فلا يكتفي به قال لا يجوز السلم لا مؤجلا و قال لشافعي يجوز حالا و اطلاق الحديث  
 و رخص السلم لنا قوله عليه السلام الى اجل معلوم فيما روينا و لان شرع رخصة دفعا لحاجة ليس  
 فلا بد من الاجل ليقدر على التحصيل فيه فيسلم لو كان قادرا على التسليم لم يوجد المرخص فبقى على  
 الثاني قال لا يجوز الا باجل معلوم لما روينا و لان الجملة فيه مفصلة الى المنازعة كما في البيع  
 و الاجل دناه شهر و قيل ثلاثة ايام و قيل اكثر من نصف اليوم و الاول صح و لا يجوز السلم  
 بمكيال جل بعينه لا بداع رجل بعينه معناه لا يعرف مقداره لانه يتاخر فيه التسليم  
 فيما يضيع فيؤدي الى المنازعة و قد مر من قبل و لا بد ان يكون المكيال مما لا ينقبض  
 و لا يتبسط كالقصاع مثلا فان كان مما يتكسر كالكس لا يتبسط و لا يجرى له المنازعة الا  
 في قريش الماء للتعامل فيه كذا روى عن ابي يوسف قال ولا في طعام قرية بعينها

**قوله** لا يجوز في بيع ما لا يملك من ثمنه الا ان يملكه في وقت البيع  
**قوله** لا يجوز في بيع ما لا يملك من ثمنه الا ان يملكه في وقت البيع  
**قوله** لا يجوز في بيع ما لا يملك من ثمنه الا ان يملكه في وقت البيع

**قوله** لا يجوز في بيع ما لا يملك من ثمنه الا ان يملكه في وقت البيع  
**قوله** لا يجوز في بيع ما لا يملك من ثمنه الا ان يملكه في وقت البيع  
**قوله** لا يجوز في بيع ما لا يملك من ثمنه الا ان يملكه في وقت البيع

قوله ولا يجوز السلم  
 الا مؤجلا و قال الشافعي  
 يجوز لا خلاف في الحديث  
 و رخص في السلم قد  
 تقدم ان الحديث بهذا  
 الاطلاق لم يوجد مستند  
 حديث الى اجل معلوم  
 تقدم قوله ولا يجوز  
 السلم في طعام قرية  
 بعينها و لا قريش فخله  
 بعينها لانه قد تغريبه  
 آفة فلا يقدر على التسليم  
 واليه انما صلى الله عليه  
 وسلم حيث قال اذيت  
 لو اذهب الله ثقتنا اثمنا  
 لم يستحل احدكم مال  
 اخيه المسلم اما الحديث  
 في تأويله في البيع وهو  
 في الصحيحين عن انس  
 ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم نهى عن بيع ثمر التخل  
 حتى ترهه فقلت لا منى  
 ما هوها قال نعم و  
 قصص ارباب ان منع  
 الله ثقتنا اثمنا لم يستحل  
 مال اخيك و قد قيل  
 ان قوله اما يت الى اخوة  
 مدح من قول انس  
 و لمسا عن جابر فعه لو  
 بعثتم من اخيك فاصابه  
 جاحمه فلا تمل لك ان  
 تراخ منه شيئا ثم اخذ  
 مال اخيك بغير حق

**قوله** لا يجوز في بيع ما لا يملك من ثمنه الا ان يملكه في وقت البيع  
**قوله** لا يجوز في بيع ما لا يملك من ثمنه الا ان يملكه في وقت البيع  
**قوله** لا يجوز في بيع ما لا يملك من ثمنه الا ان يملكه في وقت البيع



او ثمره نخله بعينها لان قد يعتريه افة فلا يقدر على التسليم اليه اشارة عليه السلام حين قال البيت  
 صبيح ١٢ فيقطع عن اوى الالاس ١٣ اي تلم التسمية ١٤ بغيره من كل علة من سلا

لو اذهب الله تعالى الثمر لم يستحل حدكم وال خيه وكونت النسبة الى قرية لبنيان الصفة لا باس

بدر على ما قالوا كالحشم اني بنجار او البساخي بقرعانة قال لا يصح السلم عند ابي حنيفة الا ببيع  
 اى كمنط المسومة الى الخمسة ان روى قوته من روى اخرها  
 اى القدرى

شرائط جنس معلوم بقولنا خطه او شعير و نوع معلوم بقولنا سقيه او نجسيه و صفة

معلومه کقولنا جیدا وردی و مقدار معلوم کقولنا کن اکیلا بمکیال معروف

اوكد اودنا واجل معلوم والاصل فيه ماروينا والفقہ فيه مابينا ومعرفة

مقدار رأس المال إذا كان يتعلق العقد على مقداره كما في المكيل الموزون والمعدود

وتسمية المكان الذي يوفيه فيم اذا كان له حمل بمؤنة وقالوا لا يحتاج الى تسمية رأس المال

اذا كان معينا ولا الى مكان التسليم ويسلم في موضع العقد فهاتان مسألتان ولهما في

الاولى ان المقصود يحصل بالاشارة فان شب الثمن والاجرة وصار كالثوب لانه كما يوجد بعضها

زینوفا ولا یستبدل فی المجلس فلو لم یعلم قدوة لا یدری فی کم یقی ودر بما لا یقل علی تحصیل مسلم

فيه فيحتاج الى درّاس مال الوهومي في هذا العقد كالمحقق شرع مع المناقاة بخلاف اذا كان

واعلم يا طالب ان ان قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في قوله لا يتعلق العقد على مقابلة ومن فروع اذا اسلم جنسين

ولم يسنّ رأس مال كل واحد منها أو أسلم جنسين لم يسنّ مقدار واحد هما وكلهما في الثانية

ان مكان العقد يتعين <sup>عط</sup> لوجود العقد الموجب للتسليم فيه <sup>عط</sup> ولانه لايزاحمه مكان آخر فيه

تتبعه بنظره اولا اذ يفتقر الامكان في الاوامر وصار كالقرض والغصب ولا يحرى ان

فان لم يجدوا احد من بني النضير فليجروا اليه فليؤمروا به فليؤمروا به فليؤمروا به

ای تسلیم المسلمین  
ای مکان العتق  
فان التسليم فيها واجب في الحال

فقد قد تم من



[illegible]

تفصيلى الى المنازعة لان قيم الاشياء تختلف باختلاف المكان فلا بد من البيان في صائر جهالة

الصفة وعن هذا قال من قال من المشايخ ان الاختلاف في عند يوجب التحالف كما في الصفة

تم ما عداكم لان اهل الكائنات قد استقرت احوالهم على هذا النحو والتمتع بالهدوء والقسمة

یہاں سے لے کر اس کے بعد کے تمام جہانوں میں اس کے لئے ایک ہی مقصد ہے۔

صورها اذا استدارا وجعل مع نصيب حقه ما سبب اليه كل موه وقيل ليس شرط ذلك في امن  
 من كل ١٢

والصحيح انه يشترط اذا كان مؤجلا وهو اختيار شمس الامم السرخسي وعندهما يتعين  
في اجابة الامارة

مكان الدار ومكان تسليم الدابة للإيفاء قال ما لم يكن له حمل ومؤنة لا يحتاج فيه

الى بيان مكان الايفاء بالجماع لانه لا يختلف قيمته ويوفيه في المكان الذي اسلم فيه قال

رضوان الله عنه وهذا رواية الجامع الصغير والسبع وذكر في الأحاديث أنه يوفى في أي مكان

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام  
الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام  
الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام

تشاء وهو الراجح لان الامان بها سواء ولا وجوب في الحال لو علم ما كان فيه لا ينعين

لأنه لا يُفِيدُ وقيل يتعين لأنه يُفِيدُ سقوط خطر الطريق ولو عين المصرف في الحمل مؤنه  
تعيين (أ) وهو المصحح غناية (ب) وهو الصحيح في نسخة ١٥٩

يكتف به لانهم مع تباین اطرافه كبقعة واحدة فما ذكرنا قال لا يصح السلم حتى يقبض اليه

المال قبل ان يفارق فيه امر اذا كان من النقص فله افتراق عن دين بدني قد فيه النبي عليه السلام عن

الكاتب بالكلية وان كان عبداً فلان السلم اخذ عجل بأجل ذال اسلام والاسلاف منبنيان عن

٣  
کالوث ایخوان اک

تجھیں فلا بد اس بظن خدا موصیوں۔ حقوق سے شہر زہرا بد اس سلیقہ اس میں  
ایک اس المال خانہ سلو فیہ اہل  
ایک سہ ماہیہ

[illegible][illegible]

محله ایست الهی عن  
بیع الکافی بالکافی تقدم



وَحُلْوَانُ الْكَاهِنِ وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَفَعَهُ ثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ وَهَهُوَ الْبَيْضُ خَبِيثٌ وَحُلْوَانُ الْكَاهِنِ خَبِيثٌ وَمُسْلِمٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

[illegible]



٣  
 كتاب البيوع  
 فمنا دنان اثنتي عشرة  
 عن أبيه عليه السلام  
 في بيعه قال  
 لا يملك ما كان في يده  
 من قبل أن يبيع  
 قالوا فماذا  
 يصير له  
 قال لا شيء  
 قالوا فماذا  
 يصير له  
 قال لا شيء  
 قالوا فماذا  
 يصير له  
 قال لا شيء

ثابت في الدين  
فلازم لكل من يصدق ان  
عينا مملوكة للبائع  
بما كان في يده  
من قبل الاصل  
من قبل ان يبيع  
فلازم لكل من يصدق ان  
عينا مملوكة للبائع  
بما كان في يده  
من قبل الاصل  
من قبل ان يبيع







قوله لا يجوز السلم في ما لا يملك من الأموال  
 قوله لا يجوز السلم في ما لا يملك من الأموال  
 قوله لا يجوز السلم في ما لا يملك من الأموال  
 قوله لا يجوز السلم في ما لا يملك من الأموال

فلا يعتبر النفع في رد رأس المال بخلاف عدم الوصف في عكس القول لرب السلم عند هالاه

ينكر حقا عليه فيكون القول قوله وإن انكر الصحة كرت المال إذا قال للمضارب شرطت له نصف

الرجح الا عشرة وقال لمضارب لا بل شرطت لي نصف المرح فالقول لرب المال أنه ينكر استحقاق

الرجح وإن انكر الصحة وعندها بي حنيفة رد القول للمسلم اليه لا يند على الصحة وقد تفقا على عقد

واحد فكانا متفقين على الصحة ظاهرا بخلاف مسألة المضاربة ولأنه ليس له أن لا يعتبر الاحتلاف

فيه فبقى مجرد دعوى استحقاق الرجح أما السلم فلا رد فصار الأصل أن من خرج كلامه تعنتا فالقول

لصاحبه بالاتفاق إن خرج خصومة ووقع الاتفاق على عقد أحد القولين لمدة على الصحة عنده و

عندها المنكر وإن انكر الصحة قال يجوز السلم في الثياب ذابن طولا وعرضا وقعة لأنه سلم

في معلوم مقدور والتسليم على ما ذكرنا وإن كان ثوب حرير لا بد من بيان زنه أيضا لأنه مقصود

فيه لا يجوز السلم في الجواهر ولا في الخرز لأن أحادها متفاوتة تفاوتها فحشا وفي صغار اللؤلؤ

التي تباع وزنا يجوز السلم لأنه مما يعلم بالوزن ولا بأس بسلم في اللبن الجوز إذا سمي بلبنا معلوم

لأنه عدى متقارب سمي إذا سمي اللبن قال كل ما أمكن ضبط صفته ومعرفة مقلده جاز السلم

لأنه لا يفضل المنازعة وما لا يضبط صفته لا يعرف مقدار ولا يجوز السلم فيه لأنه دين وبدن الوصف بيق

بمجهول لجهالة تفضل المنازعة ولا بأس بسلم في طيبات مقيمة وخفين ونحو ذلك إذا كان يعرف اجتماع شرائط

السلم وإن كان لا يعرف فلا خير فيه لأنه دين مجهول قال إن استصنع شيئا من ذلك بغير إجازة استحسننا

للاجماع الثابت بالتعامل في القياس لا يجوز أن يبيع المعد من الصحن أنه يجوز بيعه لأعداء والمعد مقدور يعتبر

موجودا حكما والعقود على العين ونال الحق لجاء بفروعا عنه من صنعتا ومن صنعت قبل العقد فخذ

قوله لا يجوز السلم في ما لا يملك من الأموال  
 قوله لا يجوز السلم في ما لا يملك من الأموال  
 قوله لا يجوز السلم في ما لا يملك من الأموال  
 قوله لا يجوز السلم في ما لا يملك من الأموال

قوله لا يجوز السلم في ما لا يملك من الأموال  
 قوله لا يجوز السلم في ما لا يملك من الأموال  
 قوله لا يجوز السلم في ما لا يملك من الأموال  
 قوله لا يجوز السلم في ما لا يملك من الأموال

قوله لا يجوز السلم في ما لا يملك من الأموال  
 قوله لا يجوز السلم في ما لا يملك من الأموال  
 قوله لا يجوز السلم في ما لا يملك من الأموال  
 قوله لا يجوز السلم في ما لا يملك من الأموال



دریاد و رودخانه

ما دون فيه شرعا وادب  
 اقتناء الكتب للباشية والصيغ وادب  
 كذا كذا ميسر  
 فتح القدیر  
 قولہ خلاص الیوم ای یوم الارض  
 كذا كذا القارب الفارة والنوع  
 كذا كذا الضیغ ای یوم الارض  
 القفاز والضیغ ای یوم الارض  
 السطح ذکر البیث ای یوم الارض  
 الذکای تنبیه یوم الارض  
 فلا یجوز

حلبا بن ابي النبی  
 صل الله علیه وسلم لم ی  
 من بیع الکلب الا کلب  
 صید او ماشیه لمرأه  
 من اللفظ واخرج  
 الترمذی عن حدیث  
 جابر بن عبد الله  
 قال سمعت رسول الله  
 ﷺ يقول ان کل  
 کلب الا کلب صید و  
 ماشیه فهو مالکم  
 ما بینکم وبنو آدم  
 قالوا فماذا فعلت  
 به فقال لا یباع ولا  
 یشترى الا بالکف  
 فیما بیننا وبنو  
 آدم قالوا فماذا  
 فعلت به فقال لا  
 یباع ولا یشترى  
 الا بالکف فیما  
 بیننا وبنو آدم

100



[illegible][illegible][illegible]

وكانت هذه الآية و  
وعند شئ منها ولا  
يشرب ولا يبيع قوله  
واهل الذمة في البيعة  
كالمسلمين لقوله صلى الله  
عليه وسلم في ذلك الحديث  
فأعلمهم انهم ما لم يبيعوا  
وعلهم ما عليهم ان يبيعوا  
هكذا احمد بن عبد الله  
ولهم بيعها وخذوا  
نفس من اثمها عبيد  
ويعبيد من طريق  
سويد بن غفلة يبلغ  
عمارة عماله ياخذون  
الجزية من الخمر فتأخذ  
الثلث فقال له يدي انهم  
يفعلون ذلك قال فلي  
تفعلوا ولهم بيعها  
اليهود حرمت عليهم  
الاستحوا فباعوها و  
اكلوا اثمها ما اداو عبيد  
او خدوا انتم عن الثمن  
افان اليهود الى اخره  
في اسناد ابراهيم  
ابن عبيد الله والله  
اعلم ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠



قوله في الحقيقة ان اشترى جارية  
وقال اني قد اشتريتها فقلت له اني قد اشتريتها  
قوله في الحقيقة ان اشترى جارية  
وقال اني قد اشتريتها فقلت له اني قد اشتريتها

ان في الحقيقة استبراء على المحل به يصير قابضاً ولا كذلك الحكم فافترقا قال من اشترى عبداً

فباعه العبد في يده البائع واقام البائع البيعة انه باع عليه فان كانت غيبته معروفة لم ينع في دين

البائع لانه يمكن ايصال البائع الى حقه بدون البيع وفيه ابطال حق المشتري ان لم يكن ابن هو

بيع العبد وأوفي الثمن لان ملك المشتري ظهر باقراره فيظهر على الوجه الذي قرره مشغولاً بحقه

واذا تعدل استيفاءه من المشتري يبيعه القاضى فيه كالأمر اذا مات المشتري ذاماً مطلقاً

والمبيع لم يقبض بخلافه فبعد القبض ان حقه لم يبق متعلقاً به ثم ان فضل شيء ميسر

للمشتري ان يبدل حقه وان نقص يتبع هو ايضاً فان كان المشتري اثنين فغالب واحد فما للحاضر

يدفع الثمن كله يقبض اذا حضر الآخر لم يأخذ نصيبه حتى ينقد شريكه الثمن وهو قول أبي حنيفة

ومحمد وقال أبو يوسف اذا دفع الحاضر الثمن كله لم يقبض نصيبه وان متطوعاً بما أدى عن غيره

لانه قضى بين غيره بغير امره فلا يرجع عليه هو اجنبى عن نصيب صاحب فلا يقبض فكما ان

مضطر فيه لانه لا يمكنه الانتفاع بنصيبه الا بآداء جميع الثمن لان البيع صفقة واحدة وله حق الحبس

ما بقى منه المضطر يرجع كغير الرهن اذا كان له ان يرجع عليه كان له الحبس عن الى ان

يسهر في حقه كالوكيل بالشراء اذا قبض الثمن من مال نفسه قال من اشترى جارية بالف مثقال

في كسب فضة فيها نصفان لانه اضاف المثقال اليها على السواء فيجب من كل واحد منهما خمس مائة

مثقال لعدم الاولوية وبمثله لو اشترى جارية بالف من الذهب فضة يجب من الذهب مثاقيل

ومن الفضة دراهم وزن سبعة لانه اضاف الف اليها فنصرف الى الوزن المعهود في كل واحد

منها قال من له على آخر عشرة دراهم جياذ ففضاه زيوفاً وهو لا يعلم فانفقها او هلك

فانفقها فبطلت ولا يرد له شيء من ذلك ولا يرد له شيء من ذلك ولا يرد له شيء من ذلك

قوله في الحقيقة ان اشترى جارية  
وقال اني قد اشتريتها فقلت له اني قد اشتريتها  
قوله في الحقيقة ان اشترى جارية  
وقال اني قد اشتريتها فقلت له اني قد اشتريتها

قوله في الحقيقة ان اشترى جارية  
وقال اني قد اشتريتها فقلت له اني قد اشتريتها  
قوله في الحقيقة ان اشترى جارية  
وقال اني قد اشتريتها فقلت له اني قد اشتريتها

قوله في الحقيقة ان اشترى جارية  
وقال اني قد اشتريتها فقلت له اني قد اشتريتها  
قوله في الحقيقة ان اشترى جارية  
وقال اني قد اشتريتها فقلت له اني قد اشتريتها

قوله في الحقيقة ان اشترى جارية  
وقال اني قد اشتريتها فقلت له اني قد اشتريتها  
قوله في الحقيقة ان اشترى جارية  
وقال اني قد اشتريتها فقلت له اني قد اشتريتها



قوله لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه... قوله لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه... قوله لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه...

فهو قضاء عند أبي حنيفة... قوله لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه... قوله لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه...

كتاب الصرف

قال الصرف هو البيع اذا كان كل واحد من عوضيه من جنس لا ثمن... قوله لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه...

قوله لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه... قوله لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه...

كتاب الصرف

الهداية في شرح أحاديث الهداية... قوله لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه...





[illegible][illegible]

حدايت وعنه و  
ان ونب من سطح قنب  
معد لراجله احدايت  
الذهب بالوساق سابا  
الهاء وهاء متفق عليه  
من حديث عمر قد تقدم  
في الربا حدايت قال  
صل الله عليه وسلم لما لك  
ابن الحويرث وابن عمر  
اذا سافرتما فاذا نأوا  
ايضا متفق عليه من  
حدايث مالك بن الحويرث  
قال اتيت النبي صلى الله  
عليه وسلم انا وصاحب  
علي في سوادية وابي  
عمر في سوادية للنسابة  
وابن عمر فلما اسدنا  
الاغصوان قال اذا حضر  
الصلوة فاذا نأوا ايضا  
وليومكما الكبر كما وقد  
تقدم في الاذان قول  
المصنف انه قال ذلك  
لابي مليكة وهو  
غلط والذي ههنا هو  
قول ابن عمر تصحيحه و  
يعلم من الناسخ ١٥

والشيخ المذكور يفتي بغير حجة في الحديثين بل انهما في نسخة واحدة  
والشيخ المذكور يفتي بغير حجة في الحديثين بل انهما في نسخة واحدة

[illegible]



ففوتوا  
 فقالوا له قد قرأنا في الكتاب  
 ان قول الحق لا يضر بالحق في الباني  
 وعنه بالانفس الامنة لان انفسنا تقدر  
 بقدر المحنة بما عاينوا اشترا بما لم  
 شغل لم يفتن من الشئ شيئا حتى افترقا  
 بطل في الطوق دون الياسه بالا على لان  
 في الطوق حار في شائتيه الى الامنة  
 قوله وكذلك لا يخلاف اوسع حال  
 عند هذه الاضيق ثم الى الياسه فان الخارج  
 عاضه التقيح بخلاف فلا يقضه ثم افترقا  
 بطل في الطوق كما اذا لم يقضه  
 قوله فخرج منها الى البحر العذب والمالح  
 ولما اوصى بما اذا لم لا والمالح العذب والمالح  
 الملح دون العذب لان الملح والعذب يتقلا  
 فيكون العذب كالقفل والمالح  
 قوله فخرج منها الى البحر العذب والمالح

في الحققة على الشرع فينبغي ان يخرج لان الفرق من جهة الشرع باشرط التخصيص لاس ان كان ذلك كما كان حال الموضوع لان  
 في الحققة على الشرع فينبغي ان يخرج لان الفرق من جهة الشرع باشرط التخصيص لاس ان كان ذلك كما كان حال الموضوع لان  
 في الحققة على الشرع فينبغي ان يخرج لان الفرق من جهة الشرع باشرط التخصيص لاس ان كان ذلك كما كان حال الموضوع لان  
 في الحققة على الشرع فينبغي ان يخرج لان الفرق من جهة الشرع باشرط التخصيص لاس ان كان ذلك كما كان حال الموضوع لان

في الطلاق طاري غايته بالامتناع لان الغنى  
 في قوله وكذا في اختلاف الزوجين  
 فانه في الاصل من ثلث الحايه فان الظاهر  
 عاينه التبعي بخلافه فاذا اقصم ثم افرق  
 بطل في الطلاق كما اذا لم يقصمه او فرق  
 قوله فخرج منها الى من لم يخرج العيب  
 ولم اواصها اذا اولاها والواجب ان يخرج  
 الملع دون العيب لئلا يلع الملع والعيب ياتقلا  
 فيكون العيب لئلا يلع الملع والعيب ياتقلا  
 قوله فخرج منها الى من لم يخرج العيب  
 قوله فخرج منها الى من لم يخرج العيب

[illegible]

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أحب أن يحسن عيشه فليحسن إسلامه







في الداهم التام على ما روي في الظاهر انه اراد به ذلك ففي الداهم بالدينار وها جنسان ولا

يُعتبر التساوي فيها ولو تباعا فضة بفضة او ذهباً بذهباً احداهما اقل من الاخر

يبلغ قيمته باقى الفضة جزا لبيع من غير كراهية وان لم تبلغ فمع الكراهية وان لم يكن له قيمة

كالتراب لا يجوز البيع لتحقيق الربو اذا الزيادة لا يقابلها عوض فيكون ربوا ومن كان له على آخر عشرة

دراهم فباع الذي عليه عشرة دينارا بعشرة دراهم ودفع الدينار وتقاصبا عشرة بال عشرة فهو

جائز ومعه المسألة اذا باع بعشرة مطلقا وجهه ان يجب بهذا العقد ثمن يجب عليه تعيين

بالقبض لما ذكرنا والدين ليس بهذه الصفة فلا يقع المقاصة بنفس البيع لعدم المجانسة فاذا

تقاصبا يتضمن ذلك فسخ الاول والاضافة الى الدين اذ لو اذ لك يكون استبدالاً لا بديلاً لصرفه في

الاضافة الى الدين يقع المقاصة بنفس العقد على ما نبين في الفسخ قد يثبت بطريق الاقتصاء كما اذا

تباعا بالفضة ثم بالذهب ومثل ذلك في الفناء لا يثبت الا بيقول بالاقضاء وهذا اذا كان الدين سابقاً كان

لاحقاً فذلك في اصح الرايتين لتضمنه انفساخ الاول والاضافة الى الدين قائم وقت تحويل العقد فله

ذلك للجواز قال يجوز بيع درهم صحيح درهمين غلوتين بدرهمين صحيحين درهم غلة والغلة ما

يوزن به بيت المال في اخذ التجار وجهه تحقيق المساواة في الوزن ما عرفت من سقوط اعتبار الجوة قال

واذا كان الغالب الداهم الفضة فهي فضة واذا كان الغالب الدينار لذهب ذهباً يعتبر فيه ما من

تحريم التفاضل يعتبر في الجيا دته لا يجوز بيع الخالصة بها ولا بيع بعضها ببعض لا تساوياً في

الوزن وكذا لا يجوز الاستقراض بها الا وزن لان النقود لا تخلو عن قليل غش عادة لا فيها

لا تطبع الامع الغش قد يكون الغش خلقاً كما في الردى منه فيلحق القليل بالرداءة

في الداهم التام على ما روي في الظاهر انه اراد به ذلك ففي الداهم بالدينار وها جنسان ولا  
يُعتبر التساوي فيها ولو تباعا فضة بفضة او ذهباً بذهباً احداهما اقل من الاخر  
يبلغ قيمته باقى الفضة جزا لبيع من غير كراهية وان لم تبلغ فمع الكراهية وان لم يكن له قيمة  
كالتراب لا يجوز البيع لتحقيق الربو اذا الزيادة لا يقابلها عوض فيكون ربوا ومن كان له على آخر عشرة  
دراهم فباع الذي عليه عشرة دينارا بعشرة دراهم ودفع الدينار وتقاصبا عشرة بال عشرة فهو  
جائز ومعه المسألة اذا باع بعشرة مطلقا وجهه ان يجب بهذا العقد ثمن يجب عليه تعيين  
بالقبض لما ذكرنا والدين ليس بهذه الصفة فلا يقع المقاصة بنفس البيع لعدم المجانسة فاذا  
تقاصبا يتضمن ذلك فسخ الاول والاضافة الى الدين اذ لو اذ لك يكون استبدالاً لا بديلاً لصرفه في  
الاضافة الى الدين يقع المقاصة بنفس العقد على ما نبين في الفسخ قد يثبت بطريق الاقتصاء كما اذا  
تباعا بالفضة ثم بالذهب ومثل ذلك في الفناء لا يثبت الا بيقول بالاقضاء وهذا اذا كان الدين سابقاً كان  
لاحقاً فذلك في اصح الرايتين لتضمنه انفساخ الاول والاضافة الى الدين قائم وقت تحويل العقد فله  
ذلك للجواز قال يجوز بيع درهم صحيح درهمين غلوتين بدرهمين صحيحين درهم غلة والغلة ما  
يوزن به بيت المال في اخذ التجار وجهه تحقيق المساواة في الوزن ما عرفت من سقوط اعتبار الجوة قال  
واذا كان الغالب الداهم الفضة فهي فضة واذا كان الغالب الدينار لذهب ذهباً يعتبر فيه ما من  
تحريم التفاضل يعتبر في الجيا دته لا يجوز بيع الخالصة بها ولا بيع بعضها ببعض لا تساوياً في  
الوزن وكذا لا يجوز الاستقراض بها الا وزن لان النقود لا تخلو عن قليل غش عادة لا فيها  
لا تطبع الامع الغش قد يكون الغش خلقاً كما في الردى منه فيلحق القليل بالرداءة



قوله فليأخذ إذا كانت الفضة...  
 الغش لا يفسد ما كان من قبله...  
 قوله فليأخذ إذا كانت الفضة...  
 الغش لا يفسد ما كان من قبله...  
 قوله فليأخذ إذا كانت الفضة...  
 الغش لا يفسد ما كان من قبله...

قوله فليأخذ إذا كانت الفضة...  
 الغش لا يفسد ما كان من قبله...  
 قوله فليأخذ إذا كانت الفضة...  
 الغش لا يفسد ما كان من قبله...  
 قوله فليأخذ إذا كانت الفضة...  
 الغش لا يفسد ما كان من قبله...

والجيد والردى سواء وإن كان الغالب عليهما الغش فليس في حكم الداهم ولدنا غير اعتباراً  
 للغالب إن اشترى بما فضة خالصة فهو على لوجه التي كرها في حلية السيفان بيعت بحسبها  
 متفاضلاً جازراً للجنس إلى خلاف الجنس فهي في حكم شيئين فضة وصفه ولكنه صرفاً  
 حتى يشترط القبض في المجلس لوجود الفضة من الجانبين فإذا شرط القبض في الفضة يشترط  
 في الصفه لا يميز عنه إلا بضرر قال ضل الله عنه ومشايخنا لم يفتوا بجواز ذلك في  
 العدل في الغطارة لأنها عزال أموال في ديارنا فلو أبيع التفاضل فيه يفتح باب الربا ثم إن  
 كانت تروج بالوزن فالتبايع والاستقراض فيها بالوزن وإن كانت تروج بالعدد فبالعد وإن  
 كانت تروج بها فبكل واحد منهما لأن الاعتبار هو المعتاد فيها إذا لم يكن فيها نص ثم هي مادامت  
 تروج تكون أثماً لا تتعين بالتعيين وإذا كانت لا تروج فهي سلعة تتعين بالتعيين وإذا  
 كانت يتقبلها البعض ون البعض فهي كالزيتون لا يتعلق العقد بعينها بل بحسبها زيوفاً  
 إن كان البائع يعلم بحالها التحقق الرضاء منه وبحسبها من الجياد إن كان لا يعلم لعدم الرضاء  
 منهم وإذا اشترى بها سلعاً فسدت فترك الناس لمعاملة بها بطل البيع عند أبي حنيفة وقال  
 أبو يوسف عليه قيمتها يوم البيع وقال محمد بن حنبل قيمتها آخر ما تعامل الناس بها لها إن العقد قد  
 صح إلا أنه تعدل التسليم بالكساد وأنه لا يوجب الفساد كما إذا اشترى بالزبيب فأنقطع وإذا  
 بق العقد جبه القيمة لكن عند أبي يوسف وقت البيع لأنه مضمون به وعند محمد  
 يوم الانقطاع لأنه وإن الانتقال إلى القيمة ولا يوجب حنيفة أنه إن الثمن يهلك بالكساد  
 وإن الثمنية بالأصطلاح ومثاق فيبقى بيعاً بلا ثمن فيبطل إذا بطل البيع يجب

قوله فليأخذ إذا كانت الفضة...  
 الغش لا يفسد ما كان من قبله...  
 قوله فليأخذ إذا كانت الفضة...  
 الغش لا يفسد ما كان من قبله...  
 قوله فليأخذ إذا كانت الفضة...  
 الغش لا يفسد ما كان من قبله...

قوله فليأخذ إذا كانت الفضة...  
 الغش لا يفسد ما كان من قبله...  
 قوله فليأخذ إذا كانت الفضة...  
 الغش لا يفسد ما كان من قبله...  
 قوله فليأخذ إذا كانت الفضة...  
 الغش لا يفسد ما كان من قبله...



منه قوله في البيع... ان كان في البيع... قوله في البيع...

رد البيع ان كان قائما وقيمتها ان كان هالكا كما في البيع الفاسد قال يجوز البيع بالفلوس...

كاست بطل لبيع عندا في حنيفة... قوله في البيع...

فلوسا نافقة فكست عندا في حنيفة... قوله في البيع...

تعددت كما قبض فيجب رد قيمتها كما اذا استقرض... قوله في البيع...

وقل محمد انظر للجانبين قول بي يوسف... قوله في البيع...

جاز وعليه ما يباع بنصف درهم من الفلوس... قوله في البيع...

وقال فرقة لا يجوز في جميع ذلك... قوله في البيع...

الدرهم فلا بد من بيان عدلها ونحن نقول... قوله في البيع...

عند الناس لكلام في فاعنه عن بيان العدد... قوله في البيع...

ابي يوسف لان ما يباع بالدرهم من الفلوس... قوله في البيع...

لا يجوز بالدرهم ويجوز في ما دون الدرهم... قوله في البيع...

فان وقع البيع... قوله في البيع...

فان وقع البيع... قوله في البيع...

فان وقع البيع... قوله في البيع...

فان وقع البيع... قوله في البيع...

فان وقع البيع... قوله في البيع...



هذه هي نصفكم كذا أفسا على العقد في حصة الطول  
جاء الأجل ١٢ سنة قوله بجمع الصحيح  
بين المان الشيخ العام شيخ الإسلام والتبليغ  
لا يصح أن كرر هذا الخط لأن الصفحة تتعد لها  
لأن قولها تأخرت بغير قولها حتى ساد  
لأن قولها حتى ساد

لا ينفق البيع كبر السادة في فكره كبير  
لا ينفق البيع كبر السادة في فكره كبير  
لا ينفق البيع كبر السادة في فكره كبير

باب الكفالة  
والحوالة

ينكر العقول فلا يصح العشاء  
 ابا عبيد بن رافع الساساني  
 قوله في نصف ابي مخنف في  
 لا يصح بالقضاء حبس بل اذا ورد  
 نصف درهم من الدرهم الكبير  
 نصف درهم من الدرهم الكبير  
 والقائد ان من ماله نصف درهم  
 الصبح والاني هذا الساساني  
 للدرهم الصغير خمسة من الدرهم الكبير  
 في قوله في الساساني الثاني ان قوله  
 عطفي نصف درهم فلم يوافقنا  
 حازم بن حكيم في الشرح المختصر  
 في بيان ما قال عطفي نصف درهم  
 بعض نسخة دون قال عطفي نصف  
 درهم نصف درهم

ح ٣  
 كتاب الكفاية  
 في بيان ما يحتاج اليه من العلم  
 في معرفة الله تعالى  
 في معرفة ربه تعالى  
 في معرفة نفسه تعالى  
 في معرفة خلقه تعالى  
 في معرفة ما بين يديه تعالى  
 في معرفة ما وراء ظهره تعالى  
 في معرفة ما في كفيه تعالى  
 في معرفة ما في يمينه تعالى  
 في معرفة ما في شماله تعالى  
 في معرفة ما في يده تعالى  
 في معرفة ما في رجليه تعالى  
 في معرفة ما في بطنه تعالى  
 في معرفة ما في صدره تعالى  
 في معرفة ما في عنقه تعالى  
 في معرفة ما في راسه تعالى  
 في معرفة ما في قدميه تعالى  
 في معرفة ما في أصابعه تعالى  
 في معرفة ما في أظفاره تعالى  
 في معرفة ما في أنفه تعالى  
 في معرفة ما في فمه تعالى  
 في معرفة ما في عينيه تعالى  
 في معرفة ما في أذنيه تعالى  
 في معرفة ما في أنفه تعالى  
 في معرفة ما في فمه تعالى  
 في معرفة ما في عينيه تعالى  
 في معرفة ما في أذنيه تعالى

فانما في  
الكتاب والقرآن الكريم  
والسنة النبوية  
والعقائد التي هي  
منها ما هو



94.

[illegible]

في سنة  
 اى كان الامصار في الشط  
 عند جان يكون ذلك المصير هو الذي  
 نقل فيه عن ايجيفية ليس لك شبط  
 والاساءة الاخرة من سال التسليم  
 قوله حصول التصود اذا اقتصد من  
 التسليم في مجلس الحكم كان الحصة  
 له وخرج الحق باثبات حقه عليه هذا  
 اما كان من قبل في مكان آخر  
 من هذا المصير كقوله لا على  
 الاضمار يعني ان الظاهر ان الاعوان  
 احسن من الطرق والسوق على اخص  
 المكفول بنى ابي القابل يعاونه على  
 الانتفاع لقلية اهل الفتق والفساد  
 من قوله وندبوا الخ قيل هذا  
 عرف عصر زمان فان ابا حنيفة هو  
 قال المصير ان كان  
 في سنة  
 اى كان الامصار في الشط  
 عند جان يكون ذلك المصير هو الذي  
 نقل فيه عن ايجيفية ليس لك شبط  
 والاساءة الاخرة من سال التسليم  
 قوله حصول التصود اذا اقتصد من  
 التسليم في مجلس الحكم كان الحصة  
 له وخرج الحق باثبات حقه عليه هذا  
 اما كان من قبل في مكان آخر  
 من هذا المصير كقوله لا على  
 الاضمار يعني ان الظاهر ان الاعوان  
 احسن من الطرق والسوق على اخص  
 المكفول بنى ابي القابل يعاونه على  
 الانتفاع لقلية اهل الفتق والفساد  
 من قوله وندبوا الخ قيل هذا  
 عرف عصر زمان فان ابا حنيفة هو

[illegible]

وَكُنَّا إِذَا قَالُوا ضَمِنْتَ لِأَنَّهُ تَصْرِیحٌ بِمُوجِبِهِ أَوْ قَالَ هُوَ عَلَيَّ لِأَنَّهُ صِیغَةُ الْإِتِمَارِ أَوْ قَالَ لِي لِأَنَّهُ فِي مَفْهُومِهِ  
أَيُّ تَنْقِذٍ الْكَلْفَ بِالْفُسْرَى لِأَنَّ مُوجِبَ الْكَلْفِ لَا يَزِمُ الضَّحَانَ فِي الْمَالِ بَلْ أَكْثَرُ التَّصَوُّرِ أَنَّ  
عَلَيَّ فِي هَذَا الْمَقَامِ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَنْ تَرَكَ مَا لِفُلُورِ ثِقَتِهِ وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا أَوْ عِيَالًا فَالْيَاسُ كُنَّا  
مَرْبُوحِينَ بِمُوجِبِهِ الْإِسْرَامُ بِهِ

اذا قال نازعيم به او قبيل لان الرعاة هي لكفالة وقد وثيا فيه القبيل هو الكفيل لهذا  
 كايه فاسم اى  
 الفاسد لكفالة  
 قبال بالفتح فاسم شدة ام  
 سمى لصك قبالة بخلاف اذا قال ناضام من معرفته لانه التزم المعرفة دون المطالبة قال  
 لا تاويل بانيه  
 ومختللا

فان شرط في الفحالة بالنفس تسليم الملقول به في وقت بعينه لزمه احضاره اذا طالب به ذلك  
 هذه مسائل القدر ١٢  
 في وقت وفاء بما التزمه فان احضره والحبس الحاكم لاقتناعه عن ايفاء حتى يستحق عليه ولكن  
 في ذلك الوقت فيها  
 في ذلك الوقت فيها

١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩

الاجل حقه فيملك اسقاطه كما في الدين المؤجل قال اذا حضره وسلمه في مكان يقد الكفو  
 ان يخصه في مثل ان يكون في مصر برئ الكفيل من الكفالة لانه في ما التزمه حصص المقصود

بِهَذَا لَانِهَا التَّزَمَ التَّسْلِيمَ الْأَمْرَ وَأَذَا كِفْلَ عَلَيَّ أَنْ يَسْلَمَ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ فَيَسْلَمَ فِي السُّوقِ بِرَأْسِ  
حُصُولِ الْمَقْصُودِ وَقِيلَ فِي زَمَانِنَا لَا يَدْرَأُ أَنَّ الظَّاهِرَ الْمَعَاوَنَةَ عَلَى الْامْتِنَاعِ أَعْلَى الْأَحْضَارِ فَكَانَ

التقييد مقيد أو أن سلم في بركة لم يدرك أن لا يقد على الخاصة فيها فلم يحصل لقصور وكذا  
 إذا سلم في سواد لعدم قاض يفصل الحكم فيه أو سلم في مصر أخر غير المصر الذي كفل فيه

برئ عند أبي حنيفة رة للقدرة على الخاصة فيه عند ما لا يدرك إلا أنه قد يكون شهوة فيما عتبه  
 لو سلم في السجن وقد حبس غير الطالب لا يدرك إلا أنه لا يقدر على الخاصة فيه  
 وان كان الطالب هو الطالب

[illegible][illegible]

1



۹۷  
الحق قول خلاف الكيل بالمال حيث  
لا يطيل الكفاية بالمال بحيث  
لن يتأخر ما به إذا لم يقصروا على ما لا ينفق  
المكفول له بالمال ما لا ينفق  
فيؤخر ما

الكفول عنه اذا كانت الكفالات بايديكم  
في الحياة ان ينسبوا من قولهم كقول  
اشادكم

اذ قد عرفت ان لا يتحقق الا لتوفيق الله تعالى  
 والارادة لا تتحقق الا لتوفيق الله تعالى  
 لا يتحقق الا لتوفيق الله تعالى  
 لا يتحقق الا لتوفيق الله تعالى  
 لا يتحقق الا لتوفيق الله تعالى

الشيخ ابي في الزوم المال بالعرض  
برجوع الكفيل على الاصيل بالمال  
سكان بامد و تفتيق رة  
الشيخ الامام

فيما فاقه يعجب  
والا لاني لا تكلم الا  
عنه ولا يوجب الخفاء  
عنه عند التسليم  
و قد وجد

قال اذا مات المكفول برب الكفيل بالنفس من الكفالة لانه عجز عن احضاره ولاه سقط

الحضو عن الاصيل فيسقط الاضرار عن الكفيل وكذا اذا مات الكفيل لانهم اميق قادر على تسليم

المكفول بنفسه و ماله لا يصلح لأداء هذا الواجب بخلاف الكفيل لما في أموال المكفول له

فَلَوْصَقَ أَنْ يَطَالِبَ الْكَفِيلَ أَنْ لَمْ يَكُنْ فَلَوَارِثَهُ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْمَيِّتِ قَالَ مَنْ كَفَلَ بِنَفْسِهِ خَيْرٌ

ولم يقل اخذت اليك فانابري قد فعه اليه فهو بري لانه موجب التصرف فيثبت بدون

التنصيص عليه لا يشترط قبول الطالب التسليمه كما في قضاء الدين لو سلم المكفول نفسه

من كفالته صححه لانه مطالب بالخصوص فكان له ولاية الدفع وكذا اذا سلمه اليه كيلا تكفيل او رسول

لَقِيَاهُمْ مَقَامِهِ قَالَ فَن تَكْفُلُ بِنَفْسِكَ عَلَىٰ اَنْدَامٍ لَمْ يُوَافِقْ بِهَا الْحَقَّ كَذَا هُوَ ضَامِنٌ لِمَا عَلَيْهِ

وهو الفلم يحضره الخ لك الوقت لزمه ضمان المال لان الكفالة بالمال معلقة بشرط عدم الوفاء  
في فاعلية ٢٢

وهذا التعليق صحيح فاذا وجد الشرط لزمه المالك لا يبرأ عن الكفالة بالنفس لان جواب المانع

بالكفالة لا ينافي الكفالة بنفسه اذ كل واحد منهما للتوثق وقال شافعي لا تصح هذه الكفالة لان

تعليق سبب جوب المال بالخطر فاشبه البيع ولنا انه يشبه البيع ويشبه النذر من حيث ان

اللزائم فقلنا لا يصح تعليقه بمطلق لشرط كهبو بالرج ونحوه ويصح بشرط متعارف عملاً

بالشبهين والتعليق بعدم الموافقة متعارف ومن كفل بنفسه حل قال ان لم يوافق

عَدْلًا فَعَلِيهِ مَا أَفَرَأَنَ مَاتَ الْمَكْفُولُ عَنْهُ خَمْنُ الْمَالِ لِتَحْقِيقِ الشَّرْطِ وَهُوَ عَدَمُ الْمَوَافَاقَةِ قَالَ مِنْ

عَلَيْهِمْ دِينَارٌ يَنْتَظَرُونَ تَكْفُلُ بِنَفْسِهِ رَجُلٌ عَلَى نَهْإِنْ لَمْ يُوَاقِفْ بِهِ غَدًا

ای بین مفتیاننا جیدۃ الہدیۃ ۱۲

المكتبة

سجل  
كتاب الكفالة

فمن نفسه ومن غيره

فمن كان له فضل فليؤت منه

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

المخافة اذا كان الجواب نعم  
المخافة اذا كان الجواب لا

وَالْفَصْلُ فِي تَرْغِيضِ الْمَرْغُومِ

...الملك ...

عنه الكفالة لا يتأثما على الكفول

بالحق بشروط معروفه  
والله اعلم

القِيَّاسُ فِي الْبَيْتِ بِبَابِهِ وَبَابُ الْبَيْتِ

مجلس ان بابا اعظم و

المكتبة

ان يكون  
 فلان ترك هذا ما لا بد  
 من قوله  
 بالنفس ما اقتضت  
 الايمان فانه ان  
 الكفارة بالمال  
 كل واحد منهما  
 وفي كون  
 الى الضرر  
 الكفارة بالمال  
 بالنفس وجوب  
 فضائل الكفارة  
 فلان كل واحد  
 للتو في كل  
 في قوله



٩٦ **قوله** ثم ادعى الخواص ثم ادعى  
 مدعى المادى اى كان له يمين مصنفها  
 ثمك المادى على اصيل كخالفه  
 لا يسمع وخواجه اى لا يردف كخالف  
 حتى لا يصدق المدعى على مصنفه اى على  
 بالخالف وان بين ماداه بعد ادعى على  
 المدعى عليه شيئا بخلافه  
**قوله** لانه على التوفيقى انه  
 التزم بالا ابتداء فكون رثوة والاصل  
 الادامى على الاصيل فذا يكون رثوة والاصل  
 رثوة والاصل على الاصيل  
**قوله** لا مطلقا المراد ان  
 الاطلاق مطلق كخالفه على المدعى  
 المدعى عليه حيث لم يخل كخالفه  
 عليه بل **قوله** وانما صح التزم  
 يعنى ان هذا الوجه كارتى فلهذا  
 هذه الكفاية

ثم ادعى بعد ذلك لم يكتف في الدعواه لانه علق ما لا مطلقا بخاطر الا يرى انه لم ينسب اليه ما عليه لا تصح  
 الكفالة على هذا الوجه ان بينها ولا ان لم يصح الدعوى من غير بيان فلا يجاب خصم النفس وان لم يجب  
 روتصح الكفالة بالنفس فلا تصح بالمال لانه بناء عليه بخلاف اذ ابيتن له ان المالك كرمه فافينص  
 الى ما عليه العادة جرت ايجال في الدعوى فتصح الدعوى على اعتبار البيان فاذا ابيتن التحق البيان باصل

الدعوى فتبين صحة الكفالة الاولى فيترتب عليها الثانية قال لا يجوز الكفالة بالنفس في الحدود  
اي بالنفس اي بالمال  
والقصاص عنه ابي حنيفة ره معناه لا يجبر عليها عند وقال لا يجبر في حد القذف لان فيه حرمان العبد  
لله الدعوى عليه على الكفالة

وَفِي الْقِصَاصِ لَا تَخَالُصُ حَقَّ الْعَبْدِ بِخِلَافِ الْحُرِّ وَالْخَالِصَةُ لِلَّهِ تَعَالَى وَلَا بِي حَنِيفَةَ قَوْلِ عَلِيِّ السَّلَامِ  
 ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥

الحقوق لانها لا تندرج بالشبهات فيلحق بها الاستيثاق كما في التعزير ولو سمحت نفسه به انظر  
بالاجماع انه امكن ترتيبه موجب عليه تسليم النفس فيها واجب بطالب الكفيل فيتحقق الضم قال  
الشيخ

ولا يحبس فيها حتى يشهد شاهدان مستوران أو شاهد عدل يعرف القاضى لأن الحبس هو  
 ههنا والتمه تثبت بأحد شرطى الشهادة أما العد أو العدالة بخلاف الحبس في باب الأموال لأنه اقصد  
 أى فى الحدود والقصاص

عقوبة فيه فلا يثبت الرجعة كاملة ودل على ادبها صان على نوهما ويجلس احدهما والقصة  
 بشهادة الواحد حصول الاستيثاق بالكفالة قال الرهن الكفالة جائز ان في الخراج  
 في

من رجل كفيلاً بنفسه ثم ذهب فاخذ منه كفيلاً آخره ما كفيلاً لان موجب التزام المطالب  
وهي متعديّة والمقصود التوثيق بالثانية يزداد التوثيق فلا يتبايان واما الكفالة بالمال

مطابق ۱۲ من عقد الکفالتہ ۱۲

باجس بیان  
بالفی الدعا فی فیجیس  
اور دعا کیلئے عدم البیان عنہ  
فی مجلس القضاء فیجیح الدعوی عنہ  
البیان فاذا بین الحق البیان صل  
عہما ونبینہما فی الاخر علی ہذا صحیح الکفالتہ  
فی نفس صحیح الکفالتہ ۱۳ فی هذا  
قولہ سنا داغ علی ذاک یكون من قولہ  
الکفالتہ لا یجوز اجابہ الکفالتہ بخلاف  
شہادۃ لا یجوز اذی الکفالتہ بخلاف  
لا یجوز علیہا التو یعنی من توتیہ  
الحکماء القضاہ اذا علیہ فی مجلس

باجس بیان  
بالفی الدعا فی فیجیس  
اور دعا کیلئے عدم البیان عنہ  
فی مجلس القضاء فیجیح الدعوی عنہ  
البیان فاذا بین الحق البیان صل  
عہما ونبینہما فی الاخر علی ہذا صحیح الکفالتہ  
فی نفس صحیح الکفالتہ ۱۳ فی هذا  
قولہ سنا داغ علی ذاک یكون من قولہ  
الکفالتہ لا یجوز اجابہ الکفالتہ بخلاف  
شہادۃ لا یجوز اذی الکفالتہ بخلاف  
لا یجوز علیہا التو یعنی من توتیہ  
الحکماء القضاہ اذا علیہ فی مجلس

٢ لا ثبات لبيده على الذي عليها تمنع عن إعطاء لاجبر عليه ١٢ عيسى

الطالب الاول وصرح الشارح بهذا  
الوجه منسوب الى الشيخ في منصور الماتيني  
اذ لم يرد في الامتداد لم يستوجب احضاره  
الى مجلس القاضي لهذا الدعوى في جميع الكفالات  
بالفرض ثم يصرح بالكفالة بالمال لا بالزاد  
عليه في هذا الوجه اذ كان الذي به معلوما  
وقت الدعوى لصح الكفالة بالمال لا بالزاد  
وقد اورد اذ كان الذي به معلوما  
عليه في هذا الوجه اذ كان الذي به معلوما  
وقد اورد اذ كان الذي به معلوما

[illegible]

حدیث لا کفالة  
في حد ابن عدی و  
البیهقي من طریق عمر  
الکلائی عن عمر و بن  
شعیب عن ابيه عن  
جداه بهذا قال ابن  
عدی عمر مجهول ولم  
یرو عنه غیر نقیذ ۱۲



قلم فتح الكتاب بالنسب على وجهه حسب على الأصل  
 بعد آحاد البنية قبل التعديل بحسب ما يكفل  
 استيثاق هذا معنى الكلام كخلاف ما في  
 العهد فان حضوره في مجلس الحكم لا يستحق عليه  
 القذف والقذف في تركه القاضى على العهد وحول  
 يتردد من اشتراك فتح الكلام باحتضاره  
 قبل هذا من كلام شريح مع الامن كلام  
 البنية على الحديث وعلى الامن كلام  
 ذكره القضاة في باب القاضى  
 من شريح

الصالح والغيب التوبة يا محمد وصل السلا  
 فداود ومن دعت الشئ اعمدها من باب في رب اى  
 قى في غداى والوم يقع في القلب من خاطر  
 اتممت فلانك ادا دام التوبة بالتحريك اصل  
 او تممت كما في اكلت اصل او تلت بفتح ا  
 قلت لا اوبى لانك را فيها ثم ابدت منها  
 واوتممت في امار الانقال  
 قوله والتوبة تبت باعد الالان ليس التوبة من  
 ابد دفع الضاد و هو من الديانات والديانات  
 تبت فلهذا هو قول الحقول  
 ليس التوبة

من كسب  
الخارج انما اودع الخارج  
الصلاة دون الدين المطقة ووجوب  
بقي الشئ كالزكاة فكان ينبغي ان  
لا يصح الكفالة والزم به  
لا يصح قوله لان من لا ترى انه كسب  
ويمنع لاجل من جوب الزكاة فيكون  
كسائر الديون كذا في انفق الزكاة  
فان قيل دين الزكاة لمطالب من جهة  
العباد في الاموال الفاضلة فاللام و  
اللام في الاموال الباطلة فما كما فاقم ب  
عن الامام مع ذلك لا يجوز الكفالة بين  
الزكاة قلت قال الامام ثم شئ الزكاة  
ليست بين بل هي عبارة  
الحمد لله

وقال  
صدر الشبید فی ادب  
افاضی روی ہذا الکویت م فو عالی ازیلی  
صلی علیہ علی کہ سلم انتم و قال ازیلی  
ان ہذا الکویت ازخجہ البیضی فی منہ فو کان  
فی دیارہ عن ابی ہذا الکلمی و یو یو و روایات  
منکرہ و ملکہ ابن عدی فی الکمال عنہ و قال  
ابن جہول لا اعلم احادیثہ بخیر فو و ملکہ قال  
الام ابن الہمام عن فتح القدر ہا مولانا  
محمد عبد الحکیم نور الدین قد  
فہ قولہ فصل ای بین ما یوق العینین  
ابن ہذا فی حق الدنالی مع  
فہ قولہ

قبل موت  
 الذي اتفقنا في الدرس الثاني  
 والدرجات لقوله صلى الله عليه وآله وسلم  
 اولنا الخلود يا ثقاتكم ان يحيا بقا  
 قولكم للجهنم على ان لا تروا الله ما ربه و  
 بالهداية في دياره ان الله ما ربه و  
 التهاون في الامور الى الفساد في الشهادة  
 شرع الله لغيره فان يصار الى الشهادة  
 ولم يحسدكم اثم بانه متهاون في ذلك وقادح  
 في عدالة الاتقار من اثم ما ربه في الشهادة  
 لا تصح في الحكم والدين على الفساد وقادح  
 في عدالة الاتقار من اثم ما ربه في الشهادة

[illegible]

بأنفس وكفالة بلغال من حيث المعنى  
قوله والباب الكفالة

المطالبة الى ان يلزم الكفيل فلو كان  
كلاء مطلوب

عبدالله بن محمد بن عبدالمطلب



بمالك عليها وما يدرى في هذا البيع ان مبنى الكفالة على التوسع فيتحمل فيه الجحالة على الكفالة

وشرطان يكون ديننا صحيحا وقراده ان لا يكون بدل الكتابة وسياتيك في موضعه ان شاء الله

الى لزمه في المطالبة وذلك يقتضيه قيام الاول بالبراءة عنيا لا اذا شرط فيها البراءة فحينئذ تنعقد

بطلان الاخوة ان بطلان الما لان مقتضاها الضمة بخلاف المال اذا اختار ضمن احد الغاصبين ان

فقد الزوجة الفريضة التي كانت الشبهة مشالة من قبلها

ای غصب ملک ۱۲  
یہاں علی ان جہاد الذکر لہ لا تمنع صورۃ الکفارة  
ای غصب ملک ۱۲

اذا السيف لم يبيع لا مكان الاسيفاء مثل له اذا قدم زيد هو ملفوف عنه او تعد الاسيفاء مثل له  
فانما صار ١٣ فلما زعيم ١٤ حارة ١٥

البيع اوجاء المطروكا اذا جعل واحدا منها اجل الا انه يصح الكفالة ويجوز المالح حالا ان الكفالة  
اي كذا لا يصح كذا بل اذا جعل آخره ع  
٥٢١  
ويطيل الاجل

بالفعل عليه ضمنه الكفيل لان الثابت بالبينة كالثابت<sup>عليه</sup> معاينة فيتحقق ما عليه فصح الزمان وان لم تقم البينة

[illegible]

قال كنت باصباحك في بلدك وصادفك  
شك ففان دى خضار يصح بلغت النفس  
او لم تنال مقدار التمر بهذه الكفاية  
جهول لا يدرى قدما يتجى من اثر  
الشجرة قبل يسرى الى النفس ولا يسرى  
كك قوله الشجرة اى خطافان  
العمى على تقدير السراجه ووجب القصص  
اذ كانت بالعادة واما كذا بالنقصان  
كانت خطافى الكفاية بما جملة الكفول  
فانما ان سرت الى النفس ثبت وقم النفس  
والا قارش الشجرة ومع ذلك عوف  
كك قوله دينا صحيح الدين العفيف  
الذى لم يطلب من جهة العباد حق النفس  
والمطلوب الاقرب على استقلاله من ذمته  
البارئان وابدل الكتابة بليس

کتاب الکفایۃ  
 کہ کہ لاقت الارواح  
 علی السقط البلیل تجزئ نفوسہا فی النمل  
 لا یجیب علی عبدی عن فیضانہ فیقول ان  
 بخلاف القیاس اے کہ کہ  
 لکیون الذی یقول ان تفرق عن فی من  
 وجوب الکرۃ فی حق مطالبہ الامام فی الامور  
 الظاہر و لکن لیس بوجوب کل وجہ تفرق  
 لا توخذ من کرۃ بعد تفرق اصل امامی الدین  
 فیقول علیہ علیہ ان مطالبہ الامور  
 لان المطالبۃ بمقتضی خلاف المطالبۃ فرما  
 بنیزین غیر متصور خلاف المطالبۃ فرما  
 عنایہ فیقول کہ بخلاف المالک  
 اذا اختلفت اوضاعا فاسبغ فی القضاء  
 او الرضا لان اذا ضمن احد با الرضا او  
 القضاء فقد ملک المقتضی فلا یجوز  
 متبکک من الاثر المطالبۃ بالکفایۃ

[illegible]







...

--	--



**قوله لا يبرأ** لا يبرأ من الذنوب والذنوب لا يبرأ من الذنوب  
 لا يبرأ من الذنوب والذنوب لا يبرأ من الذنوب  
 لا يبرأ من الذنوب والذنوب لا يبرأ من الذنوب

الى شهر فانيماجل عن الاصيل لانه لا حق ليا لا الدين حال جو الكفالة فصار الاجل اخلا  
 فيه اما ههنا فبجملته فان صاح الكفيل ب المال عن لاف على خمس مما عتقد برئ الكفيل  
 والذي عليه الاصل لا يضاف الاصل الى لاف الدين هي على الاصيل فبرئ عن خمس لاف  
 اسقاط وبراءة توجب براءة الكفيل ثم بر جميعا عن خمس لاف الكفيل يرجع الكفيل على  
 الاصيل الخمس ان كانت الكفالة بامره بخلاف اذا صاح على جنس اخر لا مبادلة حكمية فملكه  
 فيرجع بجميع الالف لو كان صاح عما استوجب الكفالة لا يبرأ الاصيل لان هذا ابراء الكفيل عن

المطالبات قال من قال لكفيل ضمن له لا قدرت الى من المال جمع الكفيل على المكفول عنه معناه  
 بما ضمن له بامره لان البراءة التي ابتداءها من المطلوب انتهاؤها الى الطالب ليكون الا بالايفاء فيكون  
 هذا اقرا بالاداء فيرجع وان قال برئت لك لم يرجع الكفيل على المكفول عنه لانه براءة لا تنتهي الى غيره  
 وذلك بالاسقاط فلم يكن اقرا بالايفاء ولو قال برئت قال محمده هو مثل الثاني لا يحتمل البراءة  
 بالاداء البراءة فيثبت لاني لا يرجع الكفيل بالشك قال بويوسف هو مثل الاول لا يبرأ براءة  
 ابتداءها من المطلوب لانه الايفاء دون البراءة وقيل في جميع ما ذكرنا اذا كان الطالب حاضرا يرجع  
 في البيان اليك هو الجمل قال لا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بالشك لما فيه من معنى التملك  
 كافي سائر البراءات في يروي به يصح ان عليه المطالبة دون الدين في الصحيح فكان اسقاطا محضاً  
 كالطلاق في هذا البراءة ابراء عن الكفيل بالبرء بخلاف ابراء الاصيل كل حق لا يمكن استيفاء

من الكفيل لا يصح الكفالة به كالحمد والقصاص معناه بنفسه كالحمد لا بنفسه من عليه  
 الحمد لا يتعد ايجابه عليه هذا لان العقوبة لا يجري فيها النيابة واذا تكفل عن المشتري بالتميز

**قوله لا يبرأ** لا يبرأ من الذنوب والذنوب لا يبرأ من الذنوب  
 لا يبرأ من الذنوب والذنوب لا يبرأ من الذنوب  
 لا يبرأ من الذنوب والذنوب لا يبرأ من الذنوب

**كتاب الكفالة**  
 في الكفالة لا يكون الاصل في الدين  
 في الكفالة لا يكون الاصل في الدين  
 في الكفالة لا يكون الاصل في الدين

**قوله لا يبرأ** لا يبرأ من الذنوب والذنوب لا يبرأ من الذنوب  
 لا يبرأ من الذنوب والذنوب لا يبرأ من الذنوب  
 لا يبرأ من الذنوب والذنوب لا يبرأ من الذنوب



تذکره تشیید الذکر الکفایه باب المیج و  
تذکره بعدد ۱۱ عثمانیه  
کتاب الدیوان و فی هذا یون  
م

الاعيان المذكورة  
للادب  
على نويس الاول  
في حجب


ما كان منضموا بآية على معنى  
كانت قائله ورد في حقه ما و

فصلان بلکے فتح  
رو عیناں

مضمون بیخبرہ کا اجماع

بالحسن والجمال  
والملك والرفيع  
والجليل والعزيز

مضمون بالدين بقدره  
بما يعنى  
الخوف منها



لا دين كسائر الديون وان تكفل عن البائع بالمبيع لم تصح لانه عين مضمون بغيره وهو الثمن

والكفالة بالاعيان المضمونة وان كانت تصح عندنا خلافا للشافعي لكن بالاعيان المضمونة بنفسها

المبيع بيميناً فاسداً والمقبوض على سوماً الشراء والمقصود بما كان مضموناً بغيره كالبيع المرهون

ولا بما كان امانة كالوديعة والمستعار والمستاجر وما لمضاربة والشركة ولو قفل بتسليم البيع

قال قبض أو بتسليم الرهن بعد القبض إلى الرهن أو بتسليم المستاجر إلى المستاجر لأن التز

فَعَلُوا وَاحِدًا مِنْ أَسْتَحْدِثَ الْحَلَّ عَلَيْهَا فَإِنْ كَانَتْ بَعَيْنُهَا لَا يَصِحُّ الْكِفَالَةُ بِالْحَمْلِ لَا وَمَعَاجِزُ عَدْنَانِ

عنه ما حازت الكفالة لانه تمكنه الحمل علاماته نفسه الحمل هو المستحق وكذا من استاجر عبدا

الزوجة بكراً إلى <sup>١٦</sup> مناصبهم بالمالمائة أو إقصاء الكفاية أو بقية المال كفه إلى في المجلس

منه ما ذكره ما قبله ٤٣٦

وہذا عندنا بن حنیفہ رحمہ اللہ والی ہوا یوسف

لیس فرقی لکھیں  
کوئی ایسا نہیں ہے  
کیا کلام نہ ہو  
میرزا

والخلاف في الكفالة بالنفس ان جميعا له ان تصرف الغرام ويسد بها <sup>كأنه</sup> <sup>يستقبل</sup>

الرواية عنه وجب التوقف ما ذكرناه في الفصول في النكاح لها ان فيه على التملك هو التملك  
على الامانة وما عليه  
ابو يوسف

المطالبة منه فيقوم بها جميعا والموجود شطيرة فلا يتوقف على مواعيد المجلس في مسألة واحدة  
 أي من المجلس الطالب  
 فان كلام الواحد شرط العقد واليمين بالشرطين  
 أي القدر ١٢ يميني

وهي ان يقول المريض لو اشتهت ان تكفل عني بما علي من الدين فلقب مع غيبة الغرماء جاز لان

ذلك وصية في الحقيقة ولهذا تصح وإن لم يسبق المكفول لهم وهذا قالوا إنما تصح إذا كان لقال

يقال في قائم مقام الطالب الكلية اليه تفرغ الطالب متى فيه نفع الطالب كما اذا اخضر بنفسه وانما

يضطر بهذا اللفظ ولا يشترط القبول لأنه يراد به التحقيق دون المساومة ظاهراً في

هذه الحالة قصار كما الامر بالنكاح ولو قال المريض لك اجنبي مختلف المشايخ فيه قال

تسلیم ازماو شنیدند اعلان  
ازجیب من حبیب منصف من  
از کین

العين باديها  
تسليم قوتها  
الهلاك لانها  
مضمونة بعين  
ومنى ذاك  
فميت بها  
الهلاك بالموت  
عند الهلاك  
عيسى ١٢  
الاعمال غفر  
نفسها

---

يدل على ذلك الجمع قبل القبض في  
يسقطه في الثمن وإذا كان المبيع  
مضمونا على البائع بسببه واه في الثمن  
لا ينفسه لا يمكن تحقيق معنى الكفالة اذ هي  
ضمن الذمة في المطالبة ولا تحقق النعم  
بين الخصمين فان ما ثبتت على الاصل  
في حق الكفيل في الثمن لا يكون اثباتا  
من كونه مضمونا وما لم يكن اثباتا على الكفيل  
اثباتا على الاصل بخلاف الكفالة فليس  
المبيع حيث يقع تحقيق معنى الضم فيها  
وتغير الكفالات بالمبيع الكفالة

سهر

كتاب الكفالة  
ببطل الكتابة حيث لا يحسن  
الاجابة على الكفيل  
الاصل "كفالة" اذا اشتاق  
خلافه لشيء من وجهه عليه اذا اشتاق  
منعت الكفالة بالاعيان مطلقا با على  
اصل ان موجب الكفالة التزام اصل  
الدين في الذمة وكان محلها الدين دون  
العين وان شرط معتها قدرة الكفيل  
على الايفاء من عنده وذلك كالمطالبة على  
الدين ودون الاعيان وكالمطالبة في ذمة  
اصلنا ان الكفالة تختم ذمة الكفيل  
اصلنا ان المطالبة تفتقر الى كون  
مضمونها على الاصل لا محالة  
وكونه كونه

المطلوب  
عنا  
الصفحة  
بموجب

---

5

1







واذا مات الرجل عليه دين ولم يترك شيئا فتكفل عنه رجل للغرماء لم تصح عندنا بي حنيفة  
 وقالنا لا تصح لانه كفل بدين ثابت لانه وجب بحق الطالب لم يوجد له مسقط لهذا يبق في حق  
 احكام الاخذة ولو تبرع به انسان يصح وكذا يبق اذا كان به كفيل وما ان كان كفيل يترساق لان  
 الدين هو الفعل حقيقة ولهذا يوصف بالوجوب لكنه في الحكم لان يؤول اليه المالك قد عجز بنفسه  
 ومخلفه ففات عاقبة الاستيفاء فيسقط ضرورة والتبرع لا يعتمد قيام الدين اذا كان به كفيل اول  
 مال فخلقه والاقضاء الى اداء باق قال من كفل عن رجل يلف عليه بامره فقبضه الالف قبل ان  
 يعطيه صاحب المال فليس له ان يرجع فيها لانه تعلق به حق القابض على احوال قضاء الدين فلا يجوز  
 المطالبة في هذا الاحتمال من عجل كانه دفعها الى لساعي لانه ملكه بالقبض على ما نذكره لا ما اذا

ورجح فيها فالرجح له في الحكم لما بينا انتم ملكه قال احب الي ان يرده على الذي قضاها الكرك ولا يحجب عليه  
 اي اقتضاه ١٣٠٤ ملكه اى بومينته وحيثي ١٢ راجع ١٥ اى الاصيل ١٦ الرد ١٧  
 فالحكم وهذا عندنا بحديثه في رواية الجامع الصغير قال ابو يوسف ومحمد هوله لا يرده على  
 الذى قضاها فهو رواية عنه انهم يتصدق بهما انه يرجح في ملكه على لوجه الذي يتيناه فيسلم  
 وله انه تمكن الخبز مع الملك اما انه بسبيل من الاسترداد بان يقضي بنفسه اولاً انه رضى به  
 وان تفرغ القادر وخلفه وماذا كان يفضله والى  
 وان تفرغ القادر وخلفه وماذا كان يفضله والى  
 وان تفرغ القادر وخلفه وماذا كان يفضله والى

[illegible]



























كتاب الحوالة

قال وهي جائزة بالديون قال عليه السلام من أجل على فليدفع ولا نه التزم ما قبل على

تسليمه فصح كالكفالة وإنما اختصت بالديون لأنها تنبع عن النقل والتحويل في الدين

لا في العين قال تصح الحوالة برضاء المحيل والمحتمل عليه أما المحتمل فلان الدين حقه

وهو الذي ينتقل بهما والذم متفاوتة فلا بد من رضاه وأما المحتمل عليه فلأنه يلزم الدين

ولا لزوم بد من التزامه أما المحيل فالحوالة تصح بدنه رضاه ذكره في الزيادات لان التزام الدين

من المحتمل عليه تصرف في حق نفسه وهو لا يتضرر به بل فيه نفع لأنه لا يرجع عليه لم يكن

بإمره قال إذا تمت الحوالة برئ المحيل من الدين بالقبول قال فدرجته لله عليه لا يدرأ اعتبارا

بالكفالة اذ كل واحد منها عقد توثق ولنا ان الحوالة النقل لغة ومنه حوالة الغراس الدين منه

انتقل عن الذمة لا يبقى فيها أما الكفالة فللضمة والأحكام الشرعية على وفاق المعاني للغوية

والتوثق باختیار الأمل والأحسن في القضاء وإنما يجزى على القبول فالحوالة المحيل لا نه محتمل على

المطلبة اليه بالتوى فلم يكن متبرعا قال لا يرجع المحتمل على المحيل لان يتوى حقه وقال

الشافعي رحمة الله عليه لا يرجع وان توى لان البراءة قد حصلت مطلقة فلا يعنى كاسبب جديد

ولنا انها مقيدة بسلامة حقه له اذ هو المقصود او تفسخ الحوالة لفواته لا نه قابل للتفسخ فصح

كوصف السلامة في البيع قال التوى عندنا بى حنيفة رحمة الله عليه احد الامرين وهو

اما ان يحده الحوالة ويحلف ولا يثبت له عليه ويموت مفسلا لان العجز عن الوصول يتحقق

بكل احد منها وهو التوى في حقيقة وقال هذان الوجهان ووجه ثالث وهو ان يحكم الحاكم

بكل احد منهما وهو التوى في حقيقة وقال هذان الوجهان ووجه ثالث وهو ان يحكم الحاكم

بكل احد منهما وهو التوى في حقيقة وقال هذان الوجهان ووجه ثالث وهو ان يحكم الحاكم

بكل احد منهما وهو التوى في حقيقة وقال هذان الوجهان ووجه ثالث وهو ان يحكم الحاكم

بكل احد منهما وهو التوى في حقيقة وقال هذان الوجهان ووجه ثالث وهو ان يحكم الحاكم

المطالبة والبيع على سائر فليكون  
فان كانت الشراى سوا فليكون  
تفسخ الحوالة بعد حقه على المحيل فصح  
بإمره قال تصح الحوالة برضاء المحيل والمحتمل عليه أما المحتمل فلان الدين حقه  
وهو الذي ينتقل بهما والذم متفاوتة فلا بد من رضاه وأما المحتمل عليه فلأنه يلزم الدين  
ولا لزوم بد من التزامه أما المحيل فالحوالة تصح بدنه رضاه ذكره في الزيادات لان التزام الدين  
من المحتمل عليه تصرف في حق نفسه وهو لا يتضرر به بل فيه نفع لأنه لا يرجع عليه لم يكن  
بإمره قال إذا تمت الحوالة برئ المحيل من الدين بالقبول قال فدرجته لله عليه لا يدرأ اعتبارا  
بالكفالة اذ كل واحد منها عقد توثق ولنا ان الحوالة النقل لغة ومنه حوالة الغراس الدين منه  
انتقل عن الذمة لا يبقى فيها أما الكفالة فللضمة والأحكام الشرعية على وفاق المعاني للغوية  
والتوثق باختیار الأمل والأحسن في القضاء وإنما يجزى على القبول فالحوالة المحيل لا نه محتمل على  
المطلبة اليه بالتوى فلم يكن متبرعا قال لا يرجع المحتمل على المحيل لان يتوى حقه وقال  
الشافعي رحمة الله عليه لا يرجع وان توى لان البراءة قد حصلت مطلقة فلا يعنى كاسبب جديد  
ولنا انها مقيدة بسلامة حقه له اذ هو المقصود او تفسخ الحوالة لفواته لا نه قابل للتفسخ فصح  
كوصف السلامة في البيع قال التوى عندنا بى حنيفة رحمة الله عليه احد الامرين وهو  
اما ان يحده الحوالة ويحلف ولا يثبت له عليه ويموت مفسلا لان العجز عن الوصول يتحقق  
بكل احد منها وهو التوى في حقيقة وقال هذان الوجهان ووجه ثالث وهو ان يحكم الحاكم  
بكل احد منهما وهو التوى في حقيقة وقال هذان الوجهان ووجه ثالث وهو ان يحكم الحاكم

على ما لا بد من ان لا يكون له حصة في الدين ولا ان يكون له حصة في الدين

على ما لا بد من ان لا يكون له حصة في الدين ولا ان يكون له حصة في الدين

على ما لا بد من ان لا يكون له حصة في الدين ولا ان يكون له حصة في الدين

المطالبة والبيع على سائر فليكون  
فان كانت الشراى سوا فليكون  
تفسخ الحوالة بعد حقه على المحيل فصح  
بإمره قال تصح الحوالة برضاء المحيل والمحتمل عليه أما المحتمل فلان الدين حقه  
وهو الذي ينتقل بهما والذم متفاوتة فلا بد من رضاه وأما المحتمل عليه فلأنه يلزم الدين  
ولا لزوم بد من التزامه أما المحيل فالحوالة تصح بدنه رضاه ذكره في الزيادات لان التزام الدين  
من المحتمل عليه تصرف في حق نفسه وهو لا يتضرر به بل فيه نفع لأنه لا يرجع عليه لم يكن  
بإمره قال إذا تمت الحوالة برئ المحيل من الدين بالقبول قال فدرجته لله عليه لا يدرأ اعتبارا  
بالكفالة اذ كل واحد منها عقد توثق ولنا ان الحوالة النقل لغة ومنه حوالة الغراس الدين منه  
انتقل عن الذمة لا يبقى فيها أما الكفالة فللضمة والأحكام الشرعية على وفاق المعاني للغوية  
والتوثق باختیار الأمل والأحسن في القضاء وإنما يجزى على القبول فالحوالة المحيل لا نه محتمل على  
المطلبة اليه بالتوى فلم يكن متبرعا قال لا يرجع المحتمل على المحيل لان يتوى حقه وقال  
الشافعي رحمة الله عليه لا يرجع وان توى لان البراءة قد حصلت مطلقة فلا يعنى كاسبب جديد  
ولنا انها مقيدة بسلامة حقه له اذ هو المقصود او تفسخ الحوالة لفواته لا نه قابل للتفسخ فصح  
كوصف السلامة في البيع قال التوى عندنا بى حنيفة رحمة الله عليه احد الامرين وهو  
اما ان يحده الحوالة ويحلف ولا يثبت له عليه ويموت مفسلا لان العجز عن الوصول يتحقق  
بكل احد منها وهو التوى في حقيقة وقال هذان الوجهان ووجه ثالث وهو ان يحكم الحاكم  
بكل احد منهما وهو التوى في حقيقة وقال هذان الوجهان ووجه ثالث وهو ان يحكم الحاكم







[illegible]

قالت روف

رسول الغمر  
في الحارث في مسند  
عبدنا حص بن حمزة  
بن مصد

سمعت علياً يقول قال  
العلي

فقد يوازيه من قبة الحكمة  
سبحان من لا يوصف بحسب

ابن عبد الله بن أبي  
البيوع واعلم بسبب ان  
انتم

المعروف عندنا كالمعروف عندكم

ابن مفضل بن صالح بن ابي حمزة

1

1

قوله في الخيال وانما رضى  
ينقل هذه الى الخيال عليه شتره ان يكافئ قدوما  
عليه ويبيده فمتعلق به جهة استيفائها فضلا  
يمكن للمخيل من اخذها ولو قدما الموضع وغيره الى  
المخيل من لانه استهلك محض شئ ولا يحق اخذها  
قوله على مثال الزمان فانه لما  
عنا به **قوله** على مثال الزمان مطابقة الزمان  
تعلق بين الزمان وبين الزمان كما وان كان  
قبل ما دال الدين **قوله** دال ان كان  
به الإشارة الى حكم آخر بخلاف الحكم بالحوالة  
الزمن بعد انقضاء في حكمها حتى الاخذ بحسب  
والدين بوان الحوالة اذا كانا  
مقتضية بالخير

[illegible]

عليه السلام وظلاله  
تنتقل  
الذي هو حقيقته  
فان يكون غيره  
في خلاف المطلقة  
الذين احسنك  
والاعين ولم ينقل  
تعلق الحصادي لحي

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible]

فوله يركه السفاح  
وبه السائق في الموضع  
الكل كلفا والحواله فاما البصر  
الون ١٢  
النفادى الصخرى وغيسر  
مشترطاني القرض قوم  
الشترط فاسدان لم يكن  
الشترط في الواقعات  
مالا على ان يكتب بمال  
كوزان وقدر غير شرط وتكتب  
الكتبيل بنحو  
مض

وقال أسناده حسن  
 الحديث واخرج ابن  
 عسار عن ابن  
 أبي عمير عن  
 ابن أبي عمير عن  
 ابن بكير عن  
 علي بن حاتم عن  
 علي بن موسى  
 العمري عن  
 البخاري والنسائي  
 في إسناده  
 ابن حاتم عن  
 علي بن حاتم عن  
 علي بن موسى  
 العمري عن  
 البخاري والنسائي  
 في إسناده

[illegible]

منعلقة ص  
ما اجيب به  
ومرأاة الح  
الخرعن ا  
قال بعثا  
عليه وسلم  
فقال عالم  
واقض به

الحديث  
تأخر من وجوه  
بين عباس  
لنبي صلى الله  
عليه وآله  
ما التفتيح  
هم الحديث

[illegible][illegible]

ووظف الطريق قبل من  
الفيض

فخرج اعتمادا ايضا حيث كان  
الضغى في غير مكان كما  
نحوه وادام القضي بهذا الترتيب  
مكونة الترتيب في الواقع  
بالاعلى ان يكتب له بالي  
ان اقرض بالترتيب وكاتب  
الكاتب بنحوه الى موضع  
هنا فافهم فيه ورأى من ان  
الوقت قضاها حسن ما عليه  
منه وطاهر ودون  
على الدرر

فان الزيادة فظاهر  
والقوى الساعى  
شروطا في القرض  
فما قاسد والاباح  
استعمل على وقت صل  
لكل كذا فانه لا يجوز  
عاده فكذا لو قال  
على ان اعطيك  
فان عباس فلك الا ترى  
واذا لم يكن

فان كان يعرف ان ذاك النقص قد مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحاشية في مسنده عن علي بن ابي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جرت منه فمرو به انتهى في مصنفه ترك الحديث قاله ابن شبيب

في الايون واليون  
 يتقلح في القفا  
 لهاد هو القفا  
 والقفا في بقل  
 ذكر ما ينشأ من  
 الخصال في علم  
 والادب في الا  
 مجموع والد  
 قبة تستحق  
 الفزع من  
 بالادب في علم  
 الفلك في علم

[illegible]

استقام في صل اللغه آية سحر كبر عبيد ان يراه مع سحر قور الملامية اكل العنقية القول على الجرس اذاني اسم محامي

وَمَا وَى  
لِلْمَاسِيْلِ  
ابْنِ عَمِلٍ  
قَالَ لَمَّا  
صَلَّى اللهُ  
عَلَيْهِ ابْنُ  
الْيَمَنِ قَا  
فَذَكَرَ

بوداؤد فی  
عن عبدا  
لنصر بن المہدی  
ستعمل النبی  
علیہ السلام  
طالب علی  
ن علی دعائی  
خلا بیت ۱۲۱۲

شهادت منبر الابرار  
العلم القضاء والعدل  
عليها السلام

٤٢٤  
فقد علم الشهاده اذا  
القاضي تاضل

أهم الفاعل إشارة إلى  
أهمية غير لا يطلبه

ولواختياره على المتولى

من ومحمدا وعليه اجماعا  
بلفظ

عليه وسلم عليا قاضيا الى  
سنتين

السيد علي بن محمد بن عبد الله

صف القضاء ففرغ من كتابة

۱۲۸

--	--







فرض كفاية لكونه امر بالعرف قال يكره الدخول فيه لمن يخاف العجز عنه ولا يأمن على نفسه  
الحقيقة في كيد لا يصير شرطاً لمباشرة القبيح وكره بعضهم الدخول فيه فختار القول عليه السلام  
جعل على لقضاء فكان ما دمج بغير سكين والصحيح ان الدخول فيه لخصه طبعاً في قامة العدا  
عزيمة فاعله تخلف ولا يوفق له ولا يعينه عليه غيره ولا بد من اعانة الا اذا كان هو اهل القضاء  
دون غيره فيجوز ان يفترض عليه لتقلد صيانة حقوق العباد واخلاء للعالم عن الفساق  
وينبغي ان لا يطلب العارية ولا يسألها لقوله عليه السلام من طلب القضاء وكل الى نفسه ومن اجبر عليه  
نزل عليه ملك يسده ولا من من طلبه يعقد على نفسه فيجوز من اجبر عليه يتوكل على ربه  
فيلزم ثم يجوز التقلد من السلطان الجائر كما يجوز من العادل لان الصحابة تقلدوا من معاوية  
والحق كان بيد علي رضي الله عنه فوثقوا التابعين تقلدوا من الحجاج وهو كان جائراً الا اذا كان  
لا يمكنه من القضاء بحق لان المقصود لا يحصل بالتقلد بخلاف اذا كان يمكنه قال من قلد القضاء  
يسأل عن يوان القاضي الذي كان قبله هو الخرافة التي فيها السجدة وغيرها وضعت فيها لتكون حجة  
عند الحاجة فتجعل في يد من له ولاية القضاء ثم ان البياض من بيت المال فظاهر ان اذا كان من مال الخصم  
لا يتم وضعها في يده لعله قد انتقل للمولى وكذا اذا كان من مال القاضي هو الصحيح لانه اذا تداركتموه  
وبعث امينين ليقبضاها بخبرة الغرض امانة يسألانه شيئا فشيئا ويجعلان كل نوع منها في خريطة  
كلا لا يشتب على المولى هذا السؤال لكشف الحال لا لزام قال ينظر في حال المحبوسين لانه نصبه اذن  
اعترف بحق الزم اياه لان الاقرار طرد ومن انكره قبل الغرض عليه لا يبينه لانه بالغ الغرض بالاعلان  
وشهادة الفرد ليست حجة لاسيما اذا كانت على فعل نفسه فان لم تقم لم يجعل تخلفه حتى ينادى عليه

فرض كفاية لكونه امر بالعرف قال يكره الدخول فيه لمن يخاف العجز عنه ولا يأمن على نفسه  
الحقيقة في كيد لا يصير شرطاً لمباشرة القبيح وكره بعضهم الدخول فيه فختار القول عليه السلام  
جعل على لقضاء فكان ما دمج بغير سكين والصحيح ان الدخول فيه لخصه طبعاً في قامة العدا  
عزيمة فاعله تخلف ولا يوفق له ولا يعينه عليه غيره ولا بد من اعانة الا اذا كان هو اهل القضاء  
دون غيره فيجوز ان يفترض عليه لتقلد صيانة حقوق العباد واخلاء للعالم عن الفساق  
وينبغي ان لا يطلب العارية ولا يسألها لقوله عليه السلام من طلب القضاء وكل الى نفسه ومن اجبر عليه  
نزل عليه ملك يسده ولا من من طلبه يعقد على نفسه فيجوز من اجبر عليه يتوكل على ربه  
فيلزم ثم يجوز التقلد من السلطان الجائر كما يجوز من العادل لان الصحابة تقلدوا من معاوية  
والحق كان بيد علي رضي الله عنه فوثقوا التابعين تقلدوا من الحجاج وهو كان جائراً الا اذا كان  
لا يمكنه من القضاء بحق لان المقصود لا يحصل بالتقلد بخلاف اذا كان يمكنه قال من قلد القضاء  
يسأل عن يوان القاضي الذي كان قبله هو الخرافة التي فيها السجدة وغيرها وضعت فيها لتكون حجة  
عند الحاجة فتجعل في يد من له ولاية القضاء ثم ان البياض من بيت المال فظاهر ان اذا كان من مال الخصم  
لا يتم وضعها في يده لعله قد انتقل للمولى وكذا اذا كان من مال القاضي هو الصحيح لانه اذا تداركتموه  
وبعث امينين ليقبضاها بخبرة الغرض امانة يسألانه شيئا فشيئا ويجعلان كل نوع منها في خريطة  
كلا لا يشتب على المولى هذا السؤال لكشف الحال لا لزام قال ينظر في حال المحبوسين لانه نصبه اذن  
اعترف بحق الزم اياه لان الاقرار طرد ومن انكره قبل الغرض عليه لا يبينه لانه بالغ الغرض بالاعلان  
وشهادة الفرد ليست حجة لاسيما اذا كانت على فعل نفسه فان لم تقم لم يجعل تخلفه حتى ينادى عليه

المراتب في القضاة احاديث الهداية  
حدثنا من جعل  
على الفضل فكان قد  
بغير سكين اذ لم يقد  
احمد و ابن ابي شيبه  
والعزاس من حديث  
ابن هريه بلفظ من  
جعل قاضياً فقد ذبح  
بغير سكين و هو الحاكم  
والدارا فطوى اخوجه  
ابن عدي من حديث  
ابن عباس بلفظ من  
استغنى فقد ذبح  
بغير سكين واستاده  
صنيف قوله وقد  
جاء في التكميل من  
الفضل انما وفدا  
اجتنبه ابو حنيفة  
وصبر على الصواب و  
اجتنبه كثير من السلف  
وقيد عهد بقاء ولا يثن  
يوماً او اسبوعين حتى  
تلقاه اما الاثبات فيها  
حدثنا من جعل قاضياً  
الذي قبله وحديث  
ابن ذرارة قال قال  
الشيخين لا تلبس مال يقيم  
اخوجه مسلم من حديث  
بريدة القضاة تلحقه  
انفان في الدار واحد  
في الجنة الحديث  
اخوجه البوداد و  
صحة الحاكم وعنه  
ابن هريه سافعة  
ليوشك الرجل ان  
يقضي انه خرم من الثريا  
ولم يزل من اهل الناس  
شيئاً اخوجه الحاكم  
وعنه عائشة سمعت  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول يدي  
بالقاضي العادل يوم  
القيامة فيلحق من شدته  
الحساب ما يقضي انه لم  
يقض بين اثنين في عمارة  
صاح اخوجه ابن جابر  
وعنه ابن عمر سافعة  
كان قاضياً فقصي بالحد  
كان من اهل الناس  
قصي بجهل كان من اهل  
الناس او قصي بعدل  
فالمحك ان يثقل بال

المراتب في القضاة احاديث الهداية  
حدثنا من جعل  
على الفضل فكان قد  
بغير سكين اذ لم يقد  
احمد و ابن ابي شيبه  
والعزاس من حديث  
ابن هريه بلفظ من  
جعل قاضياً فقد ذبح  
بغير سكين و هو الحاكم  
والدارا فطوى اخوجه  
ابن عدي من حديث  
ابن عباس بلفظ من  
استغنى فقد ذبح  
بغير سكين واستاده  
صنيف قوله وقد  
جاء في التكميل من  
الفضل انما وفدا  
اجتنبه ابو حنيفة  
وصبر على الصواب و  
اجتنبه كثير من السلف  
وقيد عهد بقاء ولا يثن  
يوماً او اسبوعين حتى  
تلقاه اما الاثبات فيها  
حدثنا من جعل قاضياً  
الذي قبله وحديث  
ابن ذرارة قال قال  
الشيخين لا تلبس مال يقيم  
اخوجه مسلم من حديث  
بريدة القضاة تلحقه  
انفان في الدار واحد  
في الجنة الحديث  
اخوجه البوداد و  
صحة الحاكم وعنه  
ابن هريه سافعة  
ليوشك الرجل ان  
يقضي انه خرم من الثريا  
ولم يزل من اهل الناس  
شيئاً اخوجه الحاكم  
وعنه عائشة سمعت  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول يدي  
بالقاضي العادل يوم  
القيامة فيلحق من شدته  
الحساب ما يقضي انه لم  
يقض بين اثنين في عمارة  
صاح اخوجه ابن جابر  
وعنه ابن عمر سافعة  
كان قاضياً فقصي بالحد  
كان من اهل الناس  
قصي بجهل كان من اهل  
الناس او قصي بعدل  
فالمحك ان يثقل بال







في الودائع وارتفاع الوقوف في عليا تقوم به البيئته أو يعترف به من هو في يده لأن كل لك

قولہ فیہا لانه ثبت باقرارہ ان الید كانت للقاض فیصح اقرار القاضی کانه فی یدہ فی الحال کا اذ ابدی

للقاضيه باقره الثاني يسلم الى مقرر من جهة القاضيه فان يجلس للحكم جلوسا ظاهرا في المسبحه  
 والمقرر ان يكون من جنس من النساء ولا يجلس في طول اليوم ولا يتغير

يكره الجلوس في المسجد للقضاء لأنه يحضره المشرك وهو مجنون لنقض الخلع هي مطلق  
قال الله تعالى هذا المشركون عسوف

فَاللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ

أما المراسلة أو العهد من فصل بينهما وبين خصمها كما إذا كانت الخصومة في الدابة أو لوجس

وَحَدَّثَنَا قَالِ لَا يَقْبَلُ هَدِيَّةَ الْإِمْنِجِي حِمْرًا وَمِنْ جَرَتْ عَادَتُهُ قَبْلَ الْقَضَاءِ بِمَهَادَا

بقضاءه حتى لو كانت للقريين بخصوصه لا يقبل هديته وكذا اذا زاد المهدي على المعتاد او كانت

فان قلت كذب قد غلبت عليه انضاع الاشياء

یہی ہذا غیب الاول ہذا مخفی  
علی ان (موصوف)   
الاولی کا ذابہ بحسبوں اہل قمار  
طریقہ رسول اللہ قال تم قاضیہ قال  
طریقہ رسول اللہ فانی کا غیب  
روح الیہما مخفی  
طریقہ رسول اللہ علی  
طریقہ رسول اللہ کان لہ  
طریقہ رسول اللہ

2000

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

مضى المفعول ويؤيد

بالدفع الى  
الحسب البيعة الى القاضي  
او قال عفته الى ولا  
المنقول

ادری  
عقوله اولی قلم  
الان متصل فی الجمله قال

وسط المدينة

فلم يعرف انما خرج

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى عليه السلام  
وآله وصحبه وسلم

من أشتد ما قال عامر بن عبد الله

عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله

\_\_\_\_\_

ویداد القصد کلانی فی جہت

علي بن أبي طالب عليه السلام قال

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ  
لو اننا لم نكن من  
الراغبين

عبدالله بن محمد بن عبدالمطلب

فمن ثم ان اخذ القائلين

ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه

المحكمة والقانون  
الذي هو في الحقيقة  
الذي هو في الحقيقة

مجلس  
العلماء

میں

لشئ من هذا البول و  
إذ القدر راغماً في  
لذكو الله تعالى والصلوة

لَا يَبَالُ فِيهِ وَأَنَا بَنِي  
لِذِكْرِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ

في معتكف كانه يشير  
الى حديث كعب بن مالك

عليه السلام كشف سحر  
حجراته فنادى يا كعب  
انك ضل الشيطان الحرام

الله صلى الله عليه وسلم  
يخطب يوم الجمعة اذا  
انقضى رجل فقال اقم

قال فتدعنا في المسجد  
وانا شاهد متفق عليه

الخصومات فيها آثار  
منها ما ذكره البخاري

مروان بن الحنفية  
تأبى بالمعبر

[illegible]



[illegible]

خصوصه لانه الاجل لقضاء فيتم اياه ولا يحضر دعوة الا ان تكون عامة لان الخاصة لاجل

القضاء فية بما لا يجابته بخلاف العامة ويدخل في هذا الجواب قسيمة هو قولها وعن محمد انه يجيبه ان

كانت خاصة كالمهديّة والخاصّة والعلم المضيف ان القاضي لا يحضرها او يتخذها قال في شهده

حيث لا يجوز ما من قريب  
والعامة يجهل بحقيقة انصراف العاصم الا ان  
اي القدر الذي استثنى

الحناية ويعود المريض لان ذلك من حقوق المسلمين قال عليه السلام لا يسلم على المسلم ستة

حققة وعدّها ههذين ولا تُضف أحدا لخصمهم من خصمهم لأن النعم عليه السلام نعم عز ذلك

من المراضع اعور البليانة منتهى شهور القاضي را

تهدئة الفم اذا خرجت اسهال في هذا حال الحام والاقا

ای قہ ایل  
بڑا تقدیر کا  
اتقان و اتقان  
افغانی سے تفسیر  
نہاں ہوا

خلیسو بیہام می جاسن سارہ والنصر پندرا احمد اور یسیر الیہ ریسنہ جاسنہ امروہوں لیا  
ایہ کیلنگم امرہ کا سوا بالاس اور لغین اور الحاجیہ ای تہہ لیل

فلسفة القلب في خير مبدئ الحق لا يصح كذا في جاحلها لان يجرى على حصص لا يمان بهم واحد  
 القاضي ٣ بسبب شك القاضي ٢ خصم ١

منہم لانیدھب بمحابۃ القضاء قال یلزمہ تلقین الشاہد معنای ان یقول لی الشہادۃ

لان الشاهد قد يحصر لهابة المجلس فكان تلقيه نياحياء الحق بمنزلة الاشخاص التكفيل فصل

بدافع ما عليه لان الحبس جزء الماطلة فلا بد من ظهورها وهذا اذا ثبت الحق باقراره لانهم يعرفون

مَطْلَعًا أَذْثَبْتُ بِالْبَيِّنَةِ حَبْسَهُ كَمَا ثَبَتَ لَظْهُوَ الْمَطْلُوعِ أَنْكَارَهُ قَالَ فَإِنْ ائْتَنَعَ حَبْسُهُ فِي كُلِّ بَيْنٍ لَزِمَ بَدَلُهُ

عليه السلام باختياره وليا<sup>١٤</sup> لسيادته اذ هم<sup>١٥</sup> اباؤهم الامارة<sup>١٦</sup> الرجال وقال<sup>١٧</sup> ابايكم معا دون معا<sup>١٨</sup> معا

[illegible]

مکتبہ دیوبند، دارالحدیث، علی گڑھ، اتر پردیش، ہندوستان

علی بن ابی طالب علیه السلام  
 فی حبس و شرف  
 ایضا فی حبس و شرف  
 کانت عامه و کانت عامه

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى عليه السلام  
الذي جعل القرآن

ان المختار  
الرواسع  
التيقة والرفي

حاصل بیت المسلم علی  
المسلم حقته حقوق و  
قولی فی غیر حقته  
قولی ان یشاء الخ  
من یشاء

ذكروا منكم من هوذا الجهاد  
 وعودوا اليه بعض قسطنطين  
 موضع التفتت  
 من قاعين الى قاعين  
 ان يكونوا منكم منكم

بلفظ حق المسلم على نفسه  
وفي الناس عن أبي العباس  
عنه السلام

في الادب المشرقي للبليوت  
حل بيتا النسخ عن صبا  
الشيخ محمد بن عبد الله بن  
الشيخ محمد بن عبد الله بن

احمد الخصميين اسلمني و  
عبد المراتق والدار قطع  
في سنة ١٠٠٠ هـ

الحسن قال جاء رجل  
فقال يا علي بن أبي طالب  
يا علي بن أبي طالب

ما كان المجلس  
ازدنت في نفس على صفة

[illegible]

حصه وماوى الطير  
 فى الاوساط طريقت  
 واذا استنصحت  
 السادسة  
 فى  
 فى الاوساط طريقت

ابن حبيب بن ابي الاسود  
عن ابي بصير عن علي بن حكيم  
عن ابي بصير عن علي بن حكيم  
عن ابي بصير عن علي بن حكيم

اذا اتي احدكم بالقسطه  
فامسوا به في المجلس

عن الامام

لمن كان له ان يترك  
عنه الاثر

ابو جعفر عليه السلام  
رايتموه على فاضله فلما  
كان في المجلس فان النبي

والاشياء ما في النظر الحق  
والطهارة في معنى حديث  
علي بن ابي طالب عليه السلام  
عليه السلام في قوله تعالى  
عليه السلام في قوله تعالى  
عليه السلام في قوله تعالى

اعم سلمه بلفظ من التبت  
 يا لقصد يا ابن المسلمين  
 قوله الماطلة ماطلة  
 على التذكير على  
 الامانة خصمه  
 المستحب

فليس وبينه وبين الحق  
والإشارة والنظم ولا  
رأيه صفة على أحى

الخصمين ألقوا من  
الأخرو ساء الدار قطع

من وجه آخر يلفظ من  
اشبه بالفتح أعين المولى

فليعدل بينهم في الخطه  
بواسطه سنة ومقدرا ١٢

ازدواج و نامگذاری و تسبیح و طهاره

سلطان فیروز

اَللّٰهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلٰى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلٰى اٰلِهِٖ وَسَلِّمْ



فقد علمه لان الاصل هو العشرة  
والقول قول من تكلم في  
خلافه

وَأَمَّا فِي الْمَدِينَةِ الَّتِي كُنتُمْ تُكَذِّبُونَ عَنْكُمْ  
رُسُلَهُمْ فَمَا تَوَلَّوْا إِلَّا لَمَعَةً  
مِنْ النَّارِ

وَأَن تَقُولَ نِعْمَ بِاللَّهِ فَإِنَّهُ أَمَرَ قَوْمَ لُوطَ بِمَا كَانُوا عَمِلُونَ

في النقطة التي ذكرتها اذا قلت على  
الرجاء ان يكون النقطة التي ذكرتها  
لا ترجع اليها

من قال قول  
في الأصل من  
إذا  
عنان الذي ملاحظ الشيخين إذا  
القول كان القول  
النوع

منازلته المكيون ابو  
عبد

قال لا يحبس فيما سوى ذلك اذا قال في فقير الا ان يثبت غريمه ان لا فلا يحبس لان لم يوجد كماله  
 اليسار فيكون القول قول من عليه الدين على المدعى ثبات غناه ويروى ان القول لمن عليه الدين  
 في جميع ذلك لان الاصل هو العسرة ويروى ان القول له الا فيما بدله مال في نفقة القول قول  
 الزوج انه معسر وفي عتاق العبد المشترك القول للمعتق المسألتان تؤيدان القولين الآخرين  
 والتخريج على ما قال في الكتاب انه ليس بدين مطلق بل هو صلة حتى تسقط النفقة بالموت على الاتفاق  
 وكذا عندنا في حنفية ضمان الاعتاق ثم فيما كان القول قول المدعى له مالا او ثبت ذلك بالبينة  
 فيما كان القول قول من عليه يحبس شهرين او ثلاثة ثم يسأل عنه فالحبس لظهور ظلمه في الحال  
 انما يحبس مدة ليظهر ماله لو كان يُخفيم فلا بد من ان تمتد المدة ليفيد هذه الفائدة فقد  
 بما ذكره ويروى غير ذلك من التقدير شهر او اربعة الى ستة اشهر والصحيح ان التقدير موقوف  
 الى القاضي لاختلاف احوال الاشخاص فان لم يظهر له مال خلى سبيله يعني بعد مضى المدة  
 لانه استحق النظر الى الميسرة فيكون حبسه بعد ذلك ظما ولو قامت البينة على فلاسه قبل ذلك  
 تقبل في رواية وفي رواية لا تقبل على الثانية عامة المشايخ رة قال في الكتاب في سبيله لا يجوز لغيره  
 بين غرانه وهذا كلام في الملازمة وسنة ذكره في كتاب الجحمان شاء الله تعالى في الجامع الصغير  
 اقر عند القاضي بدين فانه يحبس ثم يسأل عنه فان كان ميسرا ابد حبسه ان كان معسرا خلى سبيله وروى  
 اذا اقر عند غير القاضي وعند مرة فظهرت ما طلته الحبس او اودته قد بيناه فلا نعيد قال في مجلس الرجل  
 نفقة زوجته لانه ظالم بالامتناع ولا يحبس الوالد في دين لانه نوع عقوبة فلا يستحق الولد على الوالد الجحد  
 والقصاص الا اذا امتنع عن النفاق عليه لان فيه احياه لولده ولانه لا يتدارك لسقوطها بضع الزمان والله اعلم

[illegible]

في النقرة فان اخبر عن اعضاءه قبل الجس  
 فاحصل اذعان اذ شهد بذلك هذا فن  
 محمد بن قيس روى عن ابي بصير عن ابي بصير  
 واما لو كان يخشى الشيخ العالم ابو بصير عن الفضل  
 فقال ابو بصير لا يفتي في هذه البيعة  
 ان القاضي يحكم ولا يفتي في هذه البيعة  
 وهذا لان البيعة على الاحرار بينة على الخلق  
 فلا يقبل الا اذا كانت بخير وبقول الجس  
 لما ثبت بخير وبقول الجس ومضت عليه  
 في نقد ما ثبت بخير وبقول الجس  
 انما ثبت بخير وبقول الجس



باب کتاب القاضی الی القاضی

قال يقبل كتاب القاضي الى القاضي في الحقوق اذا شهد به عند الحاجة على اثنين فان شهد

عنه حاضره حكم بالشهادة لوجود الحجة وكتب بحكم وهو الذي عو<sup>ض</sup> سجلاً وان شهد ابغير حاضرة

لخصه لم يحكم لان القضاء على الغائب لا يجوز وكتب بالشهادة ليحكم المكتوب اليه بها وهذا هو الكتاب  
الخاص الى المكتوب اليه

حكمه هو نقل الشهادة في الحقيقة ومختص بشرائط ذكرها أن شاء الله وجوازها لمسا من الحجج  
ولا يكتب لهم إلا ما في الكتاب إليه

ون المدعى قد يتعذر عليه الجمع بين شهوده وخصمها شب الشهادة على الشهادة وقوله في الحق

ندرج تحت الدين والنكاح والنسب المغصود الامانة المحمودة والمضاربة المحمودة لان كل ذلك

منزلة الدين هو يعرف بالوصف يحتاج فيه الى اشارة ويقبل في العباد ايضا لان التعريف

بالتحديد لا يقبل الاعيان المنصولة الحاجة الى الاشارة وعن ابي يوسف انه يقبل  
 اي ماني محمد والارقمه ١٦  
 كالغابة والحبوب والاشجار  
 سلا المرقه ١٧

عبدون الأمة لعليها الاباؤ في دوحا وعنه اميقبل فيها بشرائط تعرف في موضعة عن  
ميسري

بها انية افه حسانة او مزاو او اليا نية

كتاب الاشهاد وقرجان اور جاو ام آئين: اور ان کا کمال فائدہ الامور

١٣ مئة و هذا لانه ملازم فلا بد من الكيفية بخلافه كما ان الاستدلال من امر الى امر ملازم

فَخَالَفَ رَسُولَ الْقَاضِي إِلَى الْمَنَظَرِ فَوَسَّيْتُهُ إِلَى الْقَاضِي أَنْ يَأْتِيَ بِأَمْرٍ بِالْمَنَظَرِ

١٩  
 في الغدوري ١٢ ميني جئت ليقول غير مينة  
 في الغدوري ١٢ ميني جئت ليقول غير مينة  
 في الغدوري ١٢ ميني جئت ليقول غير مينة

يَحْتَمِلُ بِحُضْرَتِهِمْ وَيُسَلِّمُهُ إِلَيْهِمْ كَيْلَا يُتَوَقَّعُ التَّغْيِيرُ وَهَذَا عِنْدَ الْحَنِيفَةِ وَفِيهِ

ن علم ما في الكتاب الختم بحضرهم شرط وكذا أحفظ ما في الكتاب عندنا وهذا

لے لے ان شہدوں کے لئے کہ وہ  
میں سے ہیں اور میں نے ان کو  
توڑ دیا ہے۔

[illegible][illegible][illegible]







[illegible]

يَدْفَعُ إِلَيْهِمْ كِتَابًا آخَرَ غَيْرَ مَخْتُومٍ لِيَكُونَ مَعَهُمْ مَعَاوَنَةٌ عَلَى حِفْظِهِمْ وَقَالَ بُو يُوسُفَ آخِرَ أَمْرٍ

بشرط ايضا سهل في ذلك لما يتلى بالقضاء وليس بخبر كما عاينة واختار شمس العلماء السرخسي

فلا بد من حضوره بخلاف سماع القاضى الكاتب لانه للنقل بالحكم قال <sup>الشيخ</sup> اذا سلم الشهود اليه <sup>الشيخ</sup> القضى <sup>الشيخ</sup> القضى <sup>الشيخ</sup> القضى

وَحَقَّقَ فَقَالَ الْقَاضِي قَرَأَهُ عَلَى الْخَصْمِ الزَّيْفِ مَا فِيهِ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعَمْدُهُ وَقَالَ

والصحيح انه يفضل لكتاب بعد ثبوت العدد المذكور انحصاراً في انه ربما يحتاج الى زيادة الشهود  
فرض شاستن نزلهم كان

حتى لو مات او عزل ولم يبق اهلاً للقضاء قبل وصول الكتاب لا يقبله <sup>القول</sup> لان الحق بواحد من الرعايا <sup>القول</sup> فلا ينفذ الكتاب <sup>القول</sup> <sup>القول</sup>

كتب الى فلان بن فلان قاضى بلد كذا والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لان

مشأخاره لأنه غير معرف ولو كان مات الخصم ينقذ الكتاب على ارثه لقيامه مقامه  
 اي قبل وصول كتاب القاضي الى القاضي ١١

فصار كالشهادة على الشهادة وكان مبناهما على الاسقاط وفي قبوله سعي في اثباتهما  
 و في قبوله فيهما ۱۲

۱۲ قولم از غیر من  
میگویم که اینها را با خود نمی دانم  
و میگویم که اینها را با خود نمی دانم  
و میگویم که اینها را با خود نمی دانم

من الختم فله ايهما  
قوله بخلافه على القاضي  
ان فانه ليس بشهادة  
الحضرة

[illegible]

جستارم انقل فاذا اشتد

الحشر ط العدة للنفوس

ی لم نظم یحتاج الی العلم

اولم یسبح للاله

مأمون اذا تولى الامر

فإنه قد يكون بعض المشايخ

عن الامام علي بن ابي طالب

لقد فاض

بخطاب من ابن أبي عمير  
عن النعماني عن ابي جعفر عن الزهري  
عن علي بن فضال عن ابي عبد الله  
عن ابي بصير عن ابي حمزة

ان يقال علم ذلك  
بما يثبت القضاة من  
تدوين

كان جباراً  
فلان لا ينبغي لعبد المولى  
عنه

عن أبيه

قوله لا اله الا الله  
ما مضى فاضيا آخرى  
والله اعلم بالصواب

يقبل قاضيان  
انفصالا احدهما للاخر  
الم يلقين منكم

من علماء  
الان كذا فاعمل يا حقيق الكفا  
عبد بن عبد القاضى  
عيسى

يُفَضِّلَانِ السَّيْلَ  
كَتَبَ فِي مَكَانٍ لَا يَلْتَمِزُهُ  
مُطَاعَاتُ الْوَهْدَى الْخَفِيَّةِ

الم فضائل مطلقه

باب القاضى في  
المقولة  
من فلات بن فلات







لا علم لم يردك كان الذي يتقيد  
عن قوله فوني الما

واما قوله في قوله تعالى  
 فاعلم ان الله لا يهدي  
 القوم الضالين  
 فاعلم ان الله لا يهدي  
 القوم الضالين  
 فاعلم ان الله لا يهدي  
 القوم الضالين

عليها شأ بهي زود قضی  
القاضي بالكل معناه كل المزوج وطبها  
وكل ثمرة أو تكون عند ايجنته وعنه  
محدود لا يجل لما ذاك **عليه**  
قولهم سبب معين واما الواردى ملكا  
مطلقا لا يمان السبب بالقضاء  
فيه بشهادة الزور لا ينفذ باطلت  
بالاجماع لان بنك لا يمين فيهم القضاء  
باطل لانه لا يمين مطلقا في سبب  
لان انشا الملك مطلقا انشا السبب  
منه مع العباد وخذ انشا السبب  
لان في سبب الملك كثره وليس  
البعض باولى من البعض **انها**  
**عليه** قولهم في العقود منها اذا  
قضى بالبيع بشهادة الزور سوا كانت  
المرعى من جهة المشتري  
مثل با اذا

عليها شادي زود قضى  
القاضي بالكل حال مبنيا على اللزج وطبها  
على امرأة الكون عند الحنفية وعند  
مخارج الكون كما قاله علي  
والسبب معين والاولاد على ملكا  
مطلقا بلا بيان السبب والقضاء  
فيما يشاهد الزور لا ينفذ باطسا  
بالاجماع لان بنك لا يكون حيز القضاء  
باطلا لا يكون مطلقا به سبب  
لان اثرا الملك مطلقا لا سبب  
سنة مع الصداقة لا اثرا السبب  
لان في اسباب الملك كثرة وليس  
ولي من البعض انهما  
منها اذا

فقطه بالبيع بشهادة الزور سوا كرات  
الدرعي من جهة المشتري  
مش با اذا قال المشتري  
بذو الجارية او من جهة  
البيع مش با اذا قال  
اشترت مني بذو الجارية  
فان يحل المشتري وطيها  
الطسوخ اذا ادعى احد  
الجابق قد نزع العقد في  
زور فقطه القاضى  
بالفترة عناية

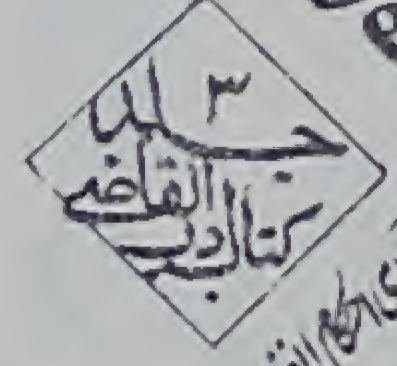


قوله لا يجوز لغيره من الميراث...  
 قال الشافعي رحمه الله...  
 قال الشافعي رحمه الله...  
 قال الشافعي رحمه الله...

وقال الشافعي رحمه الله يجوز لغيره من الميراث...  
 ولا منازعة بد من التكرار...  
 القضاء لأن أحكامها مختلفة...  
 وفيه خلاف في يوسف...  
 كالوصي من جهة القاضي...  
 وهذا في غير صورة في الكتاب...  
 عرف تمام في الجامع قال...  
 لبقاء الأموال محفوفة...  
 ضمن لأن لا يقدر على الاستخراج...

### باب التحكيم

وإذا حكم رجلان رجلا فحكم بينهما...  
 تحكيم ما ينفذ حكمه...  
 القضاء لا يجوز تحكيم الكافر والعبد...  
 اعتبار أهلية الشهادة...  
 ان يرجع ماله يحكم عليه...  
 عز ولا ينفذ حكمه...  
 ذلك الوجه وان خالف...  
 لا يجوز التحكيم في الحدود والقصاص...



قوله لا يجوز لغيره من الميراث...  
 قال الشافعي رحمه الله...  
 قال الشافعي رحمه الله...  
 قال الشافعي رحمه الله...

قوله لا يجوز لغيره من الميراث...  
 قال الشافعي رحمه الله...  
 قال الشافعي رحمه الله...  
 قال الشافعي رحمه الله...



الفاصل بيني وبين القضاة  
 قوله في حكمه لا يمكن ان يكون  
 من شياطين الابد من وجودها  
 ولما قد تفرقت الى عددها  
 بعين امرها على هذا السطحي  
 من غير ان يصح الاخراج  
 بانفاقها ايضا فان قيل اخرج  
 اصحابها من قضاة التمام  
 قلنا لا الامور خارجة  
 الحكم ونقض في قضاة لا يخرج  
 الحكم من حيلها وقدره  
 منها في قضاة من قضاة  
 امضاء وقضاة من قضاة  
 الحكم من حيلها وقدره  
 الحكم من حيلها وقدره

**قوله** في حكمه لا يمكن ان يكون  
 من شياطين الابد من وجودها  
 ولما قد تفرقت الى عددها  
 بعين امرها على هذا السطحي  
 من غير ان يصح الاخراج  
 بانفاقها ايضا فان قيل اخرج  
 اصحابها من قضاة التمام  
 قلنا لا الامور خارجة  
 الحكم ونقض في قضاة لا يخرج  
 الحكم من حيلها وقدره  
 منها في قضاة من قضاة  
 امضاء وقضاة من قضاة  
 الحكم من حيلها وقدره  
 الحكم من حيلها وقدره

**قوله** في حكمه لا يمكن ان يكون  
 من شياطين الابد من وجودها  
 ولما قد تفرقت الى عددها  
 بعين امرها على هذا السطحي  
 من غير ان يصح الاخراج  
 بانفاقها ايضا فان قيل اخرج  
 اصحابها من قضاة التمام  
 قلنا لا الامور خارجة  
 الحكم ونقض في قضاة لا يخرج  
 الحكم من حيلها وقدره  
 منها في قضاة من قضاة  
 امضاء وقضاة من قضاة  
 الحكم من حيلها وقدره  
 الحكم من حيلها وقدره

**قوله** في حكمه لا يمكن ان يكون  
 من شياطين الابد من وجودها  
 ولما قد تفرقت الى عددها  
 بعين امرها على هذا السطحي  
 من غير ان يصح الاخراج  
 بانفاقها ايضا فان قيل اخرج  
 اصحابها من قضاة التمام  
 قلنا لا الامور خارجة  
 الحكم ونقض في قضاة لا يخرج  
 الحكم من حيلها وقدره  
 منها في قضاة من قضاة  
 امضاء وقضاة من قضاة  
 الحكم من حيلها وقدره  
 الحكم من حيلها وقدره

**قوله** في حكمه لا يمكن ان يكون  
 من شياطين الابد من وجودها  
 ولما قد تفرقت الى عددها  
 بعين امرها على هذا السطحي  
 من غير ان يصح الاخراج  
 بانفاقها ايضا فان قيل اخرج  
 اصحابها من قضاة التمام  
 قلنا لا الامور خارجة  
 الحكم ونقض في قضاة لا يخرج  
 الحكم من حيلها وقدره  
 منها في قضاة من قضاة  
 امضاء وقضاة من قضاة  
 الحكم من حيلها وقدره  
 الحكم من حيلها وقدره

قوله في حكمه لا يمكن ان يكون

قوله في حكمه لا يمكن ان يكون  
 من شياطين الابد من وجودها  
 ولما قد تفرقت الى عددها  
 بعين امرها على هذا السطحي  
 من غير ان يصح الاخراج  
 بانفاقها ايضا فان قيل اخرج  
 اصحابها من قضاة التمام  
 قلنا لا الامور خارجة  
 الحكم ونقض في قضاة لا يخرج  
 الحكم من حيلها وقدره  
 منها في قضاة من قضاة  
 امضاء وقضاة من قضاة  
 الحكم من حيلها وقدره  
 الحكم من حيلها وقدره

عناية







**قوله** في البيع لا يملك المالك في البيع الا بالقبول **قوله** في البيع لا يملك المالك في البيع الا بالقبول **قوله** في البيع لا يملك المالك في البيع الا بالقبول

منها زائفة مستطيلة وهي غير نافذة فليس لاهل لرائحة الاولى ان يفتحوا بابا في لزائفة القصو لان

فتحها للمروور لا حق لهم في المروور اذ هو اهلها خصوصاً حتى لا يكون لاهل الاولى فيما بيع فيها حق الشفعة

بخلاف النافذة لان المروور فيها حق لعامة قبال لمنع من المروور لا من فتح الباب لان رفع جداره

والاصح ان للمنع من الفتح لان بعد الفتح لا يمكنه المنع من المروور في كل ساعة ولا نه عساه يدعي

الحق في القصو بتركيب الباب ان كانت مستديرة قد لزق طرفاها فلم ان يفتحوا بابا لان لكل واحد

منهم حق المروور في كلها اذ هي ساحة مشتركة وهذا يشتركون في الشفعة اذ بيعت دار منها قال

ومن ادعى في ارضه عوى انكرها الذي هي في يده ثم صالح منها فهو جائز وهي مسألة الصلح على

الانكار وسند ذكرها في الصلح ان شاء الله تعالى والمدعي ان كان مجهولاً فالصلح على معلوم عن مجهول

جائز عندنا لانه جهالة في الساقط فلا تقضي له المنازعة على ما عرفت قال من ادعى ارا في يده رجل

انه وهبها له في وقت ففصل البيعة فقال جحد في الهبة فاشترتها واقام المدعي البيعة على الشراء

قبل الوقت الذي يدعي فيه الهبة لا تقبل بيئته لظهور الناقض اذ هو يدعي على الشراء بعد الهبة وهم

يشهدون به قبلها ولو شهدوا به بعد ما تقبل لوضح التوفيق ولو كان ادعى الهبة ثم اقام البيعة

على الشراء قبلها ولم يقل جحد في الهبة فاشترتها لم تقبل ايضا ذكره في بعض النسخ لان عوى

الهبة اقرار منه بالملك للواهب عوى الشراء رجوع منه فعد مناقضاً بخلافه اذ ادعى الشراء بعد الهبة

لانه تقرع ملكه عندها ومن قال لا خراش تريت متى هذه التجارية فانكر الاخران اجمع البائع على ترك الخصو

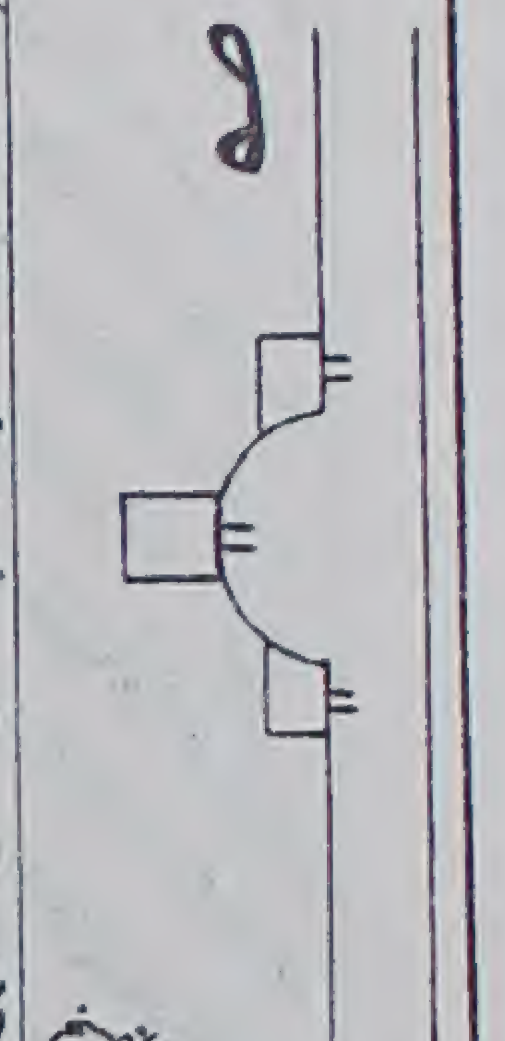
وسعه ان يطأها لان المشتري لما جحد كان فسخاً من جهته اذ الفسخ يثبت به كما اذ لجحد افاذا

عزم البائع على ترك الخصو تم الفسخ ويجوز العزم وان كان لا يثبت الفسخ فقد قترن بالفعل وهو

قوله وان كانت اي الزائفة المستطيلة في البيع لا يملك المالك في البيع الا بالقبول

**قوله** في البيع لا يملك المالك في البيع الا بالقبول

**قوله** في البيع لا يملك المالك في البيع الا بالقبول



لان الجحد كناية عن الفسخ لان الفسخ

لان الجحد كناية عن الفسخ لان الفسخ

**قوله** في البيع لا يملك المالك في البيع الا بالقبول

**قوله** في البيع لا يملك المالك في البيع الا بالقبول

**قوله** في البيع لا يملك المالك في البيع الا بالقبول



١٣١  
قوله وانما تغذو النور دليل انه  
والفرق بين الدينين ان الانفساخ  
كان في الاول متتبا على الضيق من  
الجانبيين وجعل حدوده من جانب الضيق من  
على ترك الخصومة من جانب الاربع في  
انما ثبت على الضيق من جانب الاربع في  
باستبداده  
صفي سوركان مفضولا  
ذلك دلائل

امساك الجارية ونقلها وايضا هي لان لما تعذر استيفاء الثمن من المشتري فالتضاء البائع

فَيَسْتَبْدِلُ بِنَفْسِهِ قَالٍ مِنْ أَقْرَانِهِ قُبِضَ مِنْ فُلَانٍ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ ثُمَّ ادَّعَى نَزِيْفٌ صَدَقَ وَفِي بَعْضِ  
الْأَيْتَابِ الْبَابِ ۱۲

النسخ اقتضاه عبارة عن القبض ايضا وجهه ان الزيوف من جنس لدا هم الا انها معيبة لهذا

لو تجوز بها في الصرف السلم جاز وألقبض لا يختص بالجماد في صدق لانه انكر قبض حقه بنحو ما اذا

اقرانه قبض الجياد اوحقه الثمن واستوفى لاقراءه بقبض الجياد صريحاً و دلالة فلا يصدق

وَالنَّبَهْرَجَةُ كَالزَيْفِ فِي السَّتْوَةِ لَا يَصْدَقُ لَمْ يَلِيسَ مِنْ جَنْسِ لَدِ أَهْمٍ حَتَّى لَوْ تَجَوَّزَ بِهَا فَمَا ذَكَرْنَا

لا ينجو والزيف ما زيف بيت المال النهرجة ما يرده التجار والمستوق ما يغلب عليها الغشقال من قال الاخر

لَا عَلَى الْفَدْرِهِمْ فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ ثُمَّ قَالَ فِي مَكَانٍ بَلَىٰ عَلَيْكَ الْفَدْرُهُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ إِنَّ

اقداره هو الاول وقد ارتد برء المقرة <sup>في</sup> والثاني دعوى فلا بد من الحجة او تصديق خصمه بخلاف ما اذا

<sup>و هو قول ابن أبي عمير</sup>

لا تنفق من الصدقة الا على احد المتعاقدين لا تنفق في الفسحة كما لا يتفد بالعقد

لے بعد از ولادت الاقرار بالیسع لا یرتبر والمقرر انک

وہ کہتے ہیں کہ یہ سب کچھ ہے جو کہ ہم نے دیکھا ہے۔

عَلَى حَوْلِ أَهْلِ كَانِ لَكَ عَلَى سَيِّ قَدْ وَاقَمَ مِدَى بَيْنَهُ لَكَ قَامَ سَوَابِغُ بَيْنَهُ لَكَ سَاءَ

بيئته ولذلك على الأبراء وقال فرة لا تقبل من القضاء يتلو الوجوب فلا بد من ميلون مناصفة  
الوجوب

ولنا ان التوفيق ممكن لان غير الحق قد يقضيه قبل منتهى ما لخصوا لا ترى نه يقال في جوابه

الذي هو

فانما

وقد يصالح على شيء فيثبت ثم يقض <sup>فك الشئ ١٣</sup> لذا اذا قال ليس لك على شيء وطان لتوفيق ظهر لوال

ما كان لك على شيء فطولا اعرفك لم يقبل بينته على القضاء وكذا على البراءة لتعد التوفيق له

لا يكون بين اثنين اخذ واعطاء واقتضاء ومعاملة ومصالحة بدون المعرفة

[illegible][illegible][illegible][illegible]

كتاب القاضي  
جلد ۳

بهرتو صفت کما اذا قالوا  
عینی از کما

«درین بین و در وقتیکه فی السجده»

فوقه  
في البسوط الصفراء والخامسة

وَنُورُ الْيَاقِينِ وَوَجْهُ الْمَرْبُوسِ فَانْصَرَفَ  
الطَّائِفُ الْأَعْلَى

بیت الملائکۃ  
صفر ۱۷  
الاسفل فضة والاد سطر

علیه در اسمعی صارت  
ای اردو فی الخیر

عقود دقا

الاقارب بالعين والوصف والاقارب بالعين والوصف والاقارب بالعين والوصف

۹۰



فَالْقَوْلُ قَوْلُهُمْ أَيْضًا وَلَا يَحْكُمُ الْحَالُ لِأَنَّ الظَّاهِرَ لَا يَصْلَحُ حُجَّةً لِلاِسْتِحْقَاقِ هِيَ مَحْتَاجَةٌ إِلَيْهَا الْوَرِثَةُ

[illegible]



ان الاسلام حلاله والحلال لا يقبل الاقرب  
اقرب الاوقات فاقبل ان كان ظاهر  
الحديث معتبر في الدلائل  
رجح في المسألة

وَيُجْلِبُ إِلَى مَرْجِعِ الْأَصْلِ وَالْأَوَّلِ

للاشياء عدي ١٢  
بالدفع الخ فلان

بغضت بل الرضمين اولاً قيل الرضمين وقيل  
الرضمين كان ينبغي ان يرضم

كَيْلِدَ وَأَنْ سَلِمَهَا إِلَيَّ لِأَنَّكَ  
لَا يَجِبُكَ ذَلِكَ

هاتان ان تقول كان العاجي  
الرجح يجوز قيام

تشریف فرما ہو

فهم الدافعون وليشهد لهم ظاهراً حدث أيضاً قال من مات له في يد رجل أربعة آلاف درهم

وَدِيعَةً فَقَالَ الْمُسْتَوْدَعُ هَذَا بَيْنَ الْمَيِّتِ وَارِثِهِ غَيْرُهُ فَإِنَّهُ يَدْفَعُ الْمَالَ لِيهِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مَا فِي يَدِهِ

حق البارت خلافة نصارك اذا اقر ان حق المورث هو حق اصالة بخلافه اذا اقر لرجل نكيل

الدعاء القضاة والاشتهاء منه حيث لا يؤمر بالدفع اليه لانه اقرب بقيام حق المودع اذ هو حي

كذلك انما المال الذي اكلناه من ثمرته يتجاوز المدون اذا اقر بتوكيل غيره بالقبض لان

[illegible]

الديون بقض بامثالها فيكون افراد اعل نفسه فيوتربا لداع اليه لو كان مخرج ربحا بامثاله  
 اي اقوال المدهون بانهم وكيل بالمطالبة والقبض ١٣  
 بعد ان قال ربيع الله ١٣

وقال لاول ليس ابن عمي فضع بالمال لاول لانما صحر افراسه لاول قطع يده عن ليني  
الاول لاول

هذا اقراء اعلى الاول فلا يصح اقراة للثاني كما لو كان الاول بنا معروفا ولانه حين اقرا الاول لا  
 الاقراء الثاني ١١  
 حجة السجدة

مَكْتَبٌ لَهُ فَصْحٌ وَحِينَ اقْرَأَ لِلثَّانِي لَهُ مَكْتَبٌ فَلَمْ يَصِحْ قَالَ إِذَا قَسَمْتُ الْمِلْثَ بَيْنَ الْغُرَمَاءِ وَالْوَرِثَةِ فَإِنْ

لا يؤخذ منهم كفيلا لا من ارث و هذا شيء احتاط به بعض لقضاة وهو ظلم هذا عند أبي حنيفة

وقال ماخذ الكفيل والمسألة فيما اذا ثبت الدين الارث بالشهادة ولم يقل الشهوة لان العلم لا ارثا غيره

لَمَّا آتَاكَ الْخَبَرُ وَالْأَخْبَارُ فَذَرْ رَجَاكَ وَارْتَاعًا غَافِلًا أَوِغْرَمَا غَافِلًا إِنَّ الْمَوْتَ يَقَعُ بَغْتَةً فَيُمْسِكُ

اعط ام اة الغاء النفقة من مال ولا حنفية ان حو

بالفالة كما اذفع الابن والسكا في حبه و...  
العبد الابن ١٢  
القاضي ١٢

الحاضرات قطعاً و ظاهره ان لا يخرج حق هو هو من امان التفسير من الكتب شرعية في بيان

اثبت الدين على عباده حتى يبيع في دينه لا يكفل لان المفلول له مجهول فصار محمد اقل حد الغر

بمختلف النفقة لان حق الزوج ثابت وهو معلوم وأما الأبق واللقطة ففقيه وأيتان والاصح انه في  
 أي الزوج معلوم فغايه جهالة المكفول له

الخلاف وقيل ان دفع بعلامة اللقطة او اقرار العبد يكفل بالاجماع لان الحق غير ثابت له

بين الامام وصاحبه  
الاعمال

والثبات قبل  
بل ما كان من غير  
الواقف ولم يخط  
ناراً آخر بمقتضى  
فانما قضى ان لا يفرق  
دار عند رجل ودية  
العقاب للزوجة  
عندكم

لا العلم دارا غير وفقة

قوله لا يخل أي لا يخلو

یہ وفد تھیں

حاصل القاض

مكتبة  
دار الفکر  
طبعة ١٣٩٠

انما الاتق والافطه  
منها

تشان قال فی

روایتی لاجب الن

ح الدار اليم  
يا فخر كنيلا

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى عليه السلام

سنة الف والاربع مائة

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

فأذا كان من ثم لا يجر

المنه كيفيل يادون  
فلا يصير القليل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مفتی محمد رفیع



۱۳۴۲

[illegible]

كان لئان يمنع وقوله وهو ظم اي ميل عن سواء السبيل هذا يكشف عن مذهبه رحمه الله ان  
اي قول في نيفة ٢٢ من  
اي افاق انتم على الجحيم فريده ١٢٤

المجتهد يخطئ فيصيب كما ظن البعض ان اذا كانت الدار في يد سجل اقامه الاخر البتة ان اباه مات و  
 اى عمده يعنى

تركهم امير اثابيين و برين اخيه فلان الغائب قضى له بالنصف و ترك له النصف الاخر في يد الذي في يديه ولا  
 اى بنصف المزارع ١٢

يُسْتَوْتَقُ مِنْ كَيْفِ هَذَا عِنْدَ الْحَنِيفَةِ وَقَالُوا إِنْ كَانَ الَّذِي فِي يَدَيْهِ جَاحِدًا أَخَذَ مِنْهُ جُلُ

في يد امين ان لم يحل ترك في يده لهما ان الجاحد حائن فلا يترك المال في يده بخلاف المقر له امين وله

ان القضاء وقع للميت مقصودا واحتمال كونه مختارا للميت ثابت فلا ينقض يدا كما اذا كان مقرا

[illegible]

وقال كان منطلقا من  
 قال في الميراث ولا ارث الا بثبوت الملك  
 للورثة ولذا قدم قوله على الميراث ومنه  
 وصيانه منه  
 نعم الخ ووجه ما قيل باجماع قاطبة من  
 على وجوده فقال في الظاهر عدم الجود  
 لان من الجوز ان يورثه لا شيئا الا بالام عليه قد  
 صارت الحادثة مطوعة بالسيادة من الشهود  
 والخاصة ايضا بعد صاها من جلاسيته في  
 القاضي ومن قوله في اليد لعلها لا تليق  
 فذلك ومن قوله في اليد لعلها لا تليق  
 منه فاك  
 لا يقال موت القاضي والشهود  
 الحادثة في حرق الخطية امور مختلفة فان  
 لان ذلك نادر وانما اراد الحكم  
 في قوله لا يخلو

وجاهز  
 استيفاء جميع كالك  
 لكن لا يبيح اليه سوى نصيبه  
 عني قوله الا انما العتق  
 عن قول ان اعدا الورثة يتعصب  
 الباقين معناه ان استحقاق الكل على  
 اعدا الورثة ان يكون استحقاقا على الباقين  
 اذ كان الكل في يده  
 اذ كان الكل في يده  
 قوله اذ كان الكل في يده  
 اعدا الورثة في يده  
 بوجهها في جميع الدين ولا يكون قضا  
 على جميع الورثة ان كانت اكثر من جميعها  
 في يده  
 ذكره في الجامع وذكر فيه انه اذا كان المدي  
 قضا على جميع الورثة اذا كان البعض في  
 في يده الورثة الخاضع لكان البعض في  
 في يده

دعوى العين لا يتوجه الا على ذى اليد  
 فانما يقبض خصما عن الكل اذا كان  
 له غنى في يده هذا خلاف دعوى اليد فان  
 اهل الارثه ينتقبب خصما عن الميت وعن  
 ما في الارثه من دعوى الدين على الميت وعن  
 ما في دينه من دعوى الدين على الميت وان  
 قوله فمولى من امره كذا كذا  
 جميع يملك من خمس الاكوة التي يجب صدقة  
 فيها الاكوة كالنفق من مال السهام والاول  
 التجارة وقيلها وكثيرا ولا يفرق بين قدر  
 النصاب او دنانير لان ذلك يتحقق به الاكوة  
 وانما يفرق بين قدر النصاب وبين قدر  
 النسيب بحيث لا يملك عليه التصيق ولا يكون من  
 المال في ثياب البذرة وغير ذلك



**قوله** لا يملك الميراث في كل عينين  
والسنة من الميراث في كل عينين  
الصدقة في الميراث في كل عينين  
كل واحد منهما من غير ان يملك الميراث في كل عينين  
الصدقة في الميراث في كل عينين  
الصدقة في الميراث في كل عينين

**قوله** لا يملك الميراث في كل عينين  
والسنة من الميراث في كل عينين  
الصدقة في الميراث في كل عينين  
كل واحد منهما من غير ان يملك الميراث في كل عينين  
الصدقة في الميراث في كل عينين  
الصدقة في الميراث في كل عينين

كل شيء والقياس ان يلزم التصديق بالكلام قال فوره لعمري اسم المال في الوصية وجه الاستحسان  
ان ايجاب العبد يعتبر بايجاب الله تعالى نصرا واجابه الى اوجب لشارع فيه الصدقة من المال الوصية  
فلخت الميراث لا يملك خلافة كهي فلا يختص بال دون مال لان الظاهر التزام الصدقة من فاضل ما له وهو  
مال لركوة اما الوصية فتقع في حال الاستغناء فيصرف الى كل دخل في الارض العشرية عند يوسف  
اذ جهتها لصدقة اذ جهتها لصدقة في العشرية راحة عنده وعند محمد لا تدخل لانه سبب المؤنة  
اذ جهتها للمؤنة راحة عنده ولا يدخل رضى الخراج بالاجماع لانه يتخص مؤنة ولو قال ما ملكه صدقة  
في المساكين فقد قيل يتناول كل لانه اعم من لفظ المال المقيد بايجاب الشرع وهو مختص بلفظ المال  
ولا يختص بلفظ الملك فبقى على العمى والصحى انهما سواء لان الملتزم باللفظين الفاضل عن الحاجة  
على ما مر ثم اذا لم يكن له مال سوى دخل تحت ايجاب يمسك من ذلك قوته ثم اذا اصاب شيئا تصدق  
بما مسك لان حاجته هذه مقدمة ولم يقدر بشيء لاختلاف احوال الناس في قويل لم يمسك قوته  
ليوم وصاحب الغلة لشهر وصاحب الضياع لسنة على حسب التفاوت في مدة وصولهم الى مال على  
هذا صاحب التجارة يمسك بقدر ما يرجع اليه قال من اوصى اليه لم يعلم بالوصاية حتى باع شيئا  
من التركة فهو وصي والبيع جائز ولا يجوز بيع الوكيل حتى يعلم وعن ابي يوسف انه لا يجوز الفصل  
الاول يضال ان الوصاية انابة بعد الموت فتعتبر بالانابة قبله هي لوكالة وجه الفرق على الظاهر ان  
الوصاية خلافة لا اضافتها الى مان بطلان الانابة فلا يتوقف على العلم كافي تصرف الوارث اما الوكالة فانابة  
لقيام ولاية المنور عنه فيتوقف على العلم هذا لان لتوقف على العلم لا يفوت النظر لقدم الموكل في الاول  
يفوت لعجز الموكل ومن اعلم من الناس بالوكالة يجوز تصرفه لانه اثبات حتى لا الزام امر

**كتاب القاض**  
قوله لا يملك الميراث في كل عينين  
والسنة من الميراث في كل عينين  
الصدقة في الميراث في كل عينين  
كل واحد منهما من غير ان يملك الميراث في كل عينين  
الصدقة في الميراث في كل عينين  
الصدقة في الميراث في كل عينين

**قوله** لا يملك الميراث في كل عينين  
والسنة من الميراث في كل عينين  
الصدقة في الميراث في كل عينين  
كل واحد منهما من غير ان يملك الميراث في كل عينين  
الصدقة في الميراث في كل عينين  
الصدقة في الميراث في كل عينين



قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قال لا يكون التمسك عن الوكالة تحت يشهد عند شاهدان او رجل عدل وهذا عندنا بحقيقة

وقال هو الاول سواء لانه من المعاملات بخبر الواحد فيها كفاية وله انتم خبر ملزم فيكون شهادة

من جهة فيشترط لها وهو العدل او العدالة بخلاف الاول بخلاف رسول لموكلان عيانتهم

كعبارة المرسل للمحاجة الى ارسال على هذا الخلاف اذا خبر المولى بجنابة عبده والشفيع والبكر

والمسلم الذي لم يهاجر اليها قال اذا باع القاضى او امينه عبدا للغراء واخذ المال فضاع واستحق

العبد لم يضمن لان امين القاضى قائم مقام القاضى قائم مقام الامام موكل واحد

منهم لا يلحقه ضمان كيلا يتقاعدا الناس عن قبول هذه الامانة فتضيع الحقوق فيرجع المشتري

على الغراء لان البيع واقع لهم فيرجع عليهم عند تعذر الرجوع على العاقد كما اذا كان العاقد مجزوا

عليه لهذا يباع بطلبهم وان امر القاضى الوصى ببيع الغراء ثم استحق اومات قبل القبض

وضاع المال جع المشتري على الوصى لانه عاقد نيابة عن البيت وان كان باقاة القاضى

عنه فصار كما اذا باعه بنفسه قال ويرجع الوصى على الغراء لانه عامل لهم وان ظهر

للبيت مال يرجع الغريم فيه بدنيته قالوا ويجوز ان يقال يرجع بالمائة التي غرها ايضا لانه

لحقه في الميراث والوارث اذا بيع له بمنزلة الغريم لانه اذا لم يكن في الميراث دين كان العاقد علما

له فصل اخر واذا قال لقاضى قد قضيت على هذا بالرجم فارجه او بالقطع فاقطعه او بالنصب

فاضربه وسعتك ان تفعل وعن محمد انه رجع عن هذا وقال لا تاخذ بقوله حتى

تعاين الحجة لان قوله يحتمل الغلط والخطاء والتدارك غير ممكن وعلى

هذه الرواية لا يقبل كتابه واستحسن المشايخ هذه الرواية لفساد حال كثير القضاة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة

قوله في شهادة  
قوله في شهادة



قوله في كتاب القاضى الى  
قوله في كتاب القاضى الى  
قوله في كتاب القاضى الى

في زماننا الا في كتاب القاضى للحاجة اليه في ظاهر الرواية انه اخبر عن امر ملك الشاء فيقبل  
لخلوه عن القهمة ولان طاعة اولي الامر واجبة وفي تصديق طاعة وقال الامام ابو منصور ان كان  
علا علما يقبل قوله لا نعدا قهمة الخطأ والخيانة وان كان عدلا جاهلا لا يستفسر ان احسن  
التفسير وجب تصديقه والا فلا وان كان جاهلا فاسقا او عالما فاسقا لا يقبل ان يعان  
سببا الحكم لقهمة الخطأ والخيانة قال اذا عزل القاضى فقال لرجل خذ منك الفاد دفعها  
الى فلان قد قضيت به اليك عليك فقال لرجل خذها ظمنا فالقول قول لقاضى كذا لو قال  
قضيت بقطع يدك في حق هذا اذ كان الذي قطعت يده والذي خذ منه المال مقرين انه فعل  
ذلك وهو قاض ووجه انهما لما اتفقا انه فعل في قضائه كان الظاهر شاهدا لذل القاضى  
لا يقضه بالجواز ظاهر او لا يمين عليه لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولا يمين على القاضى  
ولو اقر القاطع والاخذ بما اقر به القاضى لا يضمن ايضا لانه فعله في حال لقضاء ودفع القاضى  
صحيح كما اذا كان معاينا ولو زعم الموقوف يده او المأخوذ ماله انه فعل لك قبل التقليد او بعد  
العزل فالقول للقاضى بضا وهو الصحيح لانه استند فعله الى حالة معروفة منافية للضمان قضائيا  
كما اذا قال طلقنا واعتقت انا مجنون ولجئون منه كان معروضا ولو اقر القاطع والاخذ في هذا  
الفصل بما اقر به القاضى يضمنان لانها اقر بسبب الضمان قول لقاضى مقبول دفع الضمان عن نفسه  
لا في ابطال سبب الضمان على غير خلاف الاول لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق لو كان المالك يداخذ  
قائما وقد اقر به القاضى المأخوذ منه المالك صدق القاضى في نه فعله في قضائه او ادعى نه فعله في غير قضائه  
يؤخذ من هذا ان اليد كانت له فلا يصح في حق عوى تملكه الا بحجة وقول المغرول فيه ليس بحجة

قوله في كتاب القاضى الى  
قوله في كتاب القاضى الى  
قوله في كتاب القاضى الى

قوله في كتاب القاضى الى  
قوله في كتاب القاضى الى  
قوله في كتاب القاضى الى

قوله في كتاب القاضى الى  
قوله في كتاب القاضى الى  
قوله في كتاب القاضى الى







قوله في رواية لا حاجة...  
قوله في رواية لا حاجة...  
قوله في رواية لا حاجة...

مثل لنكاح والطلاق والوكالة والوصية ونحو ذلك قال الشافعي لا يقبل شهادة النساء مع الرجال لا في اموالهن ولا في افعالهن الاصل فيها عدم القبول لنقصان العقل واختلال الضبط وقصور الولاية فانها لا تصلح للإمارة ولهذا لا تقبل في الحدود ولا تقبل شهادة الأربع منهن في الادعاء قبلت في اموال ضرورية والنكاح اعظم خطرا واقل قوعا فلا يلتحق بها هود في خطرا و اكثر وجودا ولنا ان الاصل فيها القبول لوجود ما يثبتني عليه اهلية الشهادة وهو المشاهدة والضبط والاداء اذ بالاول يحصل لعلم للشاهد بالثاني بيقين وبالثالث يحصل لعلم للقاضي ولهذا يقبل الاخبارها في الاخبار ونقصان الضبط بزيادة النسيان ان خبر بعضهم لا يخفى ليها فلم يبق بعد ذلك الا الشهادة فلهذا لا تقبل فيما يندى بالشبهات وهذه الحقوق تثبت مع الشبهات عدم قبول الأربع على خلاف القياس كيلا يكثر خروجهن قال يقبل في الولادة والبكارة والعيوب بالنساء في موضع لا يطلع عليه الرجال شهادة امرأة واحدة لقوله عليه السلام شهادة النساء جائزة فيها لا يستطيع الرجال لنظر اليه الجمع المحل بالالف واللام اذ به الجنس فينداول لاقل هوججة على الشافعي في اشتراط الأربع ولا سيما ما سقطت الذكورة ليخف النظر لان نظر الجنس في الجنس فكذا يسقط اعتبار العدد الا ان المثنى والثالث احوط لما فيه من معنى الزام ثم حكمها في الولادة فتخرجها في الطلاق فاما حكم البكارة فان شهدن انها بكر يؤجل في لعينين سنة ويفرق بعد لانها تأيدت بمؤيد اذ البكارة اصل فكذلك في رد المبيعة اذ اشتراطها بشرط البكارة فان قلن انها نسب مختلف البائع لينضم فكله الى قولهن والعيوب يثبت بقولهن فيختلف البائع واما شهادتهن على استهلال الصبي لا تقبل عندنا بحقيقة في حق الارث لانها لا يطالع

قوله في رواية لا حاجة...  
قوله في رواية لا حاجة...  
قوله في رواية لا حاجة...

قوله في رواية لا حاجة...  
قوله في رواية لا حاجة...  
قوله في رواية لا حاجة...

قوله في رواية لا حاجة...  
قوله في رواية لا حاجة...  
قوله في رواية لا حاجة...

قوله في رواية لا حاجة...  
قوله في رواية لا حاجة...  
قوله في رواية لا حاجة...



عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يثبت شاهدان في شئ من شئ ما لم يسمعاهما من فم واحد  
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يثبت شاهدان في شئ من شئ ما لم يسمعاهما من فم واحد  
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يثبت شاهدان في شئ من شئ ما لم يسمعاهما من فم واحد  
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يثبت شاهدان في شئ من شئ ما لم يسمعاهما من فم واحد

عليه الرجال في حق الصلوة لانها من موالاتين عندهما تقبل في حق اذنت ايضا لانهم صوتك عند  
الولادة ولا يحضرها الرجال عادة فصارت كشهادتهم على نفس الولادة قال لا بد في ذلك كل من  
العدالة ولفظة الشهادة فان لم يذكر الشاهد لفظ الشهادة وقال علموا ويقين لم تقبل شهادته

اما العدالة فلقوله تعاليم ترصون من الشهداء والمرضى من الشاهد هو العدل لقوله  
تعالوا شهداء ذوي عدل منكم ولان العدالة هي المعينة للصدق لان من يتعاطى غير الكذب

قد يتعاطى وعن أبي يوسف ان الفاسق اذا كان جها في الناس امرؤة تقبل شهادته كانه يشهد  
لوجاهته ويمتنع عن الكذب لمروته الاول صح الا ان القاضي لو قضى بشهادة الفاسق يصح  
عنده والمسألة معرفة واما لفظ الشهادة فلان النصوص تطقت بأشراطها اذا لم فيها هذه

اللفظة ولان فيها زيادة تأكيد فان قوله اشهد من الفاظ اليمين فكان الامتناع عن الكذب بهذا  
اللفظة اشد وقوله في ذلك كل إشارة الى جميع ما تقدم حتى يشترط العدالة ولفظة الشهادة في شهادة

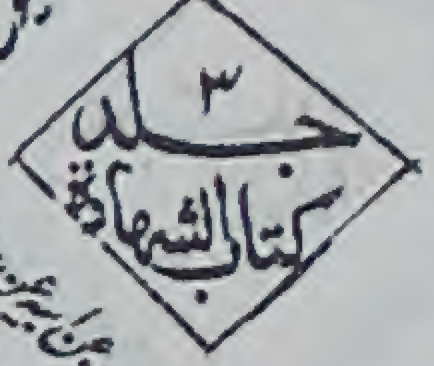
النساء في الولادة وغيرها هو الصحيح لانه شهادة لما فيه من معنى الزام حتى يختص بمجلس لقضاء  
ويشترط فيه الحرية والاسلام قال ابو حنيفة رحمه الله يقتصر الحكم على ظاهر العدالة في المسلم

ولا يسأل عن حاله حتى يطعن الخصم لقوله عليه السلام المسلمون عدل بعضهم على  
بعض لا حد في قذفه مثل ذلك مروى عن عمر بن الخطاب ولا تنجز عمار هو محرر دينه

وبالظاهر كفاية اذا وصول الى لقطع الا في الحدود والقصاص فان يسأل عن الشهادة لا يثبت  
لا سقاطها في شرط الاستقصاء فيها ولان الشهادة فيها دارة وان طعن الخصم فيهم يسأل

عنهم في السر والعلانية لانه تقابل لظاهران فيسأل طلبا للترجيح قال ابو يوسف وهو لا يثبت  
بين الشاهدين

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يثبت شاهدان في شئ من شئ ما لم يسمعاهما من فم واحد  
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يثبت شاهدان في شئ من شئ ما لم يسمعاهما من فم واحد  
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يثبت شاهدان في شئ من شئ ما لم يسمعاهما من فم واحد  
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يثبت شاهدان في شئ من شئ ما لم يسمعاهما من فم واحد



عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يثبت شاهدان في شئ من شئ ما لم يسمعاهما من فم واحد  
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يثبت شاهدان في شئ من شئ ما لم يسمعاهما من فم واحد  
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يثبت شاهدان في شئ من شئ ما لم يسمعاهما من فم واحد  
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يثبت شاهدان في شئ من شئ ما لم يسمعاهما من فم واحد

حديث المليون  
عن دول بعضهم على بعض  
الا بعد داني في قذف  
ابن ابي شيبة من طريقي  
عن ابن شبيب عن  
ابيعن جبا بلفظ في  
عن يني قوله ومثله عن  
عن هو في كتابه الى ابي  
موسى اخبره باللفظ  
من طريق ابي الملقم قال  
كتب عن ابي ابي موسى  
انا بعد فان القضاء في  
الحكمة ومنه منبذ فافهم  
وامن بين الناس في  
عجلتك والفهم الفهم  
فيما ينفذ في صدرك  
ما لم يبلغك في الكتاب  
والسنة واعرف  
الاشياء المماثلة الى ان  
قال المسلمون عدل  
بعضهم على بعض الا  
يجلوا في صد وجهي با  
في شهادة لا تروا و  
ظني في دلاء او فربما  
ان الله تقا فولي عنكم  
الناس وودع عنكم  
بالبينات ١٧ ١٣ ١٢

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يثبت شاهدان في شئ من شئ ما لم يسمعاهما من فم واحد  
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يثبت شاهدان في شئ من شئ ما لم يسمعاهما من فم واحد  
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يثبت شاهدان في شئ من شئ ما لم يسمعاهما من فم واحد  
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يثبت شاهدان في شئ من شئ ما لم يسمعاهما من فم واحد



١٢١  
**قوله** اختلاف عصر لان باختلافه  
 اجاب في زمانه وكان الغالب منهم عدو الادب  
 ولو شاء ذلك ابو حنيفة رحمه الله وكثر الفساد  
**ع** **قوله** المستورة هو اسم الزوجة التي  
 سميت بذلك لانها تستر عن نظر العلم  
**ع** **قوله** لا في العدل ينبغي ان يكون عليا  
 لا على كل واحد من الناس بل على من لا اختيار  
 بهم والى كل طاعة عاد الاخر فيهم فاما المال  
 عليه الانسان صفة فليس منه من لون  
 او غيره **ع** **قوله** يدربنا العدل  
 التوبة فاذا فعلنا العدل الى ان نرى اننا  
 نعمله فنعلم اننا نعمله فنعلم اننا نعمله  
 فنعلم اننا نعمله فنعلم اننا نعمله

ان يسأل عنهم في السر والعلانية في مسائل الحقوق لان القضاء مبناه على الحجة وهي شهادة العدل فتعرف  
عن العدالة وفيه صون قضائهم عن البطان وقيل هذا اختلاف عصر وزمان والفتوى على قولها  
في هذا الزمان ثم التزكية في السر ان يعجز المستورة الى المعدل فيها النسب والحكم المصلحة ويرد بها العدل  
وكل ذلك في السر كيلا يظهور فيخرج أو يقصده وفي العلانية لا بد ان يجمع بين المعدل والشاهد ليتنفذ  
شبهه تعديل غير وقد كانت العلانية وحدها في الصد الاول وقوع الاكتفاء في السر في زماننا  
تحرر عن الفتنة ويروى عن محمد تركية العلانية بلا وقتة ثم قيل لا بد ان يقول المعدل هو حر  
عدل جائز الشهادة لان العبد قد يعدل فيقبل بكتفه بقوله هو عدل لان الحرية ثابتة بالدار وهذا  
اصح قال في قول من ان يسأل عن الشبهة لم يقبل قول الخصم انه عدل معناه قول المدعي عليه  
عن ابى يوسف ومحمد انه يجوز تركيته لكن عند محمد يضم تركية الاخر الى تركية لان العدم عند شرط ووجه  
الظاهر في نزع المدعي وشبهة ان الخصم كاذب في انكاره مبطل في اصراره فلا يصلح معه وموضع المسألة  
اذا قال هم عدل الا انهم اخطأوا ونسوا اما اذا قال صدقوا او هم عدل صدقة فقل اعترف بالحق قالوا  
كان سهول لقاضي الذي يسأل عن الشبهة واحدا جازا لا اثنان افضل هذا عند ابى حنيفة وابى يوسف  
وقال محمد لا يجوز الا اثنان المراد منه المزكى على هذا الخلاف رسول لقاضي الى المزكى المتزوج عن الشاهد  
ان التزكية في معنى الشهادة لان لاية القضاء تبني على ظهور العدالة وهو بالتزكية فيشترط فيه العدل  
لا يشترط العدالة فيه لا يشترط لذكورة في المزكى في الحد والقصاص ولها انه ليس في معنى الشهادة  
لا يشترط فيه لفظة الشهادة ومجلس القضاء واشترط العدم امر حكى في شهادة في يمينه  
ولا يشترط اهلية الشهادة في المزكى في تزكية السر حتى صلح العبد مزكيا فاما في تزكية العلانية

[illegible][illegible]



قوله لا يثبت على غيره

قوله لا يثبت على غيره... ان القاضي لا يثبت على غيره... ان القاضي لا يثبت على غيره...

قوله لا يثبت على غيره... ان القاضي لا يثبت على غيره... ان القاضي لا يثبت على غيره...

قوله لا يثبت على غيره... ان القاضي لا يثبت على غيره... ان القاضي لا يثبت على غيره...

قوله لا يثبت على غيره... ان القاضي لا يثبت على غيره... ان القاضي لا يثبت على غيره...

حكايات اذا علمت مثل النفس فاشهدوا...

قوله لا يثبت على غيره... ان القاضي لا يثبت على غيره... ان القاضي لا يثبت على غيره...

قوله لا يثبت على غيره... ان القاضي لا يثبت على غيره... ان القاضي لا يثبت على غيره...

قوله لا يثبت على غيره... ان القاضي لا يثبت على غيره... ان القاضي لا يثبت على غيره...

قوله لا يثبت على غيره... ان القاضي لا يثبت على غيره... ان القاضي لا يثبت على غيره...



قوله والنكاح بان سخر ما  
 يقولون ان ملائكة تخرج فيلانة  
 في قضاة القاضى واما النكاح فبثبوت الملك  
 النسخ المثلث في قضاة القاضى  
 من قولهم وقيل بان سخر ما  
 يقولون ان ملائكة تخرج فيلانة  
 في قضاة القاضى واما النكاح فبثبوت الملك  
 النسخ المثلث في قضاة القاضى

انا شهدنا نحن انت قال لا يجوز للشاهد ان يشهد بشئ لم يعاينه الا بالنسبة للوحد والزوج

ولا ولاية القاضى فانه ليسع ان يشهد بهذه الاشياء اذ الخبر بها من يثق به وهذا استحسان

والقياس ان لا يجوز لان الشهادة مشتقة من المشاهدة وذلك بالعلم ولم يحصل فصار

كالبيع وجب الاستحسان ان هذه الامور تختص بمعينة اسبابها خواص من الناس وتعلقها

احكامهم تبقى على انقضاء القرون فلو لم يقبل فيها الشهادة بالتسامع ادى الى الحرج تعطيل الحكم

بخلاف البيع لانه ليمع كل واحد انما يجوز للشاهد ان يشهد بالاشتهار وذلك بالتواتر او بلخبار

من يثق به كما قال في الكتاب يشترط ان يخبره رجلان عدلان او رجل امرأتان ليحصل النوع

علم قيل في الموت يكتب بلخبار واحد واحد لانه قلما يشاهد حاله غير الواحد اذ الانسان

يهاجر ويكره فيكون في اشتراط العدد بعض الحرج ولا كذلك النسب النكاح وينبغي ان يطلق

اداء الشهادة ولا يفيء راما اذ اثير للقاضى ثم يشهد بالتسامع لم يقبل شهادته كان معينة

اليس في الاملاء مطلق للشهادة ثم اذا اثير لا يقبل كذا هذا وكذا لوراي انسانا جلس مجلس القضاة

عليه الخصم حل ان يشهد على كونه قاضيا وكذا اذا راى رجلا وامراة يسكنان بيتا ويتبسطن

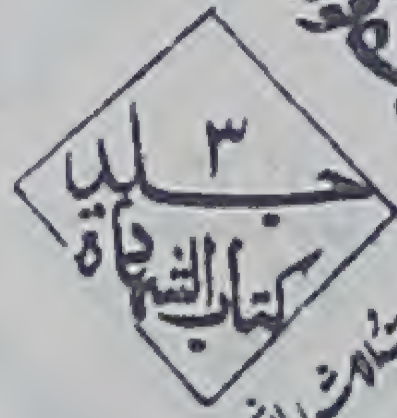
كل واحد منهما الى اخر انبساط الزوج كما اذا راى عينا في يد غيره ومن شهد انه شهد فن فلان او صله

على جنازة فهو معينة حتى لو قهر للقاضى قبله ثم قصر الاستثناء في الكتاب على هذه الاشياء الخمسة

ينفي اعتبار النسب مع في الولاء والوقف وعن ابي يوسف انه يجوز في الولاء ان يشهد بالنسب لقوله

علي السلام الولاء كحكي النسب وعن محمد ان يجوز في الوقف ان يشهد على امر الاعصار الا ان يقول الولاء

يسته على والى الملك لا بد فيه من المعينة فكذا فيما يستعمله في الوقف فالصحيح ان يقبل الشهادة



كتاب الشهادة  
 في بيان ما يشهد به  
 من قولهم وقيل بان سخر ما  
 يقولون ان ملائكة تخرج فيلانة  
 في قضاة القاضى واما النكاح فبثبوت الملك  
 النسخ المثلث في قضاة القاضى

الحواشي  
 في بيان ما يشهد به  
 من قولهم وقيل بان سخر ما  
 يقولون ان ملائكة تخرج فيلانة  
 في قضاة القاضى واما النكاح فبثبوت الملك  
 النسخ المثلث في قضاة القاضى



قوله في قوله لا يقبل شهادة من كان في يده شيء سوى لعبه لانه...  
قوله في قوله لا يقبل شهادة من كان في يده شيء سوى لعبه لانه...  
قوله في قوله لا يقبل شهادة من كان في يده شيء سوى لعبه لانه...

بالتسامع في أصله ون شرائطه لان أصله هو الذي يشتهر قال من كان في يده شيء سوى لعبه لانه...  
وسئلان تشهدانه له لان الهدأ قصه فاستدل به على الملك اذ هي مرجع الدلالة في الاسباب كلها...  
فيكتفي بها وعن ابي يوسف انه يشترط مع ذلك ان يقع في قلبه انه له قالوا ويحتمل ان يكون هذا...  
تفسير الاطلاق محل في الرواية فيكون شرط على الاتفاق وقال لشافعي دليل الملك اليد مع...  
التصرف وبه قال بعض مشائخنا لانه اليد متنوعة الى مائة ومائة قلنا والتصرف يتنوع ايضا...  
الى نيابة واصالة ثم المسألة على وجوه ان عاين المالك الملك حل لانه يشهد وكذا اذا عين الملك...  
بحدوده دون المالك استحسانا لان النسب يثبت بالتسامع فيحصل معرفة وان لم يعاينها او عين...  
المالك دون الملك لا يحل وأما العبد الامة فان كان يعرف انها رقيقان فكذلك لان الرقيق لا يكون...  
في يد نفسه وان كان لا يعرف انها رقيقان الا انها صغيران لا يعتبران عن نفسه فكذا لا يكون...  
وان كانا كبيرين فذلك مصرف الاستثناء لان لها يد على نفسها فيد الغيرة فان عدم دليل...  
الملك عن ابي حنيفة انه محل له ان يشهد فيها ايضا اعتبارا بالثبوت والفرق ما بينه والله اعلم

باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل

قال لا تقبل شهادة الاعمى وقال فرقة وهو رواية عن ابي حنيفة تقبل فيما يحرى في التسامع...  
لان الحاجة فيه الى السماع ولا خلاف في قول ابو يوسف والشافعي يجوز اذا كان بصيرا وقت التمثيل...  
بحصول العلم بالمعينة والاداء يختص بقول لسانه غير مؤلف والتعريف يحصل بالنسبة كما في الشهاد...  
على الميت لادان الاداء يقتصر الى التمييز بالاشارة بين المشهود له المشهود عليه لا يميز الا على النعمة فيه...  
شبهة يمكن التحرز عنها بحسن الشهود والنسبة لتعريف الغائبون الحاضر فصار كالحديث والقصاص

قوله في قوله لا يقبل شهادة من كان في يده شيء سوى لعبه لانه...  
قوله في قوله لا يقبل شهادة من كان في يده شيء سوى لعبه لانه...  
قوله في قوله لا يقبل شهادة من كان في يده شيء سوى لعبه لانه...

كتاب الشهادة

قوله في قوله لا يقبل شهادة من كان في يده شيء سوى لعبه لانه...  
قوله في قوله لا يقبل شهادة من كان في يده شيء سوى لعبه لانه...  
قوله في قوله لا يقبل شهادة من كان في يده شيء سوى لعبه لانه...

قوله في قوله لا يقبل شهادة من كان في يده شيء سوى لعبه لانه...  
قوله في قوله لا يقبل شهادة من كان في يده شيء سوى لعبه لانه...  
قوله في قوله لا يقبل شهادة من كان في يده شيء سوى لعبه لانه...



۱۹

قول

حديث لا تقبل  
 منها دة الولد لوالده  
 ولا الولد لولاه ولا  
 المرأة لزوجها ولا  
 الزوج لامرأته ولا  
 العبد لسببه ولا المولى  
 لعبده ولا الأجير لمن  
 استأجره ثم أجدا ويقال  
 إن الخصاص أخرج  
 بإسنادة مرفوعاً أخرجه  
 عبد الوترق وابن أبي  
 شيبة عن قول شريح  
 نحوه ونزاد فيه لشریک  
 شريكه في الشيء بينهما  
 حديث لا شهادة  
 للقانع لأهل البيت  
 أبوداؤد واحمد  
 عبد الرزاق والدارقطني  
 عن حديث عمر بن  
 شعيب عن أبيه عن  
 جده أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم  
 سأده شهادة الخائن  
 والخائنة وذی الغم  
 على أخيه وشهادته  
 القانع لأهل البيت  
 وأخرج الترمذی  
 والدارقطني  
 أبو عبيد في الغريب  
 من حديث عائشة  
 نحوه ونزاد ولا يجاوز  
 أحد







عن الكذب فيهم ولا تقبل شهادة من يُظهر سبب السلف لظهور فسق بخلاف من يكتفي بقبول  
 وهم الصحابة والتابعون منهم أبو حنيفة م ١٤٢

شهادة أهل الأهواء والخطائبة وقال الشافعي لا تقبل إلا ما غلط وجوه الفسق ولنا أنه فسق  
 أي أهل البع ٣٢  
 إذا فسق بمثلها غلط من تعاطا ولا شهادة بمثلها فسق ٣٣

من حيث الاعتقاد وما وقع فيه التدين فيمنع عن الكذب بصدركم يشترط المشكوك والمراد

مفروق التسمية عاملاً مستنبطاً لذلك بخلاف الفسق من حيث التعاطي والخطابية فهم قوم من

غلاة الروافض يعتقدون الشهادة لكل من حلف عندهم قيل يرون الشهادة لشيعةهم اجبة

فتكنت التهمة في شهادتهم لظهور فسقهم قال تقبل شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض الاختلاف

وَاللَّهُ وَقَالَ لِلَّهِ الشَّافِعُ لَا تَقْبَلُ لَهُ فَاسِقٌ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَالْكَافِرُونَ هُمُ الْفَاسِقُونَ فَيُجِبُ التَّوَقُّفَ فَخُ

ولهذا اتفقنا شهادته على المسلم فصار كالمتردد وكنا ان النبي عليه السلام اجاز شهادة النصاري

وہذا لا قبل شہادتہ علی المسلم قصار عمرہا وبنات سنیہ عیالہ

ای کوثر خاتما ۱۲

انہم علی بعض ولا من اھل الہ ایتہ علی نفسہ علی ولادۃ الصغار فیکون من اھل الشہادۃ علی جنسہ

بعضهم على بعض من اهل الولاية على نفسه وعلى واديه الصغار فيكون من سن سنة

والفسق من حيث الاعتقاد وغيره وان لم يجتنب يعتقد محرم دينه الدرب خطوات ديان ٢٥

المرد لا ولاية له بخلاف شهادة الذي على مسلكنا لا ولاية له لإضافة اليه لأنهم ينفون

عليه السلام لا يغني قهره اياه **وقال الكفران** اختلفت فلا قهر فلا يجملهم الغيظ على التقول قال  
 تقر به الامامان الولايه تنطق بكن المنع وهو التقول موجد  
 لبعضهم على بعض في ما لا سمع  
 انهم

تقبل شهادة الحربي على لذي ارا ديه الله اعلم المستامن لانه اولوية له عليهم لان الذم

اهل دارنا وهو اهل حال امنه وتقبل شهادته الذي عليه كشهادة المسلم عليه الذي تقبل  
 في لا يكون من المرجع الى دله الحرب

المستأمنين بعضهم على بعض اكانوا من اهل ابرو احدى وان كانوا من ج اربن كالروم وال

لا تقبل لان اختلاف الدارين يقطع الولاية ولهذا يمنع التوارث بخلاف الذي لان من هـ

[illegible][illegible]

رسول احمد  
ابو طالب محمد  
صادق حسن  
عبدالله بن عباس  
عمر بن الخطاب  
انور بن ابي طالب  
محمّد بن عبد الله  
عليه السلام

[illegible][illegible]

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----



[illegible]

على اقبال الرضائي في تاريخ خواجه ابو جعفر  
بعض نسخ المخطوطة وعل ان علي

والموت في حجة انتفى وقد اخرج ابن  
الشيخ في مسند في حجة

للايشتمل على ولا مع امه  
لوشتمل على ولا مع امه  
لغاية وبنينا ان لا تقبل  
القصاص

قوله بل

المسلمون على ما كان عليه  
عنه عليه السلام

يؤمنون السلطان في اخذ  
 حقوق الواجبة كما تخرج وذكورة السلطان  
 المزين بطون ما يبيع ولبا يرون  
 وقال القائل

الاقبال لان فضل الناس

سب من کمالی من یکم

لو لم اذ كان وجهي  
كان عن علي الظلم فانه اذا لم يكن  
لو لم اذ كان وجهي  
كان عن علي الظلم فانه اذا لم يكن  
لو لم اذ كان وجهي  
كان عن علي الظلم فانه اذا لم يكن

از عنود موی الموی بزرگ و عود  
که در دهان بزرگ ۱۲

عن علي بن ابي طالب

[illegible]

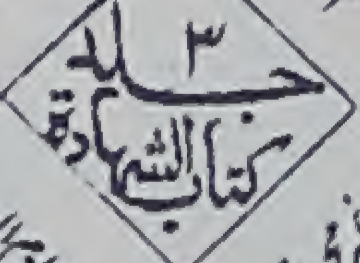
۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



ان قوله كانه يكون القرض في نفسه تطبيقا لغيره من كونه كالتصديق في كل بابا فلو كان كالتصديق في كل بابا لكان كالتصديق في كل بابا

وان ثبت بها شيء فصار كالقرعة والوصيان اذا اقر ان معها ثالثا يملك القاضيه نصب ثالث معها  
 قلت هذه شهادة حقيقة  
 لعجزها عن التصرف باعترافها بخلاف ما اذا انكر او لم يعرف الموت لانه ليس له ولاية نصب الوصية  
 وشهادتها بها ثلث اعراض بعجزها ١٢  
 فتكون الشهادة هي لموجبة وفي الغرضين للميت عليها ما دين تقبل الشهادة وان لم يكن الموت  
 لغيره ١٢  
 مع وفالانها يقران على انفسهما فيثبت الموت باعترافها في حقها وان شهدا ان اباهما الغائب  
 اي موت رب الوين ١٢  
 وكله يقبض يونه بالكوفة فادعى لوكيل وانكر لم تقبل شهادتهما لان القاضيه لا يملك نصب الوكيل  
 اي موت رب الوين ١٢  
 عن الغائب فلو ثبت انما ثبت بشهادتهما وهي غير موجبة لكان التهمة قال لا يسمع القاضيه  
 اي لا يملك القاضيه ان يسمع القاضيه ١٢  
 الشهادة على جرح مجرد ولا يحكم بذلك لان الفسق مما لا يدخل تحت الحكم لان له الفرع بالتوبة  
 من شهود المدعي عليه ١٢  
 فلا يتحقق الا لزام وان فيه هتك السترو السترو واجب الاشاعة حرام وانما يرخص ضرورة  
 الجرح ١٢  
 احياء الحقوق وذلك فيما يدخل تحت الحكم الا اذا شهدا على اقرار المدعي بذلك لان الاقرار  
 اي شهود المدعي عليه ١٢  
 مما يدخل تحت الحكم قال لو اقام المدعي عليه البينة ان المدعي استاجر الشهود لم تقبل لانه شهادة  
 اي شهود المدعي عليه ١٢  
 على جرح مجرد والاستيجار وان كان امران اذ لا عليه فلا خصم في شهادته لان المدعي عليه ذلك  
 استيجار ١٢  
 لجنم عنه حتى لو اقام المدعي عليه البينة ان المدعي استاجر الشهود بعشرة دراهم ليؤدوا الشهادة  
 اي شهود المدعي عليه ١٢  
 واعطاهم العشرة من مال الذي كان في يده تقبل لانه خصم في ذلك ثم ثبت الجرح بناء عليه وكذا  
 هذه الشهادة ١٢  
 اذا اقامها على اتي صاكت هؤلاء الشهود على كذا من المال دفعتم اليهم على ان لا يشهدوا على  
 المدعي عليه البينة ١٢  
 بهذا الباطل قد شهدوا وطالبهم بده ذلك المال لهذا قلنا انه لو اقام البينة ان الشاهد عبدا او  
 المدعي عليه ١٢  
 او محمدا في قذ او شارب خمر او قاذف او شريك المدعي تقبل قال من شهد لم يبرح حتى قال  
 البينة ١٢  
 او همت بعض شهادتي فان كان عدل جازت شهادته ومعه قوله او همت اي خطأت بنسيان ما كان ينبغي على  
 كذا قال في الاسلام ١٢

ان قوله كانه يكون القرض في نفسه تطبيقا لغيره من كونه كالتصديق في كل بابا فلو كان كالتصديق في كل بابا لكان كالتصديق في كل بابا



ان قوله كانه يكون القرض في نفسه تطبيقا لغيره من كونه كالتصديق في كل بابا فلو كان كالتصديق في كل بابا لكان كالتصديق في كل بابا

ان قوله كانه يكون القرض في نفسه تطبيقا لغيره من كونه كالتصديق في كل بابا فلو كان كالتصديق في كل بابا لكان كالتصديق في كل بابا

ان قوله كانه يكون القرض في نفسه تطبيقا لغيره من كونه كالتصديق في كل بابا فلو كان كالتصديق في كل بابا لكان كالتصديق في كل بابا

ان قوله كانه يكون القرض في نفسه تطبيقا لغيره من كونه كالتصديق في كل بابا فلو كان كالتصديق في كل بابا لكان كالتصديق في كل بابا



[illegible]



**قوله** في نظير الطلقة والطلاق والنصف والمائة والخمسون بخلاف العشرة  
 والمائة بان شهدا بجملة ما لا يثبت في العشرة بخلاف العشرة  
 عشرة عشران في المدة في العشرة بخلاف العشرة  
 عشرة عشران في المدة في العشرة بخلاف العشرة  
 عشرة عشران في المدة في العشرة بخلاف العشرة  
 عشرة عشران في المدة في العشرة بخلاف العشرة

والعطف يقرب الاول في نظير الطلقة والطلاق والنصف والمائة والخمسون بخلاف العشرة  
 بان شهدا بجملة ما لا يثبت في العشرة بخلاف العشرة

والخمس عشرة عشران ليس بينهما حرف لعطف فهو نظير الالف والالفين ان قال المدعي لم يكن لي  
 على الالف فشهادة الذي شهد بالالف والخمس باطلة لانتم كنتم المدعي في المشهود به وكذا

اذا سكنت الاعلى عوى الالف لان التكذيب ظاهر فلا بد من التوفيق ولو قال كان اصل حقه  
 الف وخمس مائة ولكني ستوفيت خمس مائة او ابرأته عنها قبلت لتوفيقه قال اذ شهد بالالف وقال الحمد

قضاء خمس مائة قبلت شهادهما بالالف لا تفاهما عليه ولم يسمع قوله انه قضاه  
 خمس مائة لانه شهادة فرد الا ان يشهد معه اخرون عن ابي يوسف انه يقضي بخمس مائة لان

شاهد القضاء مضمون شهادته ان لا دين الا خمس مائة وجوابه ما قلنا قال ينبغي للشاهد ان يعلم  
 بذلك ان لا يشهد بالف حتى يقر المدعي انه قبض خمس مائة كيلا يصير معينا على الظلم قال في الجامع

الصغير جلان شهد على رجل بقرض الف درهم فشهد احدهما ان قد قضاه فاشهاد جائزة على  
 القرض تفاهما عليه فشهد احدهما بالقضاء على ما بينا وذكر الطحاوي عن اصحابنا انه لا تقبل وهو قول فرد

لان المدعي اكد بشهادته للقضاء قلنا هذا الكذب في غير المشهود به الاول هو القرض مثله لا يمنع القبول  
 قال اذا شهد شاهدان انه قتل يدا يوم النحر وكذا شهدا اخران انه قتل يوم النحر بالكوفة فاجتمعا

عند الحاكم لم يقبل لشهادتين لان احدهما كاذبة بيقين ليست احدهما باولى من الاخرى فاسيقت  
 احدهما وقضى بها ثم حضرت الاخرى لم تقبل لان الاولى قد رتحت باتصال لقضاء بها فلا تنقض

بالثانية قال اذا شهد على رجل نسرق بقرة واختلفا في لونها قطع وان قال احدهما بقرة والاخر  
 ثور لم يقطع وهذا عندنا بحقيقة وقال لا يقطع في الوجهين جميعا وقيل لا يقطع في لونين يشابهان كالسود

والسود لا يقبل شهادتهما على سرق بقرة بخلاف سرق ثور  
 كذا في الاصلين

قوله في نظير الطلقة والطلاق والنصف والمائة والخمسون بخلاف العشرة  
 والمائة بان شهدا بجملة ما لا يثبت في العشرة بخلاف العشرة

عشرة عشران في المدة في العشرة بخلاف العشرة  
 عشرة عشران في المدة في العشرة بخلاف العشرة

عشرة عشران في المدة في العشرة بخلاف العشرة  
 عشرة عشران في المدة في العشرة بخلاف العشرة

عشرة عشران في المدة في العشرة بخلاف العشرة  
 عشرة عشران في المدة في العشرة بخلاف العشرة

عشرة عشران في المدة في العشرة بخلاف العشرة  
 عشرة عشران في المدة في العشرة بخلاف العشرة

عشرة عشران في المدة في العشرة بخلاف العشرة  
 عشرة عشران في المدة في العشرة بخلاف العشرة

عشرة عشران في المدة في العشرة بخلاف العشرة  
 عشرة عشران في المدة في العشرة بخلاف العشرة

عشرة عشران في المدة في العشرة بخلاف العشرة  
 عشرة عشران في المدة في العشرة بخلاف العشرة

عشرة عشران في المدة في العشرة بخلاف العشرة  
 عشرة عشران في المدة في العشرة بخلاف العشرة

عشرة عشران في المدة في العشرة بخلاف العشرة  
 عشرة عشران في المدة في العشرة بخلاف العشرة

عشرة عشران في المدة في العشرة بخلاف العشرة  
 عشرة عشران في المدة في العشرة بخلاف العشرة

سنة الشهادتين

سنة الشهادتين

سنة الشهادتين

سنة الشهادتين

سنة الشهادتين

سنة الشهادتين

سنة الشهادتين

سنة الشهادتين

سنة الشهادتين

سنة الشهادتين

سنة الشهادتين

سنة الشهادتين

سنة الشهادتين

سنة الشهادتين

سنة الشهادتين

سنة الشهادتين











شهادته على كل من كان له  
شهادة على كل من كان له

وقال في كتابه  
شهادة على كل من كان له  
شهادة على كل من كان له

شهادة على كل من كان له  
شهادة على كل من كان له  
شهادة على كل من كان له

شهادة على كل من كان له  
شهادة على كل من كان له  
شهادة على كل من كان له

شهادة على كل من كان له  
شهادة على كل من كان له  
شهادة على كل من كان له

شهادة على كل من كان له  
شهادة على كل من كان له  
شهادة على كل من كان له

شهادة على كل من كان له  
شهادة على كل من كان له  
شهادة على كل من كان له

باب الشهادة على الشهادة

قال الشهادة على الشهادة جائزة في كل حق لا يسقط بالشبهة وهذا الاستحسان لشدة الحاجة  
اليها اذا شاهد اصل قد يعجز عن اداء الشهادة لبعض العوارض فلولم يحز الشهادة على الشهادة اي  
الى اتواء الحقوق لهذا يجوزنا الشهادة على الشهادة وان كثرت الا ان فيها شبهة من حيث البدلية او  
من حيثان فيها زيادة احتمال قدامك لا حذر عنه بمجلس القبول فلا تقبل فيما يندى بالشبهات  
كالحذر والقصاص يجوز شهادة شاهدين على شهادة شاهدين وقال الشافعي لا يجوز الا اربع على  
كل صل ثمان لان كل شاهدين قائمان مقام شاهد واحد فصا كالمرايتين لنا قول على رضي الله عنه لا يجوز  
على شهادة رجل الا شهادة رجلين لان نقل شهادة الاصل من الحقوق فيها شهدا بحق ثم شهدا بحق آخر  
فتقبل ولا تقبل شهادة واحد على شهادة واحد لما روينا وهو حجة على مالك ولا يحق من الحقوق فلا بد  
من نصاب الشهادة وصفة الا شهدا ان يقول شاهدا اصل الشاهد الفرع اشهد على شهادتي اني  
اشهدان فلان ابن فلان اقر عندى بكذا واشهدني على نفسه لان الفرع كالنائب عنه فلا بد من  
التحميل التوكيل على ما روينا ان يشهد كما يشهد عند القاضي لينقل الى مجلس القضاء

قوله عن علي لا يجوز  
على شهادة رجل واحد  
شهادة رجلين  
اجدها وحدها  
عن علي لا يجوز  
شهادة الميت الا  
ما جلت في ١٢ ١٢  
قوله في ١٢ ١٢  
قوله في ١٢ ١٢  
قوله في ١٢ ١٢

قوله في ١٢ ١٢  
قوله في ١٢ ١٢  
قوله في ١٢ ١٢  
قوله في ١٢ ١٢











حد مقدر فيكون وله ان شرعا كان يشهده ولا يضره لان الانزجار يحصل بالتشهير فيكتفي به ولا يضره  
من الشارع ١٢ اي شاهد الزور ١٣

وان كان مبالغته في الزجر ولكم يقع مانعا عن الرجوع فوجب التخفيف نظر الى هذا الوجه حديث  
صليته ٢

عمر رضي الله عنه محمول على سياستبدلالة التبليغ الى الاربعين والتسليم ثم تفسير  
تأثيره في الصور الفخريه بجان فاصبح الحق ٢١٢

التشهير منقول عن شرح مده فانه كان يبعثه الى سوقه ان كان سوقيا والى قومه ان كان  
كذا رواه محمد بن الحسن في كتاب آتاه اقال الزيلعي

غير سوق بعد العصر اجمع ما كانوا ويقولون ان شرعا يقرأ عليكم السلام ويقولون اوجدا  
اي تحيرون اوه موضع يكون اكثر جمعا للقوم ٢١٢

هذا شاهد زور فاحذروه وحددوا الناس منه ذكر شمس لا يمتد السرخسي انه يشهر  
حقا يشهد ١٢١

عندهما ايضا والتعريض والحبس على قدام ما يراه القاضي عندهما وكيفية التعريض اذ كراهه  
الاستدلال ١٢١

في الحد وفي الجامع الصغير شاهدان اقرا انهما شهدا بزور لم يضر باوقالا يعزبان  
منهم ١٢١

وفانكته ان شاهدا لزور في حق ما ذكرنا من الحكم هو المقدر على نفسه بذلك  
١٢١

فاما الطريق الى اثبات ذلك بالبينة لانه نفي الشهادة والبيانات للاثبات الله اعلم  
١٢١

### كتاب الرجوع عن الشهادات

قال اذ رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها سقطت لان الحق انما يثبت بالقضاء  
اي القدر ١٢١

والقاضي لا يقض بغير متناقض لضمان عليها الا انها ما اتلفا شيئا على المدعي او على المدعى عليه فان  
من الشاهد ١٢١

حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ الحكم لان انجر كلاهم بياقضا له فلا ينقض الحكم بالتناقض ولا يه  
عط

في الدلالة على الصديق مثال الاول قد ترجم الاول باتصال لقضاء به عليهم ضمان اتلفوه بشهادتهم  
من الشاهد ١٢١

لا قرارهم على انفسهم بسبب الضمان التناقض لا يمنع صحة الاقرار وسنقره من بعد لا يصح الرجوع  
رجوع ١٢١

الابحوة الحكم لانه فسخ للشهادة فيختص بما تختص به الشهادة من المجلس وهو مجلس القاضي  
١٢١

والمجلس هو المجلس الذي يختص به الشهادة من المجلس وهو مجلس القاضي  
١٢١

قوله عن شريحي  
كان يشهد بشاهد  
الزور ولا يضر به  
ويقال ان كان يبعثه  
الى سوقه ان كان  
سوقيا او الى قومه  
بعد العصر اجمع ما  
كانوا ويقولون شرعا  
يقر لكم السلام ويقول  
انا وجدنا هذا شاهد  
زورا فاحذروه  
وحذروا الناس  
منه قال محمد بن  
الحسن في الناس  
اخبرنا ابو حنيفة  
عن الهيثم بن ابي الهيثم  
عن حماد عن شريح  
بنحوه وروى ابن  
ابن شبيب عن طريق  
ابن حصين كان  
شريح يبعث بشاهد  
الزور الى مسجد  
قومه او سوقه فيقول  
انا قد رايتنا شهادة  
هذا او روى عبد الله  
عن الثوري عن  
الجعد بن زكوان  
ان شريح يشاهد  
زورا فيخرج عنه  
سراجه وحفظه بالدار  
خفقا وبعث به الى  
المسجد يعرف الناس

قوله عن شريحي  
كان يشهد بشاهد  
الزور ولا يضر به  
ويقال ان كان يبعثه  
الى سوقه ان كان  
سوقيا او الى قومه  
بعد العصر اجمع ما  
كانوا ويقولون شرعا  
يقر لكم السلام ويقول  
انا وجدنا هذا شاهد  
زورا فاحذروه  
وحذروا الناس  
منه قال محمد بن  
الحسن في الناس  
اخبرنا ابو حنيفة  
عن الهيثم بن ابي الهيثم  
عن حماد عن شريح  
بنحوه وروى ابن  
ابن شبيب عن طريق  
ابن حصين كان  
شريح يبعث بشاهد  
الزور الى مسجد  
قومه او سوقه فيقول  
انا قد رايتنا شهادة  
هذا او روى عبد الله  
عن الثوري عن  
الجعد بن زكوان  
ان شريح يشاهد  
زورا فيخرج عنه  
سراجه وحفظه بالدار  
خفقا وبعث به الى  
المسجد يعرف الناس



[illegible]







فكان اجابته هادتها قال ان شهدا على انه اعترق عبده ثم رجعا ضما قيمته لا نفما اتلفا مال الیه العبد

عليه من غير عوض الولاء للمعتق ان العتق لا يتحول لهما بهذا الضمان فلا يتحول لولاء اليهما وان

شهدوا بقبضه ثم رجعوا بعدا لقتل ضمنوا الدية ولا يقتص منكم وقال لشافعي يقتص منكم أبو القتل

لأن السبب ما يقضه إليه غالباً وههنا لا يقض لأن العفو مندوب بخلاف المكره لأن يوثق بانه ظاهر

ولأن الفعل لا يختار ما يقطع النسبة ثم لا اقل من الشبهة هي اربعة للقصاص بخلاف المالك انه

ثبت مع الشبهات الباقى يعرف فى المختلف قال اذا رجح شهود الفرع ضمنوا ان الشهادة فى

المجلس لقضاء عدلت منهم فكان التلف مضاف اليهم لورجع شهيد الاصل قالوا الم شهد

شهو الفرع على شهادتنا فإضمان عليهم لا نفهم انكروا السبب هو الا شهادة ولا يبطل لقضاء

خبر محتمل فصار كرجوع الشاهد بخلاف ما قبل للقضاء وان قالوا ان الشاهدنا هم وغلطنا ضمنوا وهذا

عند محمد بن حنيفة وابي يوسف راضمان عليهم ان القضاء وقع بشهادة الفروع

ون القاضى يقضى بما يعاين من الحجة وهي شهادة قهرك ان الفرع نقلوا شهادة الاصول فضا

و شهادۃ الاصول فی غیر مجلس طاعت بکفر ۱۷

وغير لان القضاء وقع بشهادتهم وعند محمد لا المشهور عليه بالخيار ان شاء ضمن

لا اصول وان شاء ضمن الفرع لان القضاء وقع بشهادة الفروع من الوجه الذي

ذكرها في الأصول من الوجه الذي كرفيتخير بينهما والاحتقان متغايران فلا يجمع

بينهم في التضمن وأن قال شهود الفرع كذب شهود الأصل أو غلطوا في ذلك

المكره الكسبه  
الفاضل شاميه  
عربي  
القضاء  
نقض الشهادة  
شروط  
الحاكم

ثم جادى  
الضمان فكذا انها  
ع لى قوله من  
الوجه الذى ذكره  
الوضيقة والبوليسف  
اشارة الى قولها ان  
القاضى يقتضى باب  
يعاين من الحق وهو باق  
الفرع ١٢  
اجتهان الخ جواب عما  
يقال لم لا يجمع بين  
خضعه من نصف  
خضعه من نصف

كسنا الرجوع من الضلالت  
 جمل  
 متفاني ان لا شهادة تال  
 على اصل الحق وشهادة  
 الفروع على شهادة الاصل  
 ان كل من لا يقبل  
 النصف بل يجعل  
 كل شريك يجعل  
 والمشهد عليه باختيار  
 القاصب مع غاصب  
 منه ان يقبل ان المقصود  
 كسنا الرجوع من الضلالت  
 جمل  
 متفاني ان لا شهادة تال  
 على اصل الحق وشهادة  
 الفروع على شهادة الاصل  
 ان كل من لا يقبل  
 النصف بل يجعل  
 كل شريك يجعل  
 والمشهد عليه باختيار  
 القاصب مع غاصب  
 منه ان يقبل ان المقصود

1

1



لم يكتف الى ذلك ان ما ائتم من قضاء لا ينتقض بقوله حرامه ضمان عليه لم كنتم ما رجعوا  
 عن شهادتهم ما شهدوا على غيرهم بالرجوع قال وان رجع الزكوة عن التزكية ضمنوا هذه  
 عندنا في حنفية وقالا لا يضمنون لانهم ائتموا على الشهادة فصاروا كشهود الاحصان  
 ولان التزكية اعمال للشهادة اذا القاض لا يعمل بها الا بالتزكية فصارت بمعنى علة العلة  
 بخلاف شهود الاحصان لانه شرط محض قال واذا شهد شاهدان باليمين وشاهدان  
 بوجود الشرع ثم رجعوا فالضمان على شهود اليمين خاصة لانه هو السبب والتلف  
 يضاف الى مثبته السبب دون الشرط المحض لا تترى ان القاض يقض بشهادة  
 اليمين دون شهود الشرط ولو رجع شهود الشرط وحدهم اختلف  
 المشايخ فيه ومعنى المسألة يمين العتاق والطلاق قبل الدخول

# كتاب الوكالة

قال كل عقد جازان يعقده الانسان بنفسه جاز ان يوكل غيره لان التساوق يحجز عن  
 المباشرة بنفسه اعتد بعض احوال فيحتاج الى ان يوكل غيره فيكون سبيل من دفع الحاجة قد  
 ان النبي عليه السلام وكل اشراة حكيم بن حزام وبالتزويج عمر بن ام سلمة قال يجوز لوكالة بالخصوة  
 في سائر الحقوق لما قد مناه من الحاجة اذ ليس كل حد يمتك الى جوه الخصوة وقد صح  
 ان عليا وكل فيها عقيل وبعدها اسن وكل عبد الله بن جعفر وشركنا بايقام واستيفاء  
 الا في كحد والقصاص فان لوكالة لا تصح باستيفاء ما مع غيبة الموكل عن المجلس تتد  
 بالشبهة وشبهة العفو ثابته حال غيبة الموكل بل هو الظاهر للندب لشرع  
 بجواز ان يكون الموكل قد عفا بنفسه للويل لا يشترط

في كل عقد جازان يعقده الانسان بنفسه جاز ان يوكل غيره لان التساوق يحجز عن  
 المباشرة بنفسه اعتد بعض احوال فيحتاج الى ان يوكل غيره فيكون سبيل من دفع الحاجة قد  
 ان النبي عليه السلام وكل اشراة حكيم بن حزام وبالتزويج عمر بن ام سلمة قال يجوز لوكالة بالخصوة  
 في سائر الحقوق لما قد مناه من الحاجة اذ ليس كل حد يمتك الى جوه الخصوة وقد صح  
 ان عليا وكل فيها عقيل وبعدها اسن وكل عبد الله بن جعفر وشركنا بايقام واستيفاء  
 الا في كحد والقصاص فان لوكالة لا تصح باستيفاء ما مع غيبة الموكل عن المجلس تتد  
 بالشبهة وشبهة العفو ثابته حال غيبة الموكل بل هو الظاهر للندب لشرع  
 بجواز ان يكون الموكل قد عفا بنفسه للويل لا يشترط

## كتاب الوكالة

في كل عقد جازان يعقده الانسان بنفسه جاز ان يوكل غيره لان التساوق يحجز عن  
 المباشرة بنفسه اعتد بعض احوال فيحتاج الى ان يوكل غيره فيكون سبيل من دفع الحاجة قد  
 ان النبي عليه السلام وكل اشراة حكيم بن حزام وبالتزويج عمر بن ام سلمة قال يجوز لوكالة بالخصوة  
 في سائر الحقوق لما قد مناه من الحاجة اذ ليس كل حد يمتك الى جوه الخصوة وقد صح  
 ان عليا وكل فيها عقيل وبعدها اسن وكل عبد الله بن جعفر وشركنا بايقام واستيفاء  
 الا في كحد والقصاص فان لوكالة لا تصح باستيفاء ما مع غيبة الموكل عن المجلس تتد  
 بالشبهة وشبهة العفو ثابته حال غيبة الموكل بل هو الظاهر للندب لشرع  
 بجواز ان يكون الموكل قد عفا بنفسه للويل لا يشترط

باب الوكالة  
 قوله هو ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم  
 وكل بالشري حكيم  
 ابن حزام ابوداود  
 والقول من حديث  
 حكيم ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم  
 بعث معه بنيارقيش  
 لداخية فاشترها  
 بنيار وباعها  
 بنيار بن مروح و  
 اشترى اخيه بنيار  
 وجاء بنيار الى النبي  
 صلى الله عليه وسلم  
 فتصدق به النبي  
 صلى الله عليه وسلم  
 ودعاه ان يبارك  
 له في تجارتها وفي  
 البان عن عروقة  
 الباس في ان النبي  
 اعطاه دينارا فاشترى  
 بها اخيه او شاة  
 فاشترى شاة بين  
 فباع احدها ببندار  
 فانا شاة ودينار  
 فدعاه بالبركة اخوه  
 احمد والاسم سمى  
 السائق قد اخرج  
 البخاري في التام  
 حديث حبان  
 ان صلى الله عليه وسلم  
 وكل بالتزويج عمر بن  
 ام سلمة السائق و  
 احمد واسحق والوجيع  
 وابن حبان من حديث  
 ام سلمة ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم بعث اليها  
 بخطها فخالها ام سلمة  
 ثم يامر فزوج رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 فزوجها اباه وكنى  
 اختلف في المراء بعد  
 فقيل عمر بن ام سلمة  
 وقيل عمر بن خطاب  
 وسوى سعيد بن يحيى  
 الاموي في المغازي  
 عن حبان ابن عباس  
 ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم خذ ابنة حمزة  
 سلمة بن ابى سلمة فنانا

في كل عقد جازان يعقده الانسان بنفسه جاز ان يوكل غيره لان التساوق يحجز عن  
 المباشرة بنفسه اعتد بعض احوال فيحتاج الى ان يوكل غيره فيكون سبيل من دفع الحاجة قد  
 ان النبي عليه السلام وكل اشراة حكيم بن حزام وبالتزويج عمر بن ام سلمة قال يجوز لوكالة بالخصوة  
 في سائر الحقوق لما قد مناه من الحاجة اذ ليس كل حد يمتك الى جوه الخصوة وقد صح  
 ان عليا وكل فيها عقيل وبعدها اسن وكل عبد الله بن جعفر وشركنا بايقام واستيفاء  
 الا في كحد والقصاص فان لوكالة لا تصح باستيفاء ما مع غيبة الموكل عن المجلس تتد  
 بالشبهة وشبهة العفو ثابته حال غيبة الموكل بل هو الظاهر للندب لشرع  
 بجواز ان يكون الموكل قد عفا بنفسه للويل لا يشترط

في كل عقد جازان يعقده الانسان بنفسه جاز ان يوكل غيره لان التساوق يحجز عن  
 المباشرة بنفسه اعتد بعض احوال فيحتاج الى ان يوكل غيره فيكون سبيل من دفع الحاجة قد  
 ان النبي عليه السلام وكل اشراة حكيم بن حزام وبالتزويج عمر بن ام سلمة قال يجوز لوكالة بالخصوة  
 في سائر الحقوق لما قد مناه من الحاجة اذ ليس كل حد يمتك الى جوه الخصوة وقد صح  
 ان عليا وكل فيها عقيل وبعدها اسن وكل عبد الله بن جعفر وشركنا بايقام واستيفاء  
 الا في كحد والقصاص فان لوكالة لا تصح باستيفاء ما مع غيبة الموكل عن المجلس تتد  
 بالشبهة وشبهة العفو ثابته حال غيبة الموكل بل هو الظاهر للندب لشرع  
 بجواز ان يكون الموكل قد عفا بنفسه للويل لا يشترط



ايضا في قوله لا يجوز التوكيل في هذه الحالة...  
 ايضا في قوله لا يجوز التوكيل في هذه الحالة...  
 ايضا في قوله لا يجوز التوكيل في هذه الحالة...

ايضا في قوله لا يجوز التوكيل في هذه الحالة...  
 ايضا في قوله لا يجوز التوكيل في هذه الحالة...  
 ايضا في قوله لا يجوز التوكيل في هذه الحالة...

ايضا في قوله لا يجوز التوكيل في هذه الحالة...  
 ايضا في قوله لا يجوز التوكيل في هذه الحالة...  
 ايضا في قوله لا يجوز التوكيل في هذه الحالة...

بما لا يخفى غيبة الشاهد ان الظاهر علم الرجوع وبخلاف حالة الحضرة لا يتفاء هذه الشبهة  
 وكس كل حد يحسن الاستيفاء فلو منع عنه ينسد بالاستيفاء وهذا الذي ذكرناه قول  
 ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا يجوز الوكالة باثبات الحد والقصاص فانما الله هو ايضا وقيل  
 مع ابي حنيفة مع ابي يوسف وقيل مع ابي يوسف هذا الاختلاف في غيبة دون حضرة كان كذا  
 الوكيل ينتقل الى الوكيل عند حضوره فصاكرانه متكلم بنفسه ان التوكيل نابة وشبهة الدنيا  
 يتخرج عنها في هذا الباب كما في الشهادة على الشهادة وكما في الاستيفاء ولا يخفى ان الخصومة شرط محض  
 لان لوجوب مضاف الى الجنائية والظهور الى الشهادة فيجوز التوكيل كما في سائر الحقوق على هذا  
 التوكيل الجواب من نجا من علي الحد القصاص كذا في ابي حنيفة وفيه ظهور ان الشبهة تنقسم  
 الى نوعين اقلها الوكيل غير مقبول عليه لما فيه من شبهة عدم الولاية قال ابو حنيفة لا يجوز التوكيل  
 بالخصومة من غير رضا الخصم لان يكون لموكل مريضا او غائبا مسير في ثلاثة ايام فصاعدا او  
 قال لا يجوز التوكيل بغير رضا الخصم هو قول لشافعي ولا خلاف في الجواز انما الخلاف في الزوم  
 لهما ان التوكيل تصرفي خالص حقه فلا يتوقف على رضا غيره كالوكيل بتقاضي الدين لان  
 الجواب مستحق على الخصم لهذا يستحضره والناس متفاوتون الخصومة فلو قلنا بلزومه يتضرر  
 فيتوقف على رضا كالعبد لمصلحة اذا كانت احدهما يتخير الاخر بخلاف المريض المسافر لان  
 الجواب غير مستحق عليه ما هناك ثم كما يلزم التوكيل عند من المسافر يلزم اذا المراد السفر  
 لتحقيق الضرورة ولو كانت المرأة غدا لم تجز عا دقا بالبروز وحضور مجلس الحاكم قال  
 الرزق لا يلزم التوكيل لانها لو حضرت لا يسكنها ان تنطق بحقها

ايضا في قوله لا يجوز التوكيل في هذه الحالة...  
 ايضا في قوله لا يجوز التوكيل في هذه الحالة...  
 ايضا في قوله لا يجوز التوكيل في هذه الحالة...

ايضا في قوله لا يجوز التوكيل في هذه الحالة...  
 ايضا في قوله لا يجوز التوكيل في هذه الحالة...  
 ايضا في قوله لا يجوز التوكيل في هذه الحالة...

ايضا في قوله لا يجوز التوكيل في هذه الحالة...  
 ايضا في قوله لا يجوز التوكيل في هذه الحالة...  
 ايضا في قوله لا يجوز التوكيل في هذه الحالة...



لجماها فيلزم توكيلها قال وهذا شيء استحسنه المتأخرون قال من شرط الوكالة أن يكون الموكل

ای المشرق ۱۲۸۳ وعلیه النبی ۱۲۸۴ ای الخواری ۱۲۸۵

ای من حبث ہر وکیل ۱۲

لہ کا مل لکالہ اکبر غنہ و لشتہ ان کہن الہ کما من تعقل لہ قد یقصد لان یقوم مقابلہ

فَالْأَمْرُ فِشْطَانِ الْكَلَامِ أَهْلُ الْعِلْمِ حَتَّى لَوْ كَانَ صِغَارًا مُعْقَلًا وَمُجَنِّدًا كَانَ التَّوَكُّلُ بِالْأَمْرِ

ما نزلناك بالحق الا بالبينات من عند ربك انك على صراط مستقيم  
 وما نزلناك الا بالحق الا بالبينات من عند ربك انك على صراط مستقيم

[illegible]

ان من صبيها جو ايضاً بيم و استاد او چين جو ايجاز دايمنى بايرون صاحب  
 اکرم العاقل بلوغ اولمادون ۱۲ کالانى و اينده اک

ان نصيب من هل نجبره الا ترى انه يفتد كذا

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَقُّ مَوْلَى التَّوْبِيلِ لَيْسَ لِصِرَافِي حَقٌّ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمَا الْمَلَأُ

١٢ تمرن ١٢ رفا للفر ١٢

اهليته العجبه حتى سيد فتنه الموكل عن ابي يوسف ان لم يستر آدم يعجز بجان بديع م م م  
 لئلا يلزم الضرر به ١٢ الحق ١٢

او مجنون و مجول خیار الفسحة لا يخل العقل على ظن ان حقوقه متعلق بالعاقل و ظاهره  
 بغير اكله من كبد و شري ۱۳ ای القوری ۱۴ یعنی  
 عقد ۱۲

تغيركم اذا اراد على عيب قال العقد الذي يعقد الوكلاء على ضربين كل عقد يضيفه لوكيل الى

كالبيعه والاجارة فحقه تتعلق بالوكيل ونموكل قال الشافعي يتعلق بالموكل ان الحق

تالعة الحكم التصرو والحكيم وهو الملك يتعلّق بالموكل فكذلك توابعة صاكال رسول الوكيل النكاح له

ان الوكيل هو العاقد حقيقة لان العقد يقوم بالكلام صحة عبارة لكونه دمييا وكذا حكما لانه

عن ابي عبد الله (عليه السلام) لو كان سفير عنه لما استخفى عن لك الكارستون اذا كان لك كان اصله

الحقوق فيتعلم حقوق العقد بغيره لهذا قال في الكتاب يسلم المبيع ويقيض لقن ويطلب

بالتخلي عن الشئ ويقبض المبيع ويتخلص من العيب في ينحصر فيه لان كل ذلك من الحقوق المملوكة له

المصنف في بيان فضل الله تعالى  
ويعلم أن الله تعالى  
بالحسن الذي  
في المولى  
بأقرب الناس  
المولى لا اله الا الله  
يقول الامام  
القرن فيقول  
ان اباي شلال  
ابوهم علي  
الصلوة في

بجوابه قال نعم واما قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين

۲۴۶ باب فی التعلیم و التدریس

[illegible]

كتاب لو كاله  
 بالحق ان المراد السلام يكون  
 له مدونة في كل وقت يكون موجودا في  
 الدنيا وفي كل مكان لا يوجد الا بالحق  
 الذي هو الله تعالى  
 والحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين  
 اجمعين  
 والحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين  
 اجمعين

[illegible]



٣ ملك الغيرة الثمن ملك الموكل ١٢ كفاية



باب الوكالة بالبيع والشراء

فصل في الشراء قال من وكل جلا لشراء شيء فلا بد من تسمية جنس ما يشتريه جنسه و

ثم انما الفعل لو كان معلوماً فيمكن ان يتماز لان يوكل وكالة عاقبة فيقول تبع على امرأتك

مثل ان يقول بعد ان خسرته درهم ١٢ عيب  
انا قتال فامر الموكل ١٢  
لا يفض الا له الخ الى فاتي شئ يشترى يكون مما تثلوا والاصل في بيان الجمالة اليسيرة

تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَكُمْ آيَاتِهِ أَنْ تَقْرَأُوا مِنْهَا عَلَى الرُّسُلِ وَتَلَايَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ

حسن احواله بهاء المومنين في الدنيا والآخرة

في علباس هذا الشارط بطل كرج وهو مودع في م الال مني يسميه بنينا مودع

اي عدم الجهاد اليسيرة ١٢  
سنة ١٢  
كالدار والنوع ١٣  
فلا

في معنى الاجناس يصح التوليد ان بين الفهن ان بدلوا الفهن بجهنم من لدن جيس يه  
 في الاختلاف الفاض ١٢ وصلية ١٢

مراد الامر لتفاحش الجمالة وأن كل جنس يجمع أنواعا لا يصح أن يبين الثمن والنوع

ببقية الثمن يصير النوع معلوما وبذكر النوع تقل الجمالة فلا يمنع الامتثال مثاله اذا وكل

بشراء عبدی و جاریہ و یصح لا یشمل نوا حافان بین النوع کالترکی و الحبشی و الهندی و السی

أول ما ذكرناه في كتابنا من الثمن لما ذكرناه وتوطين النوع أو الثمن لم يبين صفة الجودة

الرداءة والسطة حازلانا جملة مستلزمة ومرة من الصفة المذكورة في كتاب البصائر

الآن ما هو وصفه؟ الاستخاشة المرقومها اودانية اوداسا فالوكالة باطلة للجهة الفاضلة

بسم الله الرحمن الرحيم

فان لنا بضع حقيقه الله اسم ما يدرك وجهاً ورسولاً في كبرياءه

جمع جنساو کذا یتوب یتینا دل الملبوم من لا طس النساء هذه ییح

ما هو معنى جناس؟ هي التكرار لفظاً باختلاف معناه فافاحشا باختلاف الاعراض بحيزان اللفظي والحقوقي

قال ان ستم ثمن الدار ووصفه نسل الدار الثوب جار معناه نوعه للاستيعاض الدار بثمان

من الجاني من الغيب الى الغيب  
من الجاني من الغيب الى الغيب  
من الجاني من الغيب الى الغيب

فانما لا خلاف فيها بالاطوار والاشكال

۲۰ جمعیت نام من اسماء ابوی نام د نام















دفع اليه الف الف قول لما موران في لوجلاول خيرا لا يملك استيناف فهو الرجوع

باب الثامن في بيان ما يخرج من قوله لا يخرج من تحتها  
 بالفتح على الأمر هو ينكر والقول المنكر وفي لوج الثاني هو أمين يريد الخروج عن عهد الأمان

فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ لَوْ كَانَ الْعَبْدُ حَيًّا حَتَّى اخْتَلَفَا أَنْ كَانَ الشَّيْءُ مَقْبُولًا أَوْ لَوْ كَانَ الْمَمْلُوكُ مَمْلُوكًا أَوْ لَوْ كَانَ

يَكُنْ مَنْقُولًا عَنْ أَبِي يُونُسَ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ يَمْلِكَ اسْتَيْثَانَ الشَّوَّاءَ قَرِيبَهُمْ فِي الْأَجْبَارِ عِنْدَ

ابن حنيفة في القول للامركنة موضع قهوتان اشترا ل النفس فاذا ارى الصفة خاسر الزمان

الامر بخلافه اذا كان انتم منقودون اليه امين فيه فيقبل قوله تعالى ذلك ولا تنفروا ههنا

وَأَن كَانَ أَهْلُ بَيْتِهِ عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُ فِي عِبَادِ الْمُقْسُطِينَ

او غير منقود وهذا بالاجماع لان اخبار عايمك استيناف ولا تهمه فيه لان الوكيل بشراء شيء

بغيره لا يملك شراءه لنفسه بمثل ذلك الثمن في حال غيبته على فاضل بخلاف غير المعين

ما ذكرناه لا يبي حنيقة مؤرمين قال الآخر يعني هذا العبد لفلان فباعته انكسر ان يكون فلان

اشاره الى قوله لا تعرفتموه انكم  
هذه مسائل الجاهل مع العفريت  
بني لاجله ان  
اي امره عليه السلام

امرهم ثم جاء فلان قال يا امرت به ذلك فان فلانا ياخذك لان قولك السابق اقرضته بالوكالة عند  
فلان

فلا ينفعهم الانكسار للحق فان قال فيلان لم امر لم يكن كذلك لان اقراره انه قد قال لان

يسلم المشتري فيكون بيعاً عنده عليه العهد الا انه صام مشترياً بالتعاطي كمن اشتري خيبر بغير

امره حتى لزمه ثم سلمه المشرك وددت المسألة على ان التسليم على وجه البيعة

كف للتعاط وان لم يوجد نقداً لمن هو يتحقق في النفس والحسين ستة المرات في

المعتبر الباب قال من امر جلابان يشتري له عبد من باعياهما ولم يسأله ثمنا فاشترى

فأبالي الجمع قال لا تدخل إلا أن يكون من جملة من تراض أنك  
لأحد مما جاز لنا التوكيل مطلق فيجزي على طلاق وقد لا يتفق الجمع بينهما

عاجية البيع والتعليق ان كان اذا اذلا اعطاء معادة الناس العيني











[illegible]

فباعه على هذا فهو حر والوالد للمولى لأن بيعة نفس لعبد منه اعتاق وشراء العبد قبول

الاعتناق ببدل المأمور سفير عننا ذل يرجع عليه الحقوق فصا كان اشتري بنفسه وإذا

كان اعتاقا لعقب الولاء وان لم يمين للمولى فهو عبد للمشتري لان اللفظ حقيقة للعاقبة

وامكن العمل بها اذا لم يبين فيما حفظ علمه بالجدول فنفري لعبد نفسه لان الجانبيه متعين واذا

ای با حقیقتہ مذاکر  
ای علی معاوضتہ مذاکر  
م  
كان معاوضۃً منبت الملك لوالف الى ان كسب عدي وعلى المشرك الف مثله ثمنا

بدا الشراء  
التي وضعها العبد المذنب  
في راسه  
الماء فانما في ذمته حيث لم يصح الاداء فالحق والحق ان الله العدل من غفر عنه حيث لا يشترط

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم من أجل أن يعرف الناس ما كان عليه نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم في حياته وبعد موته

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

فاحملها عنك يا مغلوب للواء وه مطالبه على لوبيل اموى سماءه يوصاه ويريه  
لا مسغير فلا يرجع الحق عليه ١٢

في معاوضة الحضة فلا بد من لبيان من قال لعبدٍ اشتري نفسك من مولاي فقال  
التي بها المطالبة على الوكيل ١٧

المولاة يعني نفسه لقارن بكذا ففعل فيقول الاخر ان العبد يصلح وكبار عن غيره في شراؤه نفسه

اجتنع عن البتة البيع يرد عليه من حيث انه مال لان فائتته يد حتى لا يملك البائع المحسن

البیوع لا یتبایع الا بالنقد فاذا اضاف الى الامر صلح فعمله مقبول لا فيقعه العقد لانهم ان عقد لنفسه

فمهوراً ناعتي وقدره في المولى والعوضه والعبد وان كان وكيله بشرا

معين وكنيتي بجنس تصرف اخرو في مثله ينقذ على الوكيل كذا لو قال بعنه نفسي لم يقل

فهره كان اطلق بيمين فليقيم اقتتالا بالشاء فيبفالتصروا وعا النفسه فصل في البيع قال

والوكيل بالبيع والشراء لا يجوز له ان يعقد مع ابيه وجده ومن لا يقبل شهادته عند

٧١  
الحديث في فضل الله عز وجل قال لا يحوز بها من هم مثل القيمة الا من عبد الله او ملكا تبارك

أي من أبيه جده ومن لا يقبل شهادة له ١٢ أي الذي لا دونه عليه ١٣

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا أَمْسَكَتِ الْأَنْفُ عَنِ الْكَلَامِ كَانَتْ خَيْرًا لَكَ مِنْ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْغَالِبِينَ

*(Marginal notes in Arabic script)*

انما يشترط ان يكون العبد  
 لنفسه يعني ان يكون له  
 ملك ١٢ يعني ان يكون  
 يتقيد على الكيل فان الكيل  
 نقض الشرع على الكيل كما اذا  
 قوله يتقيد على الكيل كماله  
 عن قوله على ذلك العبد  
 على ذلك الشرع ان يكون  
 عليه ان يكون من ذلك الشرع  
 فان قوله الشرع ان يكون  
 لنفسه ان يكون الشرع  
 على قوله في نفسه ان يكون  
 ان العبد ان الانسان  
 لا يتصرف به بل  
 لا يتصرف به بل  
 ان قوله ان العبد ان  
 انما يشترط ان يكون العبد  
 لنفسه يعني ان يكون له  
 ملك ١٢ يعني ان يكون  
 يتقيد على الكيل فان الكيل  
 نقض الشرع على الكيل كما اذا  
 قوله يتقيد على الكيل كماله  
 عن قوله على ذلك العبد  
 على ذلك الشرع ان يكون  
 عليه ان يكون من ذلك الشرع  
 فان قوله الشرع ان يكون  
 لنفسه ان يكون الشرع  
 على قوله في نفسه ان يكون  
 ان العبد ان الانسان  
 لا يتصرف به بل  
 لا يتصرف به بل  
 ان قوله ان العبد ان

كتاب الوكالة

[illegible]



قوله في البيع من حيث هو لا يبيح بيع ما لا يملكه ولا يملكه غيره من غير ان يملكه  
 ان يملكه من غير ان يملكه غيره من غير ان يملكه  
 ان يملكه من غير ان يملكه غيره من غير ان يملكه  
 ان يملكه من غير ان يملكه غيره من غير ان يملكه

لان التوكيل مطلق ولا تقيده اذ الاموال متباينة والمنافع منقطعة بخلاف العبد لا يبيع من  
 نفسه في العبد للمولى كذا للمولى حق في كسبه يكتب بقلب حقيقة بالجواز لان موضع التهمة  
 مستثناة عن الوكالات وهذا موضع التهمة بدليل عدم قبول الشهادة ولان المنافع بينهم متصلة  
 فصاحبها من جهة ارجاءه والصرف على خلافه قال الوكيل بالبيع يجوز بيعه بالتقليد  
 الكثير والعرض عن أبي حنيفة وقولنا لا يجوز بيعه بنقصان لا يتغابن الناس ولا يجوز الا بالرهام  
 الدنانير لان مطلق الامر يقتيد بالمتعارف لان التصرف في الحاجات فيتعين اقمها والمتعارف بالبيع  
 بقول المثل بالنقل ولهذا يقتيد بالتوكيل بشراء الفحل والاضحية بزمان الحاجة لان البيعة  
 فاحش بيع من جهة من جهة كذا المقابلة ببيع من جهة شراء من جهة فلا يتناول مطلق  
 اسم البيع لهذا لا يملك الوصي ولا من التوكيل بالبيع مطلق فيحرم على طرافه غير موضع التهمة  
 البيع بالغبن بالغبن متعارف عند الحاجة الى الثمن التبرع من العين المسائل متنوعة على  
 ابي حنيفة على ما هو الموضع ان يبيع من كل وجه ان من حلفه ببيع يحنث بغير ان لا  
 والوصي لا يملك ان يبيع لان رايها نظرية وانظر في المقابلة شراء من كل وجه ببيع من كل  
 وجه لوجود حد كل احد منها قال الوكيل بالشراء يجوز عقد كمثل لقيمة وزيادة يتغابن  
 الناس مثلها ولا يجوز الا يتغابن الناس مثله لان التهمة فيه متفحفة فلعله يشترط لنفسه فاذ لم  
 يوافقته الحق بغيره على امره لو كان كيدا بشراء شيء بعينه قالوا اينفاد على امره لا يملك شراء  
 لنفسه كذا الوكيل بالنكاح اذا تزوج امرأة بالكثر من مهر ومثلها باجر عند لونه لونه من الاضما  
 الى الموكل في العقد فلا تمكن هذه التهمة ولا كذلك الوكيل بالشراء لان يطلق العقد

قوله في البيع من حيث هو لا يبيح بيع ما لا يملكه ولا يملكه غيره من غير ان يملكه  
 ان يملكه من غير ان يملكه غيره من غير ان يملكه  
 ان يملكه من غير ان يملكه غيره من غير ان يملكه  
 ان يملكه من غير ان يملكه غيره من غير ان يملكه

كتاب الوكالات

قوله في البيع من حيث هو لا يبيح بيع ما لا يملكه ولا يملكه غيره من غير ان يملكه  
 ان يملكه من غير ان يملكه غيره من غير ان يملكه  
 ان يملكه من غير ان يملكه غيره من غير ان يملكه  
 ان يملكه من غير ان يملكه غيره من غير ان يملكه

قوله في البيع من حيث هو لا يبيح بيع ما لا يملكه ولا يملكه غيره من غير ان يملكه  
 ان يملكه من غير ان يملكه غيره من غير ان يملكه  
 ان يملكه من غير ان يملكه غيره من غير ان يملكه  
 ان يملكه من غير ان يملكه غيره من غير ان يملكه

قوله في البيع من حيث هو لا يبيح بيع ما لا يملكه ولا يملكه غيره من غير ان يملكه  
 ان يملكه من غير ان يملكه غيره من غير ان يملكه  
 ان يملكه من غير ان يملكه غيره من غير ان يملكه  
 ان يملكه من غير ان يملكه غيره من غير ان يملكه



قَالَ اللَّهُ لَا تَتَغَابَرُ لَنَا فِي مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُقَوِّمِينَ قِيلَ فِي الْأَرْضِ وَلَهُمْ فِي الْحَيَاةِ

دہ بیانہ وہی العقلمتہ دوانہ لان التصرف یکثر وجوہ فی اول یقول الخیریتوسط

في الاوسط وكتبت في القبان لقله التضر قال اذ اوكله بيعة عبد الله فباع نصفه جانر عبد الله حنيفه

لأن اللفظ مطلق من قبل الاختراق والاحتواء <sup>في</sup> أن لو باع الكل بشئ النصف <sup>منه</sup> فماذا

١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠

١٢ الحاشية المرفوعة  
١٣ وقيل بالفتح نحو حرف الى التعارف ١٢

الوكيل والوكيل ١٣  
الوكيل ١٣  
الوكيل ١٣

یہ سچا ہے کہ ان یسیران کا دافع ابدی جس کی پیروی کروں میں نہ ہو سیکھتا ہوں اور اس پیغمبر  
 کے امتثال

---

وہ سچا ہے کہ ان یسیران کا دافع ابدی جس کی پیروی کروں میں نہ ہو سیکھتا ہوں اور اس پیغمبر

لم يبق وسيلة ولا يخرج من هذا السجن عندنا هما وإن كل بشرء عبد الله لصفاة ولشراء موقوف

الوكيل ١٢ عبد ١٣  
عبد ١٤

فان تسمى باقية لشم الموطوع من سائر البعض يجمع وسيلة الى الامتنان بان كان موثوقا بالين

جماعة فيحتاج الى شرائه شققا شققا فاذا اشترى لباقى قبل من الاخرين ليبيع يتيقن انه قد سئل  
الوكيل ١٢

فینفذ علی الزمر لهذا باتفاق والفرع الا ان حنیفة لان الشرک یحقق التهمة علی ماضی الخوان  
 ۱۲ بین ایضا الذی بین البیع والشرک ۱۲  
 أو ای فرق

الأمر بالبيع يصادفكم فيجوز في إطلاق القول بالشرء صادف ملك الغير فلم يصح فلم

يعتبر في التقييد بالخلق قال من امر جلابيع عبد فباعه قبض الثمن ولم يقبض فمراة

المشتركة عليه بعيب لا يوجب مثل يقضه القاضي ببينة أو بأبائهم وبأقاربهم فإنه يرد على

الأمر أن لقاضه يتقن محرمات العيب في البائع فلم يكن قضاءه مستنداً إلى الغش المحرم وتناول

اشترطها في الكتاب ان القاضى يعلم انه لا يوجدات مثله في مدائن شهر مثلا ولكن استقبله عليه

تاريخ البيع فيحتاج الى هذه الحجة لظهور التاريخ او كان عبدا لا يعسر فلا النساء والاطباء

[illegible][illegible]

على امره فاعلم ان النصارى في صور نفع امره فجازيتهم بالبحر والادب فصادت الاسماك فخرجوا فخرروا لان النصارى قد علموا

[illegible][illegible]







قوله لا يجوز ان يكون الوكيل... قوله لا يجوز ان يكون الوكيل... قوله لا يجوز ان يكون الوكيل...

يتقيد بالحل متعاضدا والوجه تقدم قال من امر رجل ببيع عبده فباعه بالثمن لهذا

فضاع في يده او اخذ كفية فتوى المال عليه فلا ضمان عليه لو كبل صيل في الحقوق قبض

الثن منها والكفالة توثق به الرقعة انما يستيفاء فيملكها بخلاف الوكيل بقبض للثمن

لانه يفعل نيابة وقد نأب في قبض للدين ون الكفالة واخذ الرهن الوكيل بالبيع قبض

اصالة ولهذا لا يملك الموكل حجرة عنه فصل اذا وكل كبلين فليس لاحدهما ان يتصر

فيما وكلا به ون الاخر وهذا في تصرف يحتاج فيه الى الرأى كالبائع والخلع غير ذلك لان الموكل

مخبر بما لا يراى حد هما والبدل وان كان مقدرا ولكن لا ينعى استعمال الرأى في الزيادة

واختيار المشتري قال لان يوكلهما بالخصم وان الاجتماع فيها منعذ لا قضاء الى الشئ

في مجلس القضاء الرأى يحتاج اليه سابقا لتقويم الخصم قال وبطلان زوجته بغير عوض و

عبده بغير عوض اقر بردة ودية عند او قضاء من عليه ن هذه الاشياء لا يحتاج فيها الى

الرأى بل هو تعبیر محض عبارة المشن والواحد سواء وهذا بخلاف اذا قال له اطلقها ان

شئنا او قال اطلقها ابدا لانه تفويض الى ايماء لا ترى به تملك مقتصر المجلس نه علق الطلاق

بغيرها ذلك ما قال ليس للوكيل ان يوكل فيما وكل لانه فوض اليه التصرف

دون اسويل وهذا لانه سرخصه برأيه الناس متفوتون في الاراء قال لان يا ذن ل

الموكل لوجود الرضاء ويقول له اعمل ليك طلاق لتفويض الى رايه واذا اجاز في

هذا الوجه يكون الثاني كيدا عن الموكل لعلك الاول عزله ولا يعزل بموته فيعزل لان

بموت الاول قد مر نظيره في ادب القاض قال فان كل غير ذن موكل فقد وكيله

في اول الفصل باب التكميم ١٢

قوله لا يجوز ان يكون الوكيل... قوله لا يجوز ان يكون الوكيل... قوله لا يجوز ان يكون الوكيل...

قوله لا يجوز ان يكون الوكيل... قوله لا يجوز ان يكون الوكيل... قوله لا يجوز ان يكون الوكيل...

قوله لا يجوز ان يكون الوكيل... قوله لا يجوز ان يكون الوكيل... قوله لا يجوز ان يكون الوكيل...



















في براء دمتها فانضم الركن في ان قبول فعله ما منم للوكالت لكونه مينا ولو صححناها لا يقبل لكونه

مَبْرَأًا نَفْسَهُ فَيُنْجِلُ بَا نَعْدَامِ لَانْزِمَهُ وَهُوَ نَظِيرُ عَبْدِ مَآذُونٍ مَدْيُونٍ لِعَتَّقِهِ مَوْلَاهُ حَتَّى يَمُوتَ

قيمة الغراء ويطلب لعبد بجميع الدين فلو وكله الطالب بقبض مال عن العبدان باطلا

عبد ١٢ رب الدين ١٣ الدين ١٤ تركيل ١٥

لما بيناه قال من ادعى انه وكيل الغائب في قبض ثبته فصدقه العزم امر بتسليم الدين  
 الى القدرى في محضر ١٢٤  
 الدين ١٣ العزم ١٤

البيه لا تقرأ على نفسك لان ما يقضيه خالص له فان حضر الغائب فصدقه والادب  
 ومن اراد على نفسه بنى امر قبله الى المقلد ١٢  
 الغريم ١٣  
 فيها ١٤

اليه الخريم الدين ثانياً انه لم يثبت الاستيفاء حيث ندر الوكيل ثلث الوصل ذلك فوجه يمينه  
 الخائب للدراس ١٣  
 اى فى انكار الوكيل ١٢  
 لى الى الدر ١١

فیفسدہ داء ویرج بہ علی لویلن کان باقیی فی یلار

المعدون ۱۲	المال ۱۳	الکویل ۱۴
لا ہمدیون ۱۵	لا ہمدیون ۱۶	لا ہمدیون ۱۷

بہ مدیون ۱۸

الحاصل أن بعض البصائر كان صانع في يد الميرج شيئا من البصائر  
 الركن ١٣ الركن ١٢ الركن ١١ الركن ١٠ الركن ٩

القبض هو مضمون في قبض الرضا راجع الى يوم الخميس ١٣٠٢  
سجله ١٢ اى اخذ رب الدين ثانيا ١٣  
المديرين ١٣

٧٨ الخ : ان كان المضمون على وجه عام وهذا كقالة اضيفت الى حالة القبض فبعبارة بمنزلة

الكفاية لما ذال على فدان ولو كان الغريم لم يصدق على الوكالة ودفعها اليه على ادعائه

فان جمع صاحب المال على الغريم سرجع الغريم على الوكيل لانهم يصدقون في الوكالة وانما دفع

البي علم جاء الاجابة فاذا انقطع رجاءه رجع عليه <sup>اي في قوله</sup> كذا اذا فعل عليه <sup>اي جمع المفعول</sup> كذا ياب في لوكا

وَهَذَا أَظْهَرَ مَا قُلْنَا فِي أَنَّ جَوْهَرَ كَلِمَاتِهَا لَيْسَ لِمَنْ يَسْتَرْقِي الْمَدْفُوعَ حَتَّى يَخْضِرَ الْغَائِبُ الْمَوْدُودُ

صا سر حقا للغائب ما ظاهر او محتمل و فصار كما اذا دفعه الى فضولي على جاء الاجازة لم يمل

الاستدلال الاحتمال الاجازة والاف من باشر التصرف لغرض ليس ان يقتضيه علم يقعه الياس

عَرْضُهُ مِنْ قَالِ فِي كَيْلٍ بِقَبْضٍ أَوْ دِيْعَةً فَصَدَّقَ الْمَوْعِدَ لَمْ يُؤْمَرْ بِالنَّسْلِ إِلَّا بِأَنَّهُ أَقْرَبُ بِالْغَيْبِ خَلْفَ الْوَلَدِ

في انوار كل قبض الاله

وَقَالَ لَقَبُولُ الدِّينِ مُرَادَةٌ لِكُلِّ مَعْنَى لَمْ يَكُنْ لَهَا

[illegible]

وكالت تكوننا مينا ولو صحناها لا يقبل لكونه  
 ١٢ قول ١٢  
 فاذون مديون اعنته مولاة حتى ضمن  
 ١٢ الدين ١٢  
 طالب بقبض المال عن العبدان باطلا  
 ١٢ الدين ١٢  
 بينه فصدقه الغريم امر بتسليم الدين  
 ١٢ الغريم ١٢  
 فان حضر الغائب فصدقه والا دفع  
 ١٢ الغريم ١٢  
 انكر الوكالة والقول في ذلك قوله ميمنه  
 ١٢ الغائب الدائن ١٢  
 لان غرضه من الدفع براءة ذمتهم  
 ١٢ الوكيل ١٢  
 يرجع عليه كونه بتصديقه اعترافه بحق  
 ١٢ الدين ١٢  
 ظلم غيره قال لان يكون ضمنه عند الله  
 ١٢ الوكيل ١٢  
 الاضيقت الى حالة القبض فيصير بمنزله  
 ١٢ الدين ١٢  
 على الوكالة ودفع اليه على ادعائه  
 ١٢ المال ١٢  
 لو قيل لان لم يصدق في الوكالة وانما دفع  
 ١٢ الوكيل ١٢  
 كذا اذا دفع اليه على كذا يبايه في الوكالة  
 ١٢ المال ١٢  
 تترد المدفوع حتى يحضر الغائب المودى  
 ١٢ الدين ١٢  
 دفعه الى فضولى على جاء الاجازة لم يملك  
 ١٢ الدين ١٢  
 وفرض ليس ان ينقضه عالم يقع الياس عن  
 ١٢ الدين ١٢  
 يؤمر بالتسليم اليه ان اقر بما لا يخبر به والدين  
 ١٢ الدين ١٢

[illegible]

١٨  
 في قوله فالتصديق  
 من الوثائق  
 في براءة  
 برأ نفسه  
 فبما  
 لما بيناه  
 اليه  
 فيفسد  
 يحصل  
 القبض  
 لان  
 الكفالة  
 فان  
 اليه  
 وهذا  
 صار  
 الوسته  
 غرض  
 في قوله  
 البسوط  
 بل قال



قوله من دفع الى وكيله...  
قوله من دفع الى وكيله...  
قوله من دفع الى وكيله...

ومن دفع الى وكيله...  
ومن دفع الى وكيله...  
ومن دفع الى وكيله...

البيع عليه قال فان وكل...  
البيع عليه قال فان وكل...  
البيع عليه قال فان وكل...

قال من وكله...  
قال من وكله...  
قال من وكله...

كما هو من هبة...  
كما هو من هبة...  
كما هو من هبة...

لو كان حاضرا...  
لو كان حاضرا...  
لو كان حاضرا...

دراهم لينفقها...  
دراهم لينفقها...  
دراهم لينفقها...

بالانفاق وكيل...  
بالانفاق وكيل...  
بالانفاق وكيل...

قوله من دفع الى وكيله...  
قوله من دفع الى وكيله...  
قوله من دفع الى وكيله...

كتاب الوكالة...  
كتاب الوكالة...  
كتاب الوكالة...







قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك  
قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك  
قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك

على العلم كالكيل لبيع اذا باع الموكل قال اذا مات الوكيل وجن جنونا مطبقا بطلت الوكالة

لا يصح امره بعد جنونه وموته وان لم يحضر له الموكل لا يصح امره بعد جنونه وموته وان لم يحضر له الموكل

هذا عند محمد فاما عند ابى يوسف لا يصح الوكالة لغيره ان الوكالة اطلاق لا يفسد المانع اما

الوكيل يتصرف بمجان قامة به انما يحجز بعرض للمحاق لتباين المداين فاذا انزل المحجز والاطلاق

باقي عاد وكيلا ولا يبي يوسف انه ثابت ولاية التنفيذ لاية اصل لتصرف باهلية وولاية

التنفيذ بالملك بالمحاق حتى بالاموات وبطلت الولاية فلا تعود كملكه اما الولد المداين ولو

ولو عاد الموكل مسلم او قد لم يحضر له الموكل لا يصح امره بعد جنونه وموته وان لم يحضر له الموكل

تعود كما قال في الوكيل الفرق له على الظاهر ان مبي الوكالة حتى حق الموكل على الملك فمحل

وفي حق الوكيل على معني قائم به لم ينزل بالمحاق قال من كل خريشة ثم تصرف نفسه فيما وكل

به بطلت الوكالة وهذا اللفظ ينظم وجوها مثل ان يوكله باعتاق عبدا او بكتابة فاعتقه او بكتابة

الموكل بنفسه او يوكله بتزويج امرأة او بشراء شئ ففعله بنفسه او يوكله بطلاق فطلقها الزوج

ثلاثا او واحدا وانقضت عدتها او بالخلع فخلعها بنفسه لانه لما تصرف بنفسه تعذر على

الوكيل لتصرف بطلت الوكالة حتى لو تزوجها بنفسه ابانها لم يكن للوكيل ان يزوجهامنه

وان لم يجتهد نقضت بخلافه اذا تزوجه الوكيل ابانها لم يكن للوكيل ان يزوجه الموكل لبقاء الحاجة

وكذا لو وكل ببيع عبدا فباعه بنفسه فلو لم عليه بعيب بقضاء تقاضه فعن ابى يوسف ان ليس

للكيل ان يبيعه مرة اخرى ان يبيعه بنفسه منع له من التصرف فضا كالغزل وقال محمد له

ان يبيعه مرة اخرى ان لو كانت باقية لانه اطلاق المحجز ان لم يخلو فاذ او كنه

قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك

قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك

قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك

قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك

قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك

قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك

قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك

قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك

قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك

قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك

قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك

قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك

قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك

قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك

قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك

قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك

قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك

قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك

قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك

قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك

قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك

قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك

قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك

قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك

قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك

قوله ان لا يبيع المالك نفسه بغير اذن المالك







والله اعلم  
المعنى الحق  
انفع المعنى

دوازدهم از این مواضع

نقل قولہ ولایۃ محمدیہ

او او ار الحسن ۱۲ مل

ادعوا ربكم بالتي هي أحسن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدين في بيان ما يجب من ذلك

فان كان مصنفه

عفو

وینار اور ہما جید  
ہذا کان فی السبلۃ للوحدۃ

او دوسرے  
اما اذا كان في البلد  
مكة لا بدني  
منه في سكن

الى ذلك يقصه ما يروي عن  
سنن الاعلام بان يقصه ما يروي عن  
عن ابن كثير في تفسيره

ع ١٢  
انه على وجهين اما ان يكون  
الصبي يولد عتقاً

عبدالرحمن بن محمد بن عبدالمطلب  
بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبدالمطلب

انتم قلت ان رجلا يجار على

حضرت در جل من کلام  
حضرت نقال حضرت عابدی  
مسلم نقال حضرت عابدی

السيد علي بن الحسين  
السيد علي بن الحسين  
السيد علي بن الحسين

على ارض كاس  
هي ارض في يد  
فقال عليه

كتاب الدعوى  
حديث قال صلى  
الله عليه وسلم انك  
بيننا قال لا قال فلك  
يمينه فتفق عليه من  
حديث الاشعث بلفظ  
فقال انك بيننا قلت  
لا فقال لليهود  
احلف وفي لفظ شاهد  
او يمينه وفي الباب  
عن وال بن حجر فقال  
الحضري انك بيننا  
قال لا قال فلك يمينه  
اخرجه مسلم ١٣١٢



وَأَمَّا حَذْفُهَا إِنْ شَوَّاهُ فِي الْمَنْ مَثْبَعُ الْعِي عَنْ إِقَامَةِ الْبَيْتِ لِمَا رَوَيْنَا فَالْكَوْنُ

من قوله عليه السلام

حقه دو به که ادا نکات البینه حاصره فی مجلس جمعه مع ابی یوسف و یحیی و در آنجا  
ای دون العجز<sup>۱۲</sup> فلا يجوز الاستغفار فيه ای مجلس القاضي<sup>۱۳</sup>

ومع أبي حنيفة رة فيما ذكر الطحاوي رة قال ولا ترد اليه من على المدعى لقوله عليه السلام

البينة على المدعى واليمين على من انكر قسمه والقسمه تنافي الشركه وجعل جنس الايمان

[illegible]

ای القندوری فی قصصہ ۱۲۸

اليد في الملك المطلق بينة الخارج اولى وقال الشافعي ما يفص بينه دي ليد عصاده  
احترار عن الملك القيد يد عرى المحتاج وغيره ك

باليد فيقوى الظهور وصار كالنجاج والدجاج ودعوى الملك مع الاعتاق أو الاستيلاء

١٥  
اوالتدبير وكما ان بيعة الحجاج اكثر اثباتا واظهارا لان قدما اثبتته البيدا يثبت

[illegible]

بیتہ دی لید ادا لید مصلیٰ ملک جلاوت سنگ رن امید ملک یار ملک

واختبة فعلى الودع الثابت بها قال اذ انكل للمدعى عليه عن اليمين فضع عليه بالنول الزعم  
 القاضى ١٢ انت اى القادري فى فصوله ١٢ انت

ما ادعى عليه وقال لشافعي لا يقضيه به بل يرد اليمين على المدعى فاذا حلف يقضى بهن النكول

محقة المتورعة. المبرور. الكاذبة والآفة عن الصديقة وأشتباه الحال فلا ينصب <sup>(تكمل)</sup> حجة

ایں جہان میں رہنے والے ہر انسان کو اپنے آپ کو جاننا چاہیے کہ وہ کون سا انسان ہے اور اس کی زندگی کی کیا مثال ہے۔

مع احتمال سمين المدعى ليل له في صدار اليه ولنا ان النكول دل على توبه باده اى  
 ابو حنيفة كما قال النكول ان كان للام

مَقْرًا اذ لو اذ لك لا قَدْ مَرَّ عَلَى الْيَمِينِ اِقَامَةً لِلْوَجِبِ وَدَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ

وادی النجف وادی البیت وادی قمر النجف وادی ملک وادی باغداد وادی خانی وادی اصفهان وادی اصفهان

فمنه في اليد اليمنى من تحت راحة اليد الى المرفق واليد اليسرى من تحت راحة اليد الى المرفق

فیه الاموال علی ما یستلزم من احوال و انکاره بخلاف کاتب متضمن است ۲۵۱ قوله رسل الخورای ظهور کردن الله علی محتاجی

اسکے ساتھ اس کی بیوی اور ایک لڑکا بھی تھا۔

[illegible][illegible]

دعواه کا ثبوت بین المدعی علیہ ۱۲



الواجب من دفع النفس في كل وقت...  
من دفع النفس في كل وقت...  
من دفع النفس في كل وقت...

فيتخرج هذا الجانب لا وجه لرد اليمين على المدعي لما قد مناه قال ينبغي للقاضي ان يقول له في عرض

عليك اليمين ثلثا فان حلفت في الالف قضيت عليك بما ادعاه وهذا الا نذار له علامه بالحكم اذ هو

موضع الخفاء قال فاذا كرر العرض عليه ثلاث مرات قضى عليه بالنكول وهذا التكرار ذكره الخفيا

لزيادة الاحتياط والمبالغة في ايلاء العذر فاما المذهب انه لو قضى بالنكول بعد العرض مرة

جاز لما قد مناه هو الصحيح والاول اولى ثم النكول قد يكون حقيقيا كقوله لا احلف قد يكون حكما

بان يسكت مسكوكا حكم الاول اذا علم انه لا فية من طرش وخرس هو الصحيح قال ان كانت الدعوى

نكاحا لم يستحلف لمنكر عند ابى حنيفة ولا يستحلف عند في النكاح والرجعة والفق في اليلاء والرق

والاستيلاء والنسب والولاء والحدود واللعان وقال ابو يوسف ومحمد يستحلف في ذلك كله الا في الحد واللعان

وصورة الاستيلاء ان تقول الجارية انا اول مولد مولاي هذا بنى منه وذكر المولى لا مولد على مولى ثبت

الاستيلاء باقراره ولا يلتفت الى انكارها لهما ان النكول فلا يمدل على كونه كاذبا في الانكار على

ما قد مناه فيكون اقراره اوبد لا عنه والاقرار يجري في هذه الاشياء لكنه اقرار فيه شبهة والحدود

تندى بالشبهات اللعان في معنى الحد لا في حنفية انه يمدل لان معه لا يبق اليمين لمجة

حصول المقصود وانزله باذلا اولى كيلا يصير كاذبا في الانكار والبلد لا يجري في هذه الاشياء

وفائدة الاستحلاف المقضاء بالنكول فلا يستحلف لان هذا بدل لدفع النقص فيملكه المكاتب والعبد

للاذون بمنزلة الضيافة البسيرة وصحة في الدين بناء على المدعي هو يقبضه حق نفسه والبذل

معناه ههنا ترك المنع وامر المال ههنا قال يستحلف السارق فان نكل ضمن ولم يقطع لان المنوط

بفعلهم شيان الضمان ويعمل فيه النكول والقطع ولا يثبت به فصار كما اذا شهد عليه

حيث يثبت المال ولا يثبت القطع

من دفع النفس في كل وقت...  
من دفع النفس في كل وقت...  
من دفع النفس في كل وقت...

من دفع النفس في كل وقت...  
من دفع النفس في كل وقت...  
من دفع النفس في كل وقت...

من دفع النفس في كل وقت...  
من دفع النفس في كل وقت...  
من دفع النفس في كل وقت...

من دفع النفس في كل وقت...  
من دفع النفس في كل وقت...  
من دفع النفس في كل وقت...

من دفع النفس في كل وقت...  
من دفع النفس في كل وقت...  
من دفع النفس في كل وقت...











مثله أيام مروي عن أبي حنيفة رة وهو الصحيح والفرق في الظاهر بين الحامل والوجبة المحتمين

لما لم يخطئ لم يبد من قولها بينة حاضرة للتكفيل ومعناه في المصرحة لوقال مدعى بينة الى اوشهدى  
مدعى ١٠ اعطى التكفيل

مقدار مجلس لقاضی وکذا الی کفیل الی آخر المجلس فالاستثناء منصرف الیه لان فی اخذ الکفیل

كتاب الحج ان شاء الله تعالى **فصل في كيفية اليمين والاستحلاف قال** اليمين بالله دون غيره لقول عليه

بِأَنَّهُ قَدْ قَالَ: وَاللَّهُ الَّذِي، أَهْلَهُ اللَّهُ عَالِمُ الْغُيُوبِ وَالشَّهَادَةِ

هو ان من الرحيم الذي يعلم من سر رحمة الله يعلم من العبدية ما سدر من ملكوت الله سبحانه وتعالى

منه انه يحتاج ليدلر عليه اليمين لان المسحوق يمين واحدة والقاصي بلختيار ان شاء الله  
القاصه

يغلظ في الخطير من المال ون الحقيق قال لا يستخلف بالطلاق والعقاق لما روينا وقيل في زماننا  
الحاج محمد بن سارح  
أي القدوري في مختصره ١٢ عينه ١٣

قال يستحي اليهم الذي ابالله الذي انزل للتوراة على موسى عليه السلام والنصارى بالله الذي نزل الانجيل

الزنا كما انكم هذا من اليهودي يعتقد نبوة موسى النضر اني نبوة عيسى عليه السلام فيغاط على كل واحد منها اذ كر المنزل على

وكان من له ادسه ودينه على

[illegible][illegible]

من الاشرار اذا قال انما

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَا لَهُ شُكْرًا إِلَّا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِعَظِيمٍ

۱۹۹۹

حليل بيت من كان  
 حاله فاقله ليل بالله  
 ثمة اولين من تقدم في  
 الاديان قوله قال صلى  
 الله عليه وسلم لابن مسعود  
 او عمر اشهدك بالله  
 نعم الذي انزل التوراة  
 على موسى ان حكم التوراة  
 في كتابكم هذا ابوداود  
 من طريق عكرمة ان  
 النبي صلى الله عليه و  
 سلم قال لابن مسعود  
 اذكركم بالله تعالى الذي  
 نجاكم من آل فرعون على  
 وانزل التوراة على  
 موسى اتحدون في  
 كتابكم ارجم الحديث  
 و اخرجه مسلم موصوف  
 من حديث البراء بن  
 عازب قال مر على  
 رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يهود  
 محضين فاعلموا جلا  
 من علماءهم فقال له  
 لتدرك بالله الذي  
 انزل التوراة على  
 موسى ان هكذا تجد  
 حد الزاني في كتابكم  
 و اخرجه ابوداود وعمر  
 جابر قال جاء من  
 اليهود رجل منهم  
 و امرأتان فقالا  
 صلى الله عليه وسلم  
 انيتوني باعلم رجل  
 منكم فالتزمه بآب  
 صوميا وعند اسير  
 داود ايضا من طريق  
 الزهري حديثنا  
 من مزينة و عن  
 ابن المسيب عن  
 هارثة قال النبوة  
 الله عليه وسلم انشأ  
 بالله الذي انزل  
 على موسى بالتحد و  
 التوراة على من تر  
 و ما روى الطبراني  
 عن ابن عباس م  
 و اصل الحديث  
 الصحيحين عن  
 عمر ١٢ ١٢ ١٢  
 ١٢ ١٢ ١٢











قوله ان المبيع سائر في يد البائع... قوله ان المبيع سائر في يد البائع... قوله ان المبيع سائر في يد البائع...

والبائع ينكره فكل واحد منهما منكر فيحلف فاما بعد القبض فيحلف للقياس لان المشتري يدعي شيئا لان البائع يدعي ثمنه

وان المبيع سائر في يد البائع فيجوز له ان ينكره فيحلف فاما بعد القبض فيحلف للقياس لان المشتري يدعي شيئا لان البائع يدعي ثمنه

بالنص وهو قوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان في الثمن فحلفوا فاما بعد القبض فيحلف للقياس لان المشتري يدعي شيئا لان البائع يدعي ثمنه

ويثبت بين المشتري هذا قول محمد وابي يوسف اخر او روية عن ابي حنيفة وهو الصحيح

المشتري اشد ما انكارا لانه يطلب له لا بالنقض ولا به يتجمل فائدة النكول هو الزام الثمن لو ثبت بين

البائع وتأخر المطالبة بتسليم المبيع الى ان استيفائه الثمن كان ابو يوسف يقول ولا يبدأ بيمين البائع

لقوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان فالحق قول البائع خصه بالذكر واقول فائدة التقديم وان كان

بيع عين بعين او ثمن بيمين بد القاضى بيمين ايماء شاء لا استواءهما وصفة اليمين ان يحلف البائع

بالله باعه بالف ويحلف المشتري بالله ما اشتراه بالفين قال في الزيادات يحلف بالله ما باعه بالف

ولقد باعه بالفين يحلف المشتري بالله ما اشتراه بالفين ولقد اشتراه بالف يضم الاثبات

الى النفي تأكيداً ولا يصح الاقتصار على النفي لان الايمان على ذلك وضعت دل عليه حد القسامة

بالله ما قتلتم ولا علمتمه قاتلاً قال فان حلفا فحلف القاضى لبيع بينهما وهذا يدل على انه لا يفسخ

بنفسه لتخالفه لا علمه ثبت ما ادعاه كل واحد منهما فيبيع به فحلف القاضى قطعاً للمنازعة او

يقال ان المشتري لا يبيع بيمينه بل بيمين البائع وهو فاسد لا بد من التفسير في البيع الفاسد قال ان نكل

احدهما عن اليمين لزمه دعوى الاخر لا تجعله لا فله يبيع دعواه معارضاً لدعوى الاخر فلزم القول

بثبوته قال وان اختلفا في الاجل او في شرط الخيار او في استيفاء بعض الثمن فلا تخالف بينهما لان هذا

اختلاف في غير المعقود عليه المعقود به فاشبه الاختلاف في الخط والبراء وهذا لان باعده

اختلاف في غير المعقود عليه المعقود به فاشبه الاختلاف في الخط والبراء وهذا لان باعده

اختلاف في غير المعقود عليه المعقود به فاشبه الاختلاف في الخط والبراء وهذا لان باعده

اختلاف في غير المعقود عليه المعقود به فاشبه الاختلاف في الخط والبراء وهذا لان باعده

اختلاف في غير المعقود عليه المعقود به فاشبه الاختلاف في الخط والبراء وهذا لان باعده

قوله ان المبيع سائر في يد البائع... قوله ان المبيع سائر في يد البائع... قوله ان المبيع سائر في يد البائع...

كتاب الدعوى جلد... قوله ان المبيع سائر في يد البائع... قوله ان المبيع سائر في يد البائع...











فبينة البائع أولى وأحق قیاس ما ذكر في بیوع الاصل تشتري عهدین وقبضه مائة رد لحدّها بالعيب  
ای ما ذكر من قول الی یوسف ولفظ بیات ۱۰۰ بنت  
عبدین

وهلك الآخر عند ما يمر عليه ثمن ما هلك عنده ويسقط عنه ثمن ما رده وينقسم الثمن على قيمتهما

فان اختلفا في قيمة الهالك فالقول قول لهائنه لان الثمن قد سجد باتفاقهما ثم للبشري عليه

زيادة السقوط بنقصان قيمة الحال في البائع ينكره القول بالمنكر وان اقاما البينة فيبينة البائع لولي

لأنها كثر انبعاثا ظاهر الاثباتها الزيادة في قيمة المال كهذا لفقده وهو ان في الامعان يعتد الحقيقة لانها  
 اي اعتبار كنهه المالك وممنه  
 الحاشية  
 حقيقه اي

نتوجه على الحد العاقد بين ما يعرفان حقيقة الحال فبني الامر عليها والبائع منك حقيقة فلهذا كان

القول قول رقيق لبيانات يعتبر الظاهر ان الشاهدين لا يعلمان حقيقة الحال فاعتبر الظاهر في حقها

والبائع مدع ظاهر فلهذا اتقبل بيته ايضا وتلحق بالزيادة الظاهرة على عامر وهذا بين لا ريب فيه

ما ذكرناه من قول بي يوسف قال من اشترى جارية فقبضها لم تقابلتم اخلافها والتمن فانها يتحالفون

البيع الاول ونحن اثبتنا التعالف فيه بالنقض لا يرد في البيع المطلق والاقالة فسخ في حق المتعاقد

واما اثباته بالقياس لان المسألة مفروضة قبل القبض القياس هو افق على ما هو في هذا تقبيل

على البيع قبل القبض والوارث على إعادة القيمة على العين فيما اذا استعمله في يد البائع غير المشتري لو

فبصر الباطن المبيح بعد الاقالة فلا عاقل عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافا للمجدلانية يرى النص <sup>معدولا</sup> بعد القبض

انما قول من اسلم عشرة دراهم في كركم خطم ثم تقايله ثم اختلف في الثمن في القول قول اسلم اليه اليعقوب

[illegible]

وَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ فَهُوَ الْقَوْمُ الَّذِينَ كَانُوا يُشْرِكُونَ بِإِلَهِهِ الْكُفْرَ الْبَاطِلَ الَّذِي هُوَ عِندَ اللَّهِ كَالْعَنَانِ الْخَالِصِ ۚ يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كُفْرُهُمْ وَلَئِنْ لَمْ يَرْجِعُوا إِلَى اللَّهِ ذَلِكِ فَسَوْفَ لَهُمْ أَجَلٌ فَتَقْطَعُ عَنْهُمْ أَوْدَانُ يَوْمَ يَخْرُجُ السَّامِيُّ ۚ يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كُفْرُهُمْ وَلَئِنْ لَمْ يَرْجِعُوا إِلَى اللَّهِ ذَلِكِ فَسَوْفَ لَهُمْ أَجَلٌ فَتَقْطَعُ عَنْهُمْ أَوْدَانُ يَوْمَ يَخْرُجُ السَّامِيُّ ۚ يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كُفْرُهُمْ وَلَئِنْ لَمْ يَرْجِعُوا إِلَى اللَّهِ ذَلِكِ فَسَوْفَ لَهُمْ أَجَلٌ فَتَقْطَعُ عَنْهُمْ أَوْدَانُ يَوْمَ يَخْرُجُ السَّامِيُّ ۚ

علا في سنة ١٥٨٠

ای ہذا الذی ذکی نامہ ای القدر وہی عجیبہ

فمنهم من يقول ان الله تعالى لا يخلق الا بالامر والامر لا يخلق الا بالامر والامر لا يخلق الا بالامر

[illegible]



منهم النفقة في حق الزوجة المطلقة فاما ما قيل من ان النفقة لا تترتب الا على الزوج المأثوم...

كتاب الدعوى جلد اول في بيان ما يقع فيه من الخصومة...

تزوجتني بالفين فأيها اقام البينة تقبل بيئته لانه نورد عواها بالحجة فان اقام البينة فالبينة  
بينة المرأة لانها تثبت الزيادة معناه اذ كان مهر مثلها اقل مما ادعت وان لم تكن لها بينة تحتها  
عندنا بحقيقة ولا يفصح النكاح لان اثر التحالف في انعدام التسمية انه لا يخل بصحة النكاح لان  
المهر تابع فيه بخلاف البيع لان عدم التسمية يفسد على امر فيفسخ ولكن يحكم مهر المثل فان كان  
ما اعترف الزوج او اقل قضى بما قال الزوج لان الظاهر شاهد له وان كان مثلهما ادعت المرأة او اكثر  
قضى بما ادعت المرأة وان كان مهر المثل اكثر مما اعترف الزوج واقل مما ادعت المرأة قضى لها بمهر المثل  
لان الظاهر شاهد لها  
لانها لما تحالف لم يثبت له زيادة على مهر المثل لا الخط عنه قال خذ ذكر التحالف اولاً ثم التحكيم وهذا  
قول لكسح لان مهر المثل لا اعتبار له مع وجوب التسمية وسقوط اعتبارها بالتحالف فلهذا  
يقدم في لوجه كلها ويبدأ بيمين الزوج عندنا بحقيقة ومجردة لتحديد لفائدة النكول كما  
في المشتري فتخرج الرأى بخلافه وقد استقصينا في النكاح وذكرنا خلافاً في بؤ  
فلا نعيد ولو ادعى الزوج النكاح على هذا العبد المرأة تدعيه على هذه الجارية فهو كالمسألة  
المتقدمة الا ان قيمة الجارية اذا كانت مثل مهر المثل يكون لها قيمتها دون عينه لان تملكها  
لا يكون الا بالتراضي لم يوجد فوجب القيمة وان اختلفا في الجارة قبل استيفاء المقتضى عليه  
تحالفوا وتراذعوا فاختلغا في البدل او في اللبس لان التحالف في البيع قبل القبض على فاق القياس على  
ما مر والجاره قبل قبض لمنفعة نظير البيع قبل قبض لمبيع وكلاهما قبل استيفاء المنفعة فلو في قه  
الاختلاف في الجارة بينهما يمين المستاجر لانه منكر لوجوب الجارة وان وقع في المنفعة بينهما يمين الزوج  
فأيها تكل لزمه دعوى حكمه أيها اقام البينة قبلت لواقاما فبهينة الما جروا لى ان كان الاختلاف

لانها اكثر ابحاثا عينة











قوله لا يقال حق غيره فاذا اقمه القاضيه لا يقبل لو قال الشهود اودع عليه جلا لا تقدر  
 عليه بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه  
 لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه  
 لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه

فيجوز ان يقال حق غيره فاذا اقمه القاضيه لا يقبل لو قال الشهود اودع عليه جلا لا تقدر  
 عليه بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه  
 لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه  
 لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه  
 لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه

بكونه خصما وان قال المدعي غصبته مني وسرقته مني لا تندفع الخصومة ان اقامه واليد البينة  
 على الوديعة لانه انما صار خصما بدعوى الفعل عليه لا بغيره بخلاف دعوى الملك المطلق لانه خصم  
 فيه باعتبار ريدته حتى لا يصح دعواه على غيره في يد المدعي دعوى الفعل ان قال المدعي سرق مني  
 وقال خصما ليد او دعوى فلا ان اقامه البينة لا تندفع الخصومة وهذا قول ابي حنيفة ابي يوسف  
 وهذا استحسان قال محمد لا تندفع لانه لم يدع الفعل عليه فصحا اذا قال غصب مني على ما لم يسم  
 فاعلم لهما ان كرا الفعل يستدعي لفاعله لا محالة والظاهر انه هو الذي يدعي لانه لم يسم  
 للحد شفقة عليه اقامة الحسبة السرفصا كما اذا قال سرقته بخلاف الغصب لانه لا يحد  
 وكذا اذا قال لمدعي ابعثه من فلان قال صاحب اليد اودع عليه فلان ذلك سقطت الخصومة

ببينة لانها لا توافقا على ان اصل الملك فيه الغيرة فيكون وصولها الى يد من جهته فلم  
 يكن يد خصما الا ان يقيم البينة ان فلانا وكله بقبضه لانه اثبت ببينة كونه احوالها  
 لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه

لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه  
 لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه  
 لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه

لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه  
 لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه  
 لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه

لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه  
 لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه  
 لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه

في الدعوى  
 جمل

قوله لا يقال حق غيره فاذا اقمه القاضيه لا يقبل لو قال الشهود اودع عليه جلا لا تقدر  
 عليه بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه  
 لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه

لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه  
 لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه  
 لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه لا يقال بالملك والاراد ان يثبت ملكه



حديث قال صلى الله عليه وسلم  
اللهم انت الحكم بيننا نحن ارفع  
في البيتين اظهرنا في الوسط  
من حديث ابي هريرة ان رجلا  
اخلفنا الى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فجاء كل واحد منهما  
بشهود عدول في عدلته واحدة  
فسألهم بينهم وقال اللهم اقض  
بينهما واستأده حسن الزان  
ابا داود وسواه من مرسل  
سعيد بن المسيب ولم يذكر  
بابا هريرة وذكر اخرجه عبد الوهيد  
وفيه ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ان الشهود اذا استشهدوا  
اقرب بين الخصمين فاولئك كانت  
القرعة في اول الاسلام ثم نسخ  
قلت تلقاه عن الطحاوي ولم  
يقم على ذلك دليل مقبول فاولئك  
الروى تميم بن طرفة ان رجلا  
اخلفنا الى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في ناقة وبقاها كل واحد  
منهما بينة فقضى بينهما نصفين  
آخوذاً ابن ابي شيبة وعبد الوهيد  
من طريق سفيان عنه وهو مرسل  
ووهو من نسبة النخعي الى داود

في المراسيل وقد اخرج  
الطحاوي من طريق مالك  
عن تميم بن طرفة عن جابر  
ابن سمرة فوصله باسنادين  
ضعيفين وفي الباب عن ابي  
هريرة نحوه اخرج السخني و  
ابن حبان واستأده بحجه و  
عن ابي موسى اخرج حماد و  
ابوداود واحكام بن مسكين  
ان الفارق بينه وبين مدعيه  
قبله ان الاول فيد ان كلا  
منهما اقام بينة وفي هذا  
ليس لواحد منهما بينة وروى  
اسحق بن طريف عن عبد الوهيد  
ابن ابي الدرداء سأل رجلا  
بجنتهم ان ابي الدرداء  
في قبر من اقام كل واحد البينة  
لها نتجت عندك ففقهى بينهما  
نصفين ثم قال فاحرجكم  
الى مثل سلسلة بني اسرائيل  
كاذن تنزل فتأخذ بعقب  
الغلاة

تمت هذا الكتاب في شهر ربيع الثاني سنة ١٢١٢ هـ

تمت هذا الكتاب في شهر ربيع الثاني سنة ١٢١٢ هـ

### باب ما يدعيه الرجلان

قال اذا ادعى اثنان عينا في يداي كل واحد منهما يزعم انها له اقاما البينة ففقهى بينهما وقال للثان  
اي القدر في مختصره

في قولهما تروا في قول يقرع بينهما لان احك البينة كاذبة بيقين لا استحالة اجتماع للملكين في  
اي بين المدعين ويقضى لمن خرجت عنه

الكل في حالة واحدة وقد تعدل التميز فتهاجران او يصار الى القرعة لان النبي صلى الله عليه وسلم ارفع فيه وقال  
اي تميز القادلة من الكاذبة

اللهم انت الحكم بيننا وتناحد ثيمين طرفه ان جلين خصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اي بين المدعين الذين ادعيا في امة

وسلم في ناقة اقام كل واحد منهما بينة فقضى بينهما نصفين حلة القرعة كان في ابتداء الاسلام  
وفي بعض الروايات في غير

ثم نسخ ولان المطلق للشهادة في حق كل واحد منهما محتمل الوجوبان يعتمد احدهما سبب للملك الاخر  
اي اشارة يشترى فشهد

اليد فصح الشهادتان فيجب العمل بهما امكن فلا يمكن بالتصنيف اذ المحل يقبل انا نصف لا ستواهما  
التصنيف

في سبب استحقاق قال في ادعى كل واحد منهما نكاح امرأة واقام ابينة لم يقض بواحدة من البيتين  
اي القدر في مختصره

لتعد العمل بهما لان المحل لا يقبل الاشتراك قال يرجع الى تصديق المرأة لاحدهما لان النكاح ما  
اي القدر في مختصره

يحكم به بتصادق الزوجين هذا اذا لم يوقت البيتان فاما اذا وقتا فصاحب الوقت الاول والى ان اقرت  
اي الحكم المذكور اي لم يذكروا تاريخا اي ذكر كل واحد منهما تاريخا

واحدهما قبل اقامة البينة فهي مرته لتصادقهما وان اقام الاخر البينة ففقهى بهما لان البينة اقوى  
على الرعية

من الاقرار ولو تفردا واحد بالادعى المرأة فتحد فاقام البينة وقضى بها القاضي ثم ادعى خروفا  
اي الحكم المذكور

البينة على مثل ذلك لا يحكم بهما لان القضاء الاول قد صح فلا ينقض على هو مثله بل هو دونه لان الوقت  
قادر لا يرفع المثل بالمثل

شهود الثاني سابقا له ظهر الخطاء في اول بيقين كذا اذا كانت المرأة في يد الزوج وكما ظهر لا يقبل ابينة  
على ذلك شهود الاول

الخارج الاعلى وجه السبق قال لو ادعى اثنان كل واحد منهما انه اشترى منه هذا العبد معناه من حيا  
اي القدر في مختصره

اليد اقام ابينة فكل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن ان شاء تركه  
من غير توقيت

اليد اقام ابينة فكل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن ان شاء تركه  
من غير توقيت

كتاب الدعوى جلد ١  
تمت هذا الكتاب في شهر ربيع الثاني سنة ١٢١٢ هـ







[illegible]



٢٠٥  
قوله لان البيتين  
قوله لان البيتين  
قوله لان البيتين

على الملك المطلق قال فان اقام الخارج البيته على ملك مورخ وصاحب اليد بيته على ملك اقدم  
اي القدر في حق مورخ

تاريخا كان اولي وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وهوراية عن محمد وعنه انه لا يقبل البيته  
اي صاحب اليد

ذو اليد تسبح اليه لان البيتين قامت على مطلق الملك لم يتقرر ضاحجة الملك فكان التقدم  
اي من غير سبب

والناخر سواء ولها ان البيته مع التاريخ متضمنة لدفع فان الملك اذا ثبت لشخص في وقت  
اي بيته ذي اليد

لغيره بعد لا يكون الا بالتعلق من جهة وبينة ذي اليد على الدفع مقبولة على هذا الاختلاف  
اي بعد ذلك الوقت

لو كانت الدار في ايديهما والمعنى ما بينا واما اقام الخارج وذو اليد البيته على ملك مطلق وقت  
دور ما ذكر من الدليل في الطرفين

احد هما دون الاخرى فله قول ابي حنيفة ومحمد الخارج اولي قال ابو يوسف وهوراية  
بيته

عن ابي حنيفة صاحب الوقت اولي لانه اقدم وصار كافي عوى لشرعا اذا رخت احدهما كان حيا  
اي دفع بيته الى الآخر

التاريخ اولي لهما ان بيته ذي اليد انما تقبل لتضمنها معنى الدفع ولا دفع منها حيث وقع الشك في  
الدار

التعلق من جهة على هذا اذا كانت الدار في ايديهما ولو كانت في يد ثالث المسألة بما لها فاسواء عند  
الدار

ابي حنيفة وقال ابو يوسف الذي قبل اولي قال محمد الذي طلق ولي لا يدعي ولية الملك بل دليل  
الدار

استحقاق الزوائد مرجع الباعة بعضهم على البعض لابي يوسف ان التاريخ بوجوب الملك في ذلك الوقت  
اي دفع بيته الى الآخر

ببقية الاطلاق يحتمل غير ولاية والترجيح باليقين كما لو ادعى القراء ولا ابي حنيفة ان التاريخ يقضي  
اي دفع بيته الى الآخر

احتمال عد التقدم فسقط اعتبار فصله اذا اقام البيته على ملك مطلق بخلاف الشراء لانه امر حادث  
اي دفع بيته الى الآخر

فيضاف الى قريته وقت فيخرج صاحب التاريخ قال ان اقام الخارج صاحب اليد كل واحد منهما بيته على التمتع  
اي دفع بيته الى الآخر

فصاحب اليد اولي لان البيته قامت على الاثبات على اليد فاستوى وترجحت بيته ذي اليد باليد  
اي دفع بيته الى الآخر

مقتضيه هذا هو الصحيح خلاف ما يقوله عيسى بن ابيان انه تعالى البيتين يترك في يده لا على طريق الفضل  
اي دفع بيته الى الآخر

اي دفع بيته الى الآخر

قوله لان البيتين  
قوله لان البيتين  
قوله لان البيتين

قوله لان البيتين

قوله لان البيتين

قوله لان البيتين

قوله لان البيتين

قوله لان البيتين

قوله لان البيتين

قوله لان البيتين

قوله لان البيتين

قوله لان البيتين

قوله لان البيتين

قوله لان البيتين

قوله لان البيتين

قوله لان البيتين

قوله لان البيتين

عليه السلام بناية الفضل من الامم بل هو في الفضل بين الفاتحة وكل واحد من الفاتحين اعتمد سببا فاهل الامم والشهادة فيجب العمل بها ولا يصار الى اتهام لم يثبت له شهادة الضمين على المكين حيث لا يثبت البيتين مع ان الضمين الواحد لا يصح ان يكون ملكا شاملا لكل واحد من الفاتحين بل هو في كل واحد من الفاتحين ملكا شاملا لكل واحد من الفاتحين



أما قوله في قوله لا يملك من ثمنه شيء...  
أما قوله في قوله لا يملك من ثمنه شيء...  
أما قوله في قوله لا يملك من ثمنه شيء...

وأما قوله كل واحد من الملك من أجل إقامته على النتاج...  
أي من النتاج وذو اليد...  
أي عند من يتلقه منه

يد نفسه ولو أقام أحدهما البيعة على الملك...  
أي من النتاج وذو اليد...  
أي عند من يتلقه منه

بيئته قامت على أولية الملك فلا يثبت للملك...  
أي من النتاج وذو اليد...  
أي عند من يتلقه منه

بين خارجين فبيئته النتاج أولى لما ذكرنا...  
أي من النتاج وذو اليد...  
أي عند من يتلقه منه

النتاج يقضه له إلا أن يعيد هاذو اليد...  
أي الثالث...  
أي من النتاج وذو اليد...  
أي عند من يتلقه منه

عليه بالملك المطلق إذا أقام البيعة على النتاج...  
أي الثالث...  
أي من النتاج وذو اليد...  
أي عند من يتلقه منه

الاجتهاد قال كذلك النسي في الثياب...  
أي القدر في الخصومة...  
أي يقضه به لذو اليد

لأنه في معنى النتاج كحلب اللبن...  
أي من النتاج وذو اليد...  
أي عند من يتلقه منه

للخارج بمنزلة الملك المطلق...  
أي من النتاج وذو اليد...  
أي عند من يتلقه منه

إلى أهل الخبرة لا هم أعرف به...  
أي من النتاج وذو اليد...  
أي عند من يتلقه منه

عن مجاز النتاج فإذا لم يعلم رجع إلى الأصل...  
أي القدر في الخصومة...  
أي من النتاج وذو اليد...  
أي عند من يتلقه منه

وصاحب البيعة على الشراء من كان...  
أي من النتاج وذو اليد...  
أي عند من يتلقه منه

تلقه منه في هذا لا يتنافى...  
أي من النتاج وذو اليد...  
أي عند من يتلقه منه

البيعة على الشراء من لا يملك...  
أي من النتاج وذو اليد...  
أي عند من يتلقه منه

أبي حنيفة وأبي يوسف...  
أي من النتاج وذو اليد...  
أي عند من يتلقه منه

كانه اشتري واليد من الآخر قبض...  
أي من النتاج وذو اليد...  
أي عند من يتلقه منه

أن البيع قبل القبض لا يجوز...  
أي من النتاج وذو اليد...  
أي عند من يتلقه منه

أما قوله في قوله لا يملك من ثمنه شيء...  
أما قوله في قوله لا يملك من ثمنه شيء...  
أما قوله في قوله لا يملك من ثمنه شيء...

أما قوله في قوله لا يملك من ثمنه شيء...  
أما قوله في قوله لا يملك من ثمنه شيء...  
أما قوله في قوله لا يملك من ثمنه شيء...

أما قوله في قوله لا يملك من ثمنه شيء...  
أما قوله في قوله لا يملك من ثمنه شيء...  
أما قوله في قوله لا يملك من ثمنه شيء...











فهو عبدٌ للذي هو في يده لأنه لا يدل على نفسه لما كان لا يعتبر عنها وهو بمنزلة متاع مجزأ فإذا

كان يعترفوا كبر وادعى الحرية لا يكون القول قوله لانه ظهر الرق عليه في حال صغره قال اذا  
عن نفسه فانه اذا قال انا حر فالقول قوله<sup>١٢</sup>

كان الحافظ للرجل عليه جذع او متصل ببنايته ولا اخر عليه هراوى فهو لصاحب الجذع الاصل  
يعني اذا الحافظ متصل ببنايته

والمرادى ليست بشئ لان صاحب الجذوع صاحب استعمال الاخر صاحب تعلق فصا كذا به تنازع فيها

واحد ما عليها حمل للأخر كوز معلق المراد بالاتصال ملاخلة لبن جداره فيه لبن هذا في جداره و  
بها حيث يكون الدابة لصاحب الحمل فلا خوصا حب تلقى اي في المتعاقب فيه

قلیسمہ اتصال تربیع و هذا شاهد ظاهر صاحبہ لان بعض بناء على بعض هذا الحائط وقوله المرادى  
مدانہ ای اتصال تربیع ۱۲

لیست بشی یدل علی انه لا اعتبار للمهادی صلا و کذا البوارى لان الحائط لا یبني لها اصلاحة

لوتنازعانی حائط و واحد هما علیہم ادری و لیس الاخر علیہ شیء فهو بینهما و لو کان لکل واحد علیہما

ثلاثة فهو بينهما الاستواء والمعتبر بالاكثرفمنها بعد الثلاثة وان كان جنوع احدهما اقل من ثلثه  
الخاصة  
اي من الجنوع ١٢

فهو لصاحب الثلاثة وللآخر موضع جده في رواية وفي رواية لكل واحد منهما مات تحت خشب

ثم قيل ما بين الخشب الى الخشب بينهما وقيل على قد خشبها والقياس ان يكون بينهما نصف

أى على رواية كتاب الدعوى ١٣٢

أما لا معتبرا بالكثر في نفس الحجة ووجه الثاني أن الاستعمال من كل واحد بقدر خشية قبح الرواية

ان الحائط بيني لوضع كثير الجذوع دون الواحد المشد فكان الظاهر شاهدا لصاحب الكثير الاداء

يبقى له حق الوضع لان الظاهر ليس بحجة في استحقاق يده ولو كان لاحدهما جذوع

للأخرا تصانف الاول اولى ويروى ان الثاني اولى وجه الاول ان لصاحب الجذوع التصور  
 اي ان صاحب المحدث ١٤٠١ دلى ١٢

وَصَاحِبُ الْاِتِّصَالِ لِيَدُ التَّصَرُّفِ اَقْوَى وَوَجْهَ الثَّانِي اَنْ الْحَاظِّينَ بِالْاِتِّصَالِ يَصِيرُ

كبناء واحد من ضرورة القضاء له ببعضه القضاء بأكمله ثم يقع الآخر في موضع ج

قولہ بینہما لان کل واحد منہما مستقل للائط  
 لان احدہما اکثر استملا للائط ولا  
 معتبر بکثرة الحقہ فی نفس الحقہ  
 قولہ لیس حقہ انہما فلا یستحق دفع غلیظہ ہونہ  
 لادن الجائز ان یکون اصل

[illegible]

باعتبار الطائفة  
بالبرية كان لصاحب الملك ان يرفع  
صاحب الخبز عن وضع جده على  
جداره **كقوله** كل واحد  
لان يدرك واحد منها على موضع جده  
ثابتة وبسبب الاستحقاق **كقوله**  
على ذلك موضع **كقوله** لا يلد الاصل  
بينهما اي فيها نقصان لانه لا يلد الاصل  
فيهم من احد بما يولد من الاصل  
الذين تنازعوا على دار وفي يد واحد  
بيت بينهما يد الاخر فبت ان  
الباقى فيها نقصان لانه لا يلد الاصل  
باعتبار الطائفة







قوله لا يثبت حقيقة العتق...  
قوله لا يثبت حقيقة العتق...  
قوله لا يثبت حقيقة العتق...

في ملكه فلا يثبت حقيقة العتق...  
قوله لا يثبت حقيقة العتق...

بملاكم من ستة اشهر من وقت البيع...  
قوله لا يثبت حقيقة العتق...

المشتري لانه احتمال ان يكون العلق في ملكه...  
قوله لا يثبت حقيقة العتق...

النسب يبطل لبيع الولد حراً ولا يرد له...  
قوله لا يثبت حقيقة العتق...

قال فان مات الولد فادعاه البائع...  
قوله لا يثبت حقيقة العتق...

تابعة للولد لم يثبت نسبهم بعد الموت...  
قوله لا يثبت حقيقة العتق...

البائع وقد جاءت به اقل من ستة اشهر...  
قوله لا يثبت حقيقة العتق...

فلا يضره فوات التبع انما كان الولد...  
قوله لا يثبت حقيقة العتق...

عليه السلام اعتقها ولدها والثابت...  
قوله لا يثبت حقيقة العتق...

ابي حنيفة وقال لا يرد حصه الولد...  
قوله لا يثبت حقيقة العتق...

في العقد والغصب فلا يضمنها للمشتري...  
قوله لا يثبت حقيقة العتق...

في ملك رجل فباعها فقلت في المشتري...  
قوله لا يثبت حقيقة العتق...

عليه بحصته من الثمن لو كان المشتري...  
قوله لا يثبت حقيقة العتق...

الولد والام تابعة له على ما روي...  
قوله لا يثبت حقيقة العتق...

الام فلا يمنع ثبوته في اصل هو الولد...  
قوله لا يثبت حقيقة العتق...

في المستولد بالسكاح في الفصل الثاني...  
قوله لا يثبت حقيقة العتق...

ويجوز النقص كحق استحقاق النسب...  
قوله لا يثبت حقيقة العتق...

قوله لا يثبت حقيقة العتق...  
قوله لا يثبت حقيقة العتق...

قوله لا يثبت حقيقة العتق...  
قوله لا يثبت حقيقة العتق...

قوله لا يثبت حقيقة العتق...  
قوله لا يثبت حقيقة العتق...

قوله لا يثبت حقيقة العتق...  
قوله لا يثبت حقيقة العتق...

نسب الامم ما حكم به من غير دليل...

الدعوى

قوله لا يثبت حقيقة العتق...  
قوله لا يثبت حقيقة العتق...

حدثنا ابن ابي شيبة...  
حدثنا ابن ابي شيبة...  
حدثنا ابن ابي شيبة...



لو كان المالك القديم مع المشتري... لو كان المالك القديم مع المشتري... لو كان المالك القديم مع المشتري...

والثابت في الأصل حق الحرية في الولد للبائع حق الدعوة والحق لا يعارض الحقيقة والتدبير عتقنا

لأنه لا يحتمل لنقض قد ثبت به بعض آثار الحرية وقوله الفصل الأول يد عليه بمحضه من الثمن

قوله ما وعنده بكل الثمن هو الصحيح كما ذكرنا في فصل موت قال من باع عبدا ولد عنه وباعه المشتري

من آخره ادعاء البائع الأول فهو باطل بطل البيع لأن البيع يحتمل لنقض ماله من حق الدعوى لا يحتمل

فإن نقض البيع لأجله وكذا إذا كاتب الولد أو هدا أو أوجده أو كات له أو وهبها أو زوجها أو كانت الدعوى

لأن هذه العوارض تحتمل لنقض فينقض ذلك كله وتصح الدعوى بخلاف الاعتناق التدبير على

ما روي بخلاف ما إذا ادعاه المشتري أو لاثم ادعاه البائع حيث لا يثبت النسب من البائع لأن النسب الثابت

من المشتري لا يحتمل لنقض فصلا كعتاقه قال من ادعى نسبه التوأمين ثبت نسبهما معه لا ينفك

من ماء واحد فمن ثبوت نسب واحد ثبوت نسب الآخر وهذا لأن التوأمين ولدان بين ردهما أقل

من ستة أشهر فلا يتصور علوق لثاني حادثا لأن الأول أقل من ستة أشهر وفي الجامع الصغير إذا كان في

يده غلامان توأمان ولدا أحده فباع أحدهما وعتقه المشتري ثم ادعى البائع الذي في يده فباع ابنه

وبطل عتق المشتري لأنه لما ثبت نسب الولد الذي عنده لمصادفة العلوق والدعوى ملكه إذا المسألة

مفروضة فيه ثبت به حرية الأصل فيثبت نسب الآخر وحرية الأصل فيه ضرورة لأنها توأمان فثبت

أن عتق المشتري وشرائه لا يحرر الأصل فبطل محله إذا كان الولد أحدهما هناك يبطل العتق فيه

مقصودا حتى دعوى البائع وهو هنا ثبت تبعا لحرية فيه حرية الأصل فارتقا وتولد يكن أصل العلوق

في ملكه ثبت نسب الولد الذي عنده ولا ينقض لبيع فيما باع لأن هذه دعوى تحرير لا نعدام شأه

الاتصال فيقتصر على محل لا يثبت قال وإذا كان الصبي في يد رجل فقال هو ابن عبدك

لو كان المالك القديم مع المشتري... لو كان المالك القديم مع المشتري... لو كان المالك القديم مع المشتري...

كتاب الدعوى جلد... الدعوى مسك... فثبت نسبها... فثبت نسبها... فثبت نسبها...

لو كان المالك القديم مع المشتري... لو كان المالك القديم مع المشتري... لو كان المالك القديم مع المشتري...



فلان الغائب ثم قال هو ابني لم يكن ابنا ابدا وان جحد العبد ان يكون ابنا هذا عند أبي حنيفة وقال  
 اذا جحد العبد فهو ابني لمولى على هذا الخلاف اذا قال هو ابني فلان لمولى على نفسه ثم ادعى له نفسه لمهان  
 الاقرار يرتد به العبد فصا كان لم يكن الاقرار والاقرار بالنسب يرتد بالرد وان كان لا يثبت  
 النقص لا تولى نه يعلم فيه الاكراه والفزل فصا كما اذا اقر المشتري على البائع باعنا لمشتري فكذب به  
 البائع ثم قال فاعتقته يتحول لولده اليه بخلاف اذا صدق به بعد ذلك نسبانا بتمام الغير وخلا  
 ما اذا لم يصدق ولم يكذب به لا تعلق به حق المقر له على اعتبار تصديقه فيصير كولد المارعة يثبت  
 نسب من غير المارعة لان له ان يكذب نفسه ولا بي حنيفة ان النسب مما لا يثبت بالنقض بعد  
 ثبوت الاقرار بمثله لا يرتد بالرد فيقضي عوته كمن شهد على رجل بنسب صغير فثبت شهادته تصدق وعده  
 لنفسه هذا لا تعلق به حق المقر له على اعتبار تصديقه حتى لو صدق بعد التكذيب يثبت النسب منه  
 وكذا تعلق به حق الولد فلا يرتد بصدقه المقر له مسالة الولاء على هذا الخلاف ولو سلم فاكولاء قد بطل  
 باعتراف قوي كجزء الولاء من جانب المولى لا يرد على الولاء الموقوف هو اقوى هو عوى المشتري  
 فبطل به بخلاف النسب على ما في هذا الصلح عرجا على اصله فمن يبيع الولد يبيح عليه الدعوى بعد ذلك  
 فيقطع عواهم باقراره بالنسب لغيره قال اذا كان الصبي يد مسلم نصراني فقال لنصراني هو ابني  
 قال لمسلم هو عبيد فهو ابني النصراني هو لان الاسلام مزج فيستدعي تعاضلا وتعاضلا لا تعاضلا  
 في هذا القول انه ينال شرف الحرية حاله وشرف الاسلام الا اذا دلل على الوحشية ظاهرة وفي عكسه الحكم  
 بالاسلام تبعا وحرمانه عن الحرية لا يملك في وسعة اكتسابها ولو كانت عوقها دعوة البنوة فالمسلم الى  
 ترجيح الاسلام وهو اوفر النظرين قال اذا ادعت امرأة صبيانا ابنها لم يجز دعواها حتى تشهد امرأته  
 بالبنوة

في وقت من الاوقات لا جازا لادعاء العبد  
 ان يثبت له النسب لا يثبت له النسب لا يثبت له النسب  
 في وقت من الاوقات لا جازا لادعاء العبد  
 ان يثبت له النسب لا يثبت له النسب لا يثبت له النسب  
 في وقت من الاوقات لا جازا لادعاء العبد  
 ان يثبت له النسب لا يثبت له النسب لا يثبت له النسب

كتاب الدعوى  
 جلد

في وقت من الاوقات لا جازا لادعاء العبد  
 ان يثبت له النسب لا يثبت له النسب لا يثبت له النسب  
 في وقت من الاوقات لا جازا لادعاء العبد  
 ان يثبت له النسب لا يثبت له النسب لا يثبت له النسب  
 في وقت من الاوقات لا جازا لادعاء العبد  
 ان يثبت له النسب لا يثبت له النسب لا يثبت له النسب

في وقت من الاوقات لا جازا لادعاء العبد  
 ان يثبت له النسب لا يثبت له النسب لا يثبت له النسب  
 في وقت من الاوقات لا جازا لادعاء العبد  
 ان يثبت له النسب لا يثبت له النسب لا يثبت له النسب  
 في وقت من الاوقات لا جازا لادعاء العبد  
 ان يثبت له النسب لا يثبت له النسب لا يثبت له النسب



لا يكون من غير فعل  
الابن من الاستغناء



[illegible]

عزیز الامین ۱۲ اک سال قولہ غیر دلکای غیر مالہ قیمتی کو ان بقول میت لشی اوق حق ال سلام او کمی من التراب ۱۲ مخصوص



كان  
كاتبين منقطع الادب  
قال من الابل كان خبيث  
نكس من الاموال فما  
كذلك في اجمع

قَالَ الْقَوْلُ قَوْلُ مَعْيِينَهُ إِنْ أَدْعَى الْمَقْرَأَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ لَا يَنْهَوْنَهُ لِنُكُوفِهِ وَكَذَا إِذَا قَالَ لِفُلَانٍ عَلَى حَقِّهِ

[illegible]

ولو قال لقان على ما فالمرجع اليه في بيانه لانه هو الجمل ويقبل قوله في القليل والكثير لان كل ذلك  
هذا اللفظ القدوى في مختصره ١٢ نت

ما ل فانه اسم لما يقول الا انه لا يصدق في اقل من رهم لانه لا يعد ما لا عرفا ولو قال اطل عظيم  
 مال ٣٣ قول مال بالارشد ودو لمتمدى ٥ غياث

لم يصدق في قل من مائتي درهم انه اقرب مال موصوف فلا يجوز الغاء الوصف والنصب بال عظيم حتى اعتد

صاحب غنى بـ الغنى عظيم عند الناس عن أبي حنيفة <sup>رضي</sup> انه لا يصدق في اقل من عشرة دراهم وهي نصاب السرقة

لا اله عظيم حيث يقطع باليد المحترمة عنه مثل جواب الكتاب وهذا اذا قال من الدائم اما ان قال من الديناني

فالتقدير فيها بالعشرين في الابل خمس وعشرين لانها دني نصيب يجب فيه من جنسها في غير مال الزكوة <sup>لا ان النصاب من الالف ثمان مائة</sup> <sup>التي كوتة</sup>

النصاب لو قال اموال عظام فالنقد بثلاثة نصيب من جنس ماسله اعتبارا لادنى الجمع ولو قال را هم كثير لم يصح

في قل من عشرة وهذا عند أبي حنيفة وعند مالك يصدق في قل من اثنين صاحب النصاب ملحق

وجب عليه ما ساء غيره بخلاف ما دونهم له ان العشرة اقصا ما ينتهي اليه اسم الجمع يقال عشرة درهم يقال حدث  
 مدد كرمي « من ذوي الارحام »  
 ليعني من حيث القنينة لان ما لبس العشرة  
 مدد كرمي « من ذوي الارحام »  
 ليعني من حيث القنينة لان ما لبس العشرة

درهما فيكون هو لا أكثر من حيث اللفظ فينصرف اليه لوقال را هم في ثلثة لانها اقل اجمع الصحيح ان

الكرمه لان اللفظ يحتمل فينصرف الى وزن المعتاد ولو قال كذا لذارهما لم يصدق في اقل  
 الثلاثة<sup>١٣</sup> الدرهم<sup>١٤</sup>

من أحد عشر درهما لا تذرع الدين مبهمين ليس بيننا حرف العصف فلك لك من مفسر

أحد عشر ولو قال لدا ولدا لم يصدق في قل من أحد عشرين لانه عشر عليين هماين بيها حرف

وَأَفْلَحَ لَكَ مِنَ الْمُفْسِرِينَ يَجْعَلُ لَكَ خَيْرًا مِمَّا تَوَدَّ تَوَلَّى وَلَوْ نَشَاءُ لَمَمَسْتَهُ بِالْأُفْئَةِ مِمَّا تَعْتَبِرُ ۚ

وَلَوْلَاكَ لَمَّا بَعَثْنَا مِنْهُ خَيْرًا سِوَاهِ الْوَحِيدِ حَسْبُكَ مَا رَجَعَ  
بِأَن قَال كُنْ أَكُنْ اذْهَبْ اذْهَبْ ۱۲

[illegible]

والله اعلم  
فان قلت ينبغي ان صاحبها على عظيم علم يكون  
في الابل خمسة لان صاحبه على عظيم علم يكون  
قلت عليه شاه والفقير المطلق  
مطلق الطلاقة فالقوله في قوله  
فخبرنا عن خمسة عشر دن يكون  
مال الزكاة اي فيما اذا من لغيره  
لقدر القيمة النساب اي لقدر النسبة  
منه او اثبات قوله من حين  
اي من نوع اسما حتى نقول  
كان التقدير ليست بانه  
ولو قال من ال











ولو قال فلان على خمسة في خمسة يريد الضرب الحساب لزومه خمسة لأن الضرب لا يكثر  
 هذا القدر الذي في خمسة  
 المال قال الحسن يلزمه خمسة عشر ون قد ذكرناه في الطلاق ولو قال ردت خمسة مع  
 ابن زياد  
 خمسة لزومه عشرة ان اللفظ يحتمل ولو قال على من رهم الى عشرة او قال طين رهم الى عشرة  
 لزومه تسعة عند أبي حنيفة فيلزمه الابتداء وما بعده وتسقط الغاية وقال يلزمه العشرة  
 كلها فيدخل لغايتان وقال فرره يلزمه ثمانية ولا يدخل لغايتان ولو قال من ارى  
 ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط فله ما بينهما وليس له من الحائطين شيء وقدمت الدلائل في  
 الطلاق فصل قال من قال لكل فلانة على الف درهم فان قال الف درهم له فلان او عات ابوه فورثه  
 اي الف درهم في الطلاق  
 فالأقرار صحيح لانه اقرب سبب صالح لثبوت الملك له ثم اذا جاءت به حيا في مدة يعلم انه كان قائما  
 فلانة اي بالولد  
 وقت لا قرار لزومه ان جاءت به ميتا فالملك للموصي المورث حتى يقسم بين ورثته لانه اقرار  
 في الحقيقة لهما وانما ينتقل الى الجنين بعد الولادة ولم ينتقل لوجاءت بولد بن حنين فلان  
 اي للموصي والمورث  
 بينه ما ولو قال لمقر باعني او اقضى لم يلزمه شيء لانه يبين سببا مستحيلا قال فان اقره الاقرار  
 فصلا كلامه لثرا  
 لم يصح عند أبي يوسف وقال محمد يصح لان الاقرار من الكسح فيجب له اعماله وقد امكن بالحمل على  
 اعمال  
 السبب الصالح ولا يري يوسف ان الاقرار مطلق ينصرف الى الاقرار بسبب التجارة ولهذا حمل قرار  
 بان يقال اوصى له فلان ادماء ابوه ورثته  
 العبد الماذون وأحد المتفاوضين عليه فيصير كذا صاحب به قال ومن اقر بمحل جارية او  
 اي على الاقرار بسبب القمار  
 حل شاة لرجل صح اقراره ولزومه لان له وجهها صحيحا وهو الوصية به من جهة  
 غيره فحمل عليه قال ومن اقر بشرط الخيار بطل الشرط لان الخيار للفسخ والخيار  
 اي الف درهم في خمسة  
 لا يحتمل ولزومه المال لوجوه الصيغة الملزمة ولم ينعد بهذا الشرط الباطل  
 اي قوله على خمسة

ولو قال فلان على خمسة في خمسة يريد الضرب الحساب لزومه خمسة لأن الضرب لا يكثر  
 هذا القدر الذي في خمسة  
 المال قال الحسن يلزمه خمسة عشر ون قد ذكرناه في الطلاق ولو قال ردت خمسة مع  
 ابن زياد  
 خمسة لزومه عشرة ان اللفظ يحتمل ولو قال على من رهم الى عشرة او قال طين رهم الى عشرة  
 لزومه تسعة عند أبي حنيفة فيلزمه الابتداء وما بعده وتسقط الغاية وقال يلزمه العشرة  
 كلها فيدخل لغايتان وقال فرره يلزمه ثمانية ولا يدخل لغايتان ولو قال من ارى  
 ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط فله ما بينهما وليس له من الحائطين شيء وقدمت الدلائل في  
 الطلاق فصل قال من قال لكل فلانة على الف درهم فان قال الف درهم له فلان او عات ابوه فورثه  
 اي الف درهم في الطلاق  
 فالأقرار صحيح لانه اقرب سبب صالح لثبوت الملك له ثم اذا جاءت به حيا في مدة يعلم انه كان قائما  
 فلانة اي بالولد  
 وقت لا قرار لزومه ان جاءت به ميتا فالملك للموصي المورث حتى يقسم بين ورثته لانه اقرار  
 في الحقيقة لهما وانما ينتقل الى الجنين بعد الولادة ولم ينتقل لوجاءت بولد بن حنين فلان  
 اي للموصي والمورث  
 بينه ما ولو قال لمقر باعني او اقضى لم يلزمه شيء لانه يبين سببا مستحيلا قال فان اقره الاقرار  
 فصلا كلامه لثرا  
 لم يصح عند أبي يوسف وقال محمد يصح لان الاقرار من الكسح فيجب له اعماله وقد امكن بالحمل على  
 اعمال  
 السبب الصالح ولا يري يوسف ان الاقرار مطلق ينصرف الى الاقرار بسبب التجارة ولهذا حمل قرار  
 بان يقال اوصى له فلان ادماء ابوه ورثته  
 العبد الماذون وأحد المتفاوضين عليه فيصير كذا صاحب به قال ومن اقر بمحل جارية او  
 اي على الاقرار بسبب القمار  
 حل شاة لرجل صح اقراره ولزومه لان له وجهها صحيحا وهو الوصية به من جهة  
 غيره فحمل عليه قال ومن اقر بشرط الخيار بطل الشرط لان الخيار للفسخ والخيار  
 اي الف درهم في خمسة  
 لا يحتمل ولزومه المال لوجوه الصيغة الملزمة ولم ينعد بهذا الشرط الباطل  
 اي قوله على خمسة

ولو قال فلان على خمسة في خمسة يريد الضرب الحساب لزومه خمسة لأن الضرب لا يكثر  
 هذا القدر الذي في خمسة  
 المال قال الحسن يلزمه خمسة عشر ون قد ذكرناه في الطلاق ولو قال ردت خمسة مع  
 ابن زياد  
 خمسة لزومه عشرة ان اللفظ يحتمل ولو قال على من رهم الى عشرة او قال طين رهم الى عشرة  
 لزومه تسعة عند أبي حنيفة فيلزمه الابتداء وما بعده وتسقط الغاية وقال يلزمه العشرة  
 كلها فيدخل لغايتان وقال فرره يلزمه ثمانية ولا يدخل لغايتان ولو قال من ارى  
 ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط فله ما بينهما وليس له من الحائطين شيء وقدمت الدلائل في  
 الطلاق فصل قال من قال لكل فلانة على الف درهم فان قال الف درهم له فلان او عات ابوه فورثه  
 اي الف درهم في الطلاق  
 فالأقرار صحيح لانه اقرب سبب صالح لثبوت الملك له ثم اذا جاءت به حيا في مدة يعلم انه كان قائما  
 فلانة اي بالولد  
 وقت لا قرار لزومه ان جاءت به ميتا فالملك للموصي المورث حتى يقسم بين ورثته لانه اقرار  
 في الحقيقة لهما وانما ينتقل الى الجنين بعد الولادة ولم ينتقل لوجاءت بولد بن حنين فلان  
 اي للموصي والمورث  
 بينه ما ولو قال لمقر باعني او اقضى لم يلزمه شيء لانه يبين سببا مستحيلا قال فان اقره الاقرار  
 فصلا كلامه لثرا  
 لم يصح عند أبي يوسف وقال محمد يصح لان الاقرار من الكسح فيجب له اعماله وقد امكن بالحمل على  
 اعمال  
 السبب الصالح ولا يري يوسف ان الاقرار مطلق ينصرف الى الاقرار بسبب التجارة ولهذا حمل قرار  
 بان يقال اوصى له فلان ادماء ابوه ورثته  
 العبد الماذون وأحد المتفاوضين عليه فيصير كذا صاحب به قال ومن اقر بمحل جارية او  
 اي على الاقرار بسبب القمار  
 حل شاة لرجل صح اقراره ولزومه لان له وجهها صحيحا وهو الوصية به من جهة  
 غيره فحمل عليه قال ومن اقر بشرط الخيار بطل الشرط لان الخيار للفسخ والخيار  
 اي الف درهم في خمسة  
 لا يحتمل ولزومه المال لوجوه الصيغة الملزمة ولم ينعد بهذا الشرط الباطل  
 اي قوله على خمسة



